دولة المهدية

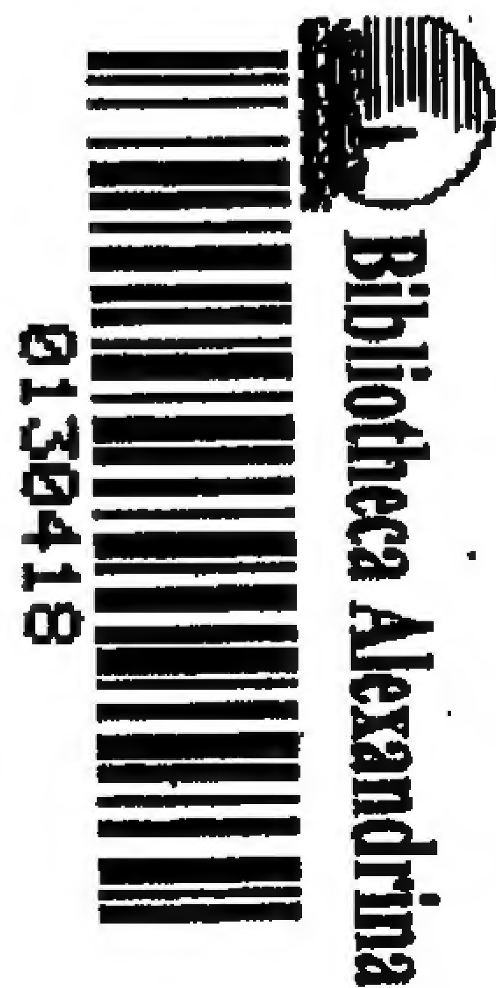
من وجهة نظر مؤرخ سوفييتي

تأليف

سيرجي سميرنوف

ترجمة

هنري رياض



دار الجيل

بيروت

دولة المهدية

من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي

دولة المهدية

من وجهة نظر مؤرخ سوفييتي

تأليف

سيرجي سميرنوف

ترجمة

هنري رياض

دار الجيل
بيروت - لبنان

الطبعة الاولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الإهداء

إلى ذكرى المؤرخ المعلم الاستاذ سمرنوف[*].

هنري رياض

الخرطوم - ١٩٩٣

مقدمة الترجمة

يشتمل هذا الكتاب على ترجمة للأبواب الثاني والثالث والخامس من كتاب بعنوان « تاريخ السودان ١٨٢١ – ١٩٥٦ » ، لمؤلفه السوفيتي المعروف سيرجي سمرنوف .

وهذه الأبواب سبق أن نشرهـا المؤلف بعنوان « الحركة المهدية في السودان » في العام ١٩٥٠ كرسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ ، ثم ضمنها كتابه الجديد الشامل لدراسة كل من حركة التحرر الوطني خلال عهد المهدية ، وفي عهد الحكم الثنائي حتى استقلال السودان في العام ١٩٥٦ .

فلقد زار المؤلف السودان عام ١٩٥٨ ، وحظي بمقابلة كبـــار المؤرخين والسياسيين والمثقفين السودانيين .. كما حظي بالاطـلاع على ما لم يسبق له الاطلاع عليه من وثائق ومستندات ومنشورات ومدونات وقوانين ، ممـــا ساعده على استيفاء أوجه التصور في أبحاثه الأولى .

وحصل مكي شبيكة على الدكتوراه بسبب هذه الدراسات ، ونشرت رسالته عام ١٩٦٨ ، وهي حصيلة جهد استغرق ثلاثين عاماً تقريبـاً لدراسة تاريخ السودان والشعوب الافريقية .

وقد انتهى المؤلف من دراساته إلى أن حركة المهدية ، وإن كانت حركة دينية لدى نشوئها ، إلا أنها أضحت بعد انتصارهـا على حملة هكس ، والاستيلاء على الأبيض ، وحصار الخرطوم ؛ ثورة تقدميـة وطنية في مواجهة الحكم التركي المصري والاستعمار البريطاني وعملائه من كبار الاداريين مثـل : بيكر وأمين ولبتون وسلاطين وغردون وغيرهم ، وأن هذه الحركة الدينية الثورية أدت إلى نشوء دولة المهدية ذات الاستقلال السياسي والاداري والاقتصادي .

واستطاع المؤلف أن يرسم صورة حية مشرقة زاهية لانتصارات المهدية على قوات الحكومة والمستعمرين الأجانب ، من ناحية ، كما استطاع الاشارة إلى ميل الخليفة عبدالله التعايشي وكبار رجال قبائل البقارة ، للسيطرة على زمام الحكم والادارة والمناصب الكبرى والاستيلاء على أخصب الأراضي واللجوء إلى فرض مزيد من الضرائب وإنشاء أجهزة ضخمة لبيوت المـــال ، وإقصاء أبناء وأقارب المهدي والقضاء على حركات المقاومة المختلفة ومعاملة المعـــارضين لحكم الخليفة ، سواء كانوا من أبناء الشمال ، أو أبناء الجنوب ، معاملة الأجانب والأعداء .

ورغم أن نعوم شقير وكتشنر وثيوبولد وكرومر ونجت وهولت ، وبعض المؤلفين المصريين مثل : د. محمد فؤاد شكري وعبد الرحمن

الرافعي ود. جميل عبيد ود. إبراهيم شحاته حسن ود. أحمد عبد الرحيم مصطفى ود عبد القادر محمود . ود. عبد المجيد عـابدين استطاعوا إبراز بعض الأوجه المشرقة للحركة التحررية خلال العهد الباكر للمهدية .

إلا أن المؤلفين السودانيين المعاصرين وعلى رأسهم محمد عبد الرحيم والشاطر بصيلي . ود محمد إبراهيم أبو سليم . ود. يوسف فضل . والصادق المهدي . ومحمد محجوب مالك . ود محمد سعيد القدال قد استطاعوا رسم لوحة أكثر إشراقاً للمهدية : من ناحية . وأكثر عمقاً ودقة في وصف نظام الحكم والادارة والاقتصاد للدولة المهدية ، مما يساعد على فهم أدق وأعمق لأسباب النجاح والاخفاق والمقاومة لحركة المهدية ، باعتبارها حقبة هامة في تاريخ السودان ، لا يمكن فهمها بمعزل عن عهد الحكم التركي ، كما لا يمكن فهم تاريخنا المعاصر بمعزل عن إيجابيات وسلبيات المهدية .

ولعل ذلك هو مـا دفع كثيراً من المؤلفين السودانيين الاهتمام بدراسة المهدية في القرن التاسع عشر ، والاهتمام بدراسة المهدية الجديدة في القرن العشرين ، مثل : الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، والبروفسير محمد عمر بشير ، والدكتور محمـد إبراهيم أبو سليم .. وبدراسة الحركات العنصرية والدينية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين .

إن دراسة تاريخ السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين تزخر بالدروس والعبر ، وتدل دلالة واضحـة على أن بلادنا لن

تحظى بالاستقرار والسلام والرفاهية ، إلا في ظل الديمقراطية الحديثة ، وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين .. بل كافة بني البشر .

هنري رياض

الخرطوم - ١٩٩٣

الباب الاول

السودان عشية الثورة

عقب حفر قناة السويس « ١٨٥٩ -- ١٨٦٩ » ، وبفرض السيطرة على أقطار شرق أفريقيا الواقعة جنوب السودان ، ازداد اهتمام بريطانيا لاحتلال السودان .

مهما يكن ، فقد كان السودان يخضع لحكم مصر باعتباره جزءاً من الأمبراطورية العثمانية . ولما كانت بريطانيا عازفة عن تحدي تركيا ومصر .. فقد أخفت رغبتها في السيطرة على السودان تحت ستار الادعاء بأنها راغبة في مساعدة مصر على محاربة تجارة الرقيق .

والحق أنها جهزت بعثة عسكرية عام ١٨٦٩ ، لاستكشاف الاستوائية ومناطق السدود ، تحت لواء العلم المصري ، وبقيادة

بريطانية ، على رأسها صموئيل هوايت بيكر . ولم يقع الاختيار عليه مصادفة بأي حال من الأحوال .

فقد كان بيكر هو الذي اكتشف أعـالي النيل خلال ١٨٦١ – ١٨٦٥ .. كما اكتشف بحيرة M'Woutan N'Zige التي أطلق عليها اسم « البرت نيانز » .

وأكد بأن بحيرة فكتوريا متصلة بالنيل الأبيض بمجرى مائي .. واستطاع بيكر خلال أسفاره ، أن يكتشف مجرى النيل الأبيض فيما بين غوندكرو ودوفيلي .

ولم يكن من العسير الاتصال بالخديوي اسماعيل للموافقة على تعيين بيكر رئيساً .. فقد رافق أمير ويلز خلال زيارته في أواخر العام ١٨٦٩ لدى الاحتفال بافتتاح قناة السويس . والحق أن أمير ويلز هو الذي أوصى الخديوي اسماعيل بأن يكون بيكر رئيساً للبعثة . وأفصح بيكر نفسه عن نوايا البعثة بوضوح إذ قال :

(إن اهتمامي الرئيسي ، هو العمل لمصلحة مصر ، وأن أويد وأعضد في ذات الوقت نفوذ بريطانيا .

وكان دافع الجنرال غردون الذي خلفني هو نفس الدافع ، وقد توفي وهو على أمل أن تستولي بريطانيا على الخرطوم)[١].

---

(١) M. Abbas, The Sudan Question, New York; 1952 - P. 34.

وتكونت البعثة من ٨٠٠ من جنود المشاة وسلاح الفرسان والمدفعية .

وأبحرت البعثة على ظهر أسطول من ست سفن بخارية ، وسبعة مراكب شراعية من الخرطوم في العام ١٨٧٠ ووصلت إلى غوندكرو في إبريل ١٨٧١ [١].

وما لبث أن نشبت معركة حامية الوطيس بين تجار الرقيق وقوات بيكر ، وكان النصر متبادلاً بين الفريقين .

وحدث أن قامت بعض القبائل النيلية بالجنوب ، التي نهب الجنود المصريون أبقارها من قبل ، واستولوا على كميات من الذرة ، بتأييد تجار الرقيق .

ووصل بيكر إلى مازندي عاصمة يونيورو في أبريل ١٨٧٢ ، ثم تقدم جنوبياً . ولم يتردد في إنشاء محمية مصرية في يونيورو ، ووعد حاكمها كاباريجا بأن السلطة المصرية تعمل على مقايضة سن الفيل لدى رعاياه في مقابل سلع مصرية .

ولم يفصح رد كاباريجا عن القبول أو الرفض إذ كان يدبر مؤامرة في مواجهة بيكر .

فقد شن هجوماً على القوات المصرية دون انذار بالحرب ، ولم يسفر

---

(١) R. A. Hill, Egypt in the Sudan, 1820 - 1881, London, 1959, p 136.

هجومه عن أضرار تذكر ، فقام بيكر باشعال النيران في مازندي وولى مسرعاً بعيداً عنها .

وبعد محادثات فاشلة مع موتسا – Mutesa حاكم بوغندا ، غادر بيكر غوندكرو إلى القاهرة في أبريل ١٨٧٣ ، تاركاً وراءه محمد بك رؤوف نائباً عنه وبلغت تكاليف البعثة التي تحملت بها الحكومة المصرية أكثر من مليون جنيه مصري ، وإن كانت نتائجها ضئيلة الأثر ، إذ لم تفلح إلا في إقامة محطات خارجية في التوفيقية وفاتيكو وفويرا على شاطىء النيل الأبيض ، وسط أفراد القبائل النيلية ، الذين لم يكونوا محايدين ، كما كان عليه الحال من قبل ، بل كانوا معادين للحكومة المصرية .

ولم تقم البعثة بالغاء تجارة الرقيق بطبيعة الحال ، كما لم تنصرف نيتها وقتئذ إلى شيء من ذلك .. بل تقدمت صوب الجنوب إلى أن وصلت قرب بحيرة البرت نيانزا .

وفشل بيكر في تنفيذ ما كانت تتوقعه منه الدوائر البريطانية الاستعمارية ، كما أنه لم يحقق ما كان الخديوي مؤملاً في تحقيقه . ولم يكن افتخاره باضافة مساحات واسعة للسودان حتى الحدود الاستوائية إلا تشدقاً .

ومع ذلك ، قام الخديوي إسماعيل بتعيين بيكر حاكماً على الاستوائية التي ادعى بأنه استولى عليها ..

مهما يكن ، فلدى عودة بيكر من القاهرة إلى الاستوائية ، لم يقم

بحكمها كما ينبغي . فقد ظل تجار الرقيق غير خاضعين للرقابة ، كما كان عليه العهد من قبل ، ولم يجد الجنود المصريون في أنفسهم الشجاعة الكافية لترك المحطات الخارجية سمياً وراء محاربة الرق ، حتى لو كان ذلك على مرمى البصر منها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد ساءت علاقات بيكر إلى حد بعيد مع كبارها .

ولما حان وقت التفكير في إيجاد حاكم بديل عن بيكر ، اقترحت الدوائر الدبلوماسية البريطانية تعيين شارل جورج غردون (١٨٣٣ – ١٨٨٥) الذي نال شهرة واسعة على أنه إداري استعماري حازم .

فلقد شهد غردون حرب القرم وحصار سباستبول . وحارب ضد القوات الصيلية فيما بين ١٨٥٦ – ١٨٦٠ ، وكان رئيساً لجيش المنتصرين أبداً ، في خلال عامي ١٨٦٣ / ١٨٦٤ ، الذي سحق تمرده توبن Taupin ، وعاد إلى بريطانيا حاملاً لقب فيلد مارشال الممنوح له من أمبراطور الصين .

ووفقاً لرواية المؤرخ البريطاني ريتشارد جراي ، كان الخديوي اسماعيل على استعداد لتعيين أحد الرعايا البريطانيين خلفاً لبيكر ، وذلك لاعتبارات دبلوماسية[1] .

---

(١) R. Gray, A History of the Southern Sudan, Oxford, 1961

والواقع أن نوبار باشا ، رئيس وزراء مصر وقتئذ ، هو الذي عرض رسمياً على غردون منصب حاكم الاستوائية ، وقبله غردون في ٥ سبتمبر ١٨٧٣ .

وفي فبراير ١٨٧٤ ، قابل غردون الخديوي إسماعيل الذي قام باعطائه بعض الارشادات لتنفيذها قبل سفره ، ولكن مـا أسرع أن غادر غردون القاهرة فوصل الخرطوم في منتصف مارس ١٨٧٤ .

ورافقه في سفره تسعة أشخاص من الأوروبيين لاحتلال أرفع المناصب الادارية ، وعلى رأسهم رومولو جسي الذي تعرف عليه غردون لأول مرة خلال حرب القرم ، وشايي لونج وهو أمريكي الجنسية ، وإدوارد شنيزر الطبيب الالماني ، والياس أمين باشا .

وقام غردون خلال حكمه للاستوائيه ، بتخفيض الكميات المستوردة من الأسلحة ، ووضع نظـاماً لكي تحتكر الحكومة بيع وشراء سن الفيل . وقام بحل أضخم قوات البازنقر ، الذين كانوا يعملون مرتزقة لدى تجار الرقيق في مقـــابل معين ، ونجح في وضع بعض القيود على تجـارة الرقيق في المناطق الخاضعة للقوات المرابطة في المحطـات الخارجية .

مهما يكن ، ففي المناطق النائية ، ظلّ تجار سن الفيل والرقيق محتفظين بفرق مسلحة ، فاقت أعدادها كثيراً قوات الجيش المصري التركي .

وانصب اهتمام غردون على إنشاء محطات خارجية جديدة وتعزيز

المحطات القديمة .

وفي نهاية ١٨٧٤ ، كتب تقريراً ذكر فيه أن هنـاك اثنتي عشرة محطة خارجيه حكومية واقعة بين فم نهر السوباط والشواطىء الشمالية لبحيرة البرت نيانزا وأكبرها : لادو والرجاف وكيري ولابور ودوفيلي وفوويرا .

واتخذ غردون أيضاً أولى الخطوات لتنظيم الادارة بالمديرية . وقسمت المنطقة حول المحطات الخارجية إلى مراكز صغيرة ، عين فيها مسؤولون أمام المدير .

وكان أولئك الموظفون من الدناقلة ، الذين عملوا على تحصيل الضرائب والمحافظة على النظام وشراء سن الفيل ، كما قاموا أحياناً بالفصل في القضايا بوصفهم قضاه محليين أو شعبيين .

وبالنظر لما استقر في ذهن غردون من جراء تجربة بيكر ، حاول غردون أن يتفق بطريقة أو أخرى مع قبائل البـــاري والمكركه والمادي والأشولي . ولم يبد عداه في مواجهة دولة يونيورو ، وقصد بوجه عـام اتباع الوسائل السلمية لكي يعترف موتسا حاكم بوغندا بسلطة مصر .

لكل ذلك ، أنشأ غردون محمية مصرية على جزء من أرض يونيورو وبوغنـدا ، على بعد ٦٠ ميـلا من بحيرة فكتوريا ، عن طريق تشييد محطة خارجية في نياميانجو Niamnyango على نهر سومرست ، باقصى

الجنوب[1] .

وكانت السلطات المحلية تقوم بالاستيلاء على أبقـار القبائل النيلية والذرة ومن الفيل بواسطة القوات المسلحة .. ومتى وجدت معارضة من الأشخاص ، قامت باستعمال النيران في القرية وأخذ المشور من القرويين لتهديد القرى المجاورة .

واستطاع الرحـالة الروسي ف. ف. جونكر Yunker ، بنظره الثاقب ، رواية مـــا شاهده بجنوب السودان في العـام ١٨٧٧ بقوله [2] :

(وجدت قبائل دينكا البونجو والجور وغيرهمـا على حافة فقد الاستقلال .. بل أشرفوا على الهـــلاك ، في حين أن كلا من شواينفورث وهايجلن وبتريك كانوا سعداء بمشاهدة ظواهر الطبيعة والحياة البدائية) .

واستطرد جونكر قائلا :

(وأجبر دينكا جانق الذين لاذوا بالاختفـاء في زرائبهم ،

---

(١) R. Hill, Egypt in the Sudan, 1820 - 1881, p. 139

(٢) V. V. Yunker, Puteshestivya pe Africa (1877 - 1878 - 1879 - 1886), Moskoa 1949, p 132.

على الهرب وترك أبقارهم نافرة بلا رعـــاة ، وذلك لأن النوبيين الذين كانوا مسلحين على نحو أفضل ، استطـاعوا اخضاع الزنوج الذين غنموا الآلاف من أبقارهم ، وأخذوا لاجبـارهم على حصد الذرة في مقابل العيش الكفاف . ولا يكاد يقع بصرك على بقرة في حـين أن آلاف الأبقـــار كانت تشاهد في المراعي الخضراء من قبل .

وسمح الجنوبيون للأعـداء بالاستيـلاء على أجران الذرة دون مقاومة ، لكنهم حاولوا جهدهم الهرب بابقارهم .

وفزع الأهالي لدى مشاهدة اثنين أو ثلاثة صرعى من طلقات الرصاص ، ومن سمـاع أصواتهـا الداوية ، مخلفين وراءهم الأبقار للصوص . وأضحت الأبقار التي تركت وراءهم غنائم سائغة)[1].

والسلطات الحربية هي التي دأبت عادة على شن مثل هذه الحملات على الأراضي الآمنة للمواطنين الافريقيين . وهناك قواعد صارمة لتقسيم الغنائم على المحاربين .. « فقد كان الماعز يترك للجنود ، وتسلم الأبقار لجهة الادارة في المديريه » .

ولم يكن من المستغرب ، والحال هذه : (أن مساحات شاسعة من أفريقيا الوسطى ، أضحت مقفرة بسبب انتشار المجاعات والأمراض ،

---

(١) Ibid pp. 128 - 129

حيث لعب تصدير الرقيق دوراً ثانوياً أيضاً) .

وشرعت بريطانيا أثناء عمليات التوسع في جنوب السودان ، في نشر ضروب من العمران في أرجاء كردفان وسلطنة دارفور المستقلة المسلمة المجاورة لها .. وتقع كردفان على ملتقى الطرق التي تصل غرب القارة بالمناطق الشمالية والمناطق الاستوائية الغنية .

وكان سلاطين دارفور على علم بالمخاطر التي هددتهم من جيرانهم الشرقيين منذ فتح محمد علي باشا لكردفان ، ومع ذلك فقد ظلت القوافل المحملة بسن الفيل وريش النعام والصمغ والرقيق ، تمر من دارفور عبر كردفان ، متجهة إلى الحدود الجنوبية لمصر ، في سلام ، كما كان عليه العهد من قبل ، منذ قديم الزمان .

وفي السبعينات من القرن التاسع عشر ، ألحت بريطانيا على أن تقوم مصر بتغيير اتجاهها الودي حيال دارفور . ومن ثمّ صدر أمر لحاكم السودان لوقف مرور القوافل القادمة من دارفور ومصادرة الرقيق المحمول عليها .

واستقر رأي الخديوي على عدم موالاة العداء مع الزبير ، بل قام بتعيينه وكيلا للحاكم على المديرية .

ولما خشي سلطان دارفور أن يقوم الخديوي بهجوم عليه ، دعم الحدود الجنوبية لسلطنته بمزيد من القوات الحربية .. واستطاع الزبير باشا ، الذي لم يكن يتوقع عوناً من الخرطوم ، أن يهزم قوات دارفور في أكتوبر ١٨٧٣ ، واستولى على عاصمتها الفاشر .

وبالنظر الى ضم سلطنة دارفور إلى ممتلكات الخديوي ، رغب الزبير في أن يعين حاكماً لدارفور ، ومن ثم سافر إلى القاهرة ، لكنه حجز هنـاك تحت ستار أعذار متباينة متضاربة ؛ ولم يسمح له بالعودة إلى السودان .

وشرعت بريطانيا ، في ذات الوقت ، في اتخاذ ترتيبات تمكنها من احتلال مصر ، بل واحتلال السودان أيضاً .

وبالنظر إلى شح المواد الخام في بريطانيا ، تمّ التفكير في أن تصبح مصر مصدراً لتصدير القطن والصوف لسد احتياجـات المصانع البريطانية ..

وفضلا عن ذلك ، أرادت بريطانيا السيطرة على الأراضي الواقعة على جانبي قناة السويس ، المملوكة لشركة فرنسية ، واحتفل بافتتاحها في ١٩٦٩ ، لوضع أقدام بريطانيا على الطريق الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى سواحل الهند وشرق أفريقيا . وهيأت الظروف التي تم فيها حفر قناة السويس إمكانية تنفيذ الخطط البريطانية .

فلقد أثقلت ميزانية مصر بمعظم نفقات حفر القناة بأكثر مـــا تحملته الشركه . وتعين على الوالي العثماني ، والخديوي إسماعيل اللجوء إلى الاقتراض من المصارف الأجنبية ، التي قدمت قروضها بفوائد مجحفة باهظة . ومن ثم استطاعت المصارف والشركات الصناعية الـبريطانية والفرنسية اختراق هيكل الاقتصاد المصري تدريجيـاً ، حتى أضحى يئن أكثر فأكثر ، من جراء عبء الوفـــاء بأصل الدين وفوائده المرهقة .

ولكي يخفف الخديوي أعباء الديون المتراكمة ، باع في العام ١٨٧٥ الأسهم المملوكة للحكومة المصرية في شركة قناة السويس ، وهي تشكل ٤٥ ٪ من مجموع أسهم الشركة . وتم البيع للحكومة البريطانية بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات ، ومع ذلك لم يؤد البيع إلى الغرض المنشود من تخفيض أعباء الديون ..

فقد بلغ مجموع الديون على مصر ، في العام ١٨٧٦ أربعة وتسعين مليوناً من الجنيهات ، واستنزفت معظم إيرادات الخزينة المصرية للوفاء بها .

وانتهزت الدول الأوروبية حالة افلاس الخديوي ، فأخضعت مصر لنظام الرقابة المالية في ذات العام .

وفي العام ١٨٧٨ وافق الخديوي على أن تشكل حكومة بمصر من وزراء أجانب برئاسة نوبار باشا ، الذي كان ممثلاً لرأس المال الأوروبي .

وعين السير ريفرز ويلسون وزيراً للمالية ، وكان هو المحرك الفعلي لشؤون الوزارة بأمرها .. كما عين مسيو بلنيير وزيراً للشؤون الاجتماعية .

وأضحت مصر بذلك أكثر اعتماداً على الدول الأوروبية ، وبوجه أخص بريطانيا العظمى

ولما أصبح البريطانيون حكام وسادة مصر ، اتجهوا صوب السودان . وأضحى غردون منذ ١٨٧٧ حاكم عموم الاستوائية .

وحـــاول المؤرخون البريطانيون تجنب إثارة المسائل السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تعتبر فيما يبدو لأول وهلة مسؤولة عن الوضع الشاذ لبلاد شاسعة واسعة الأطراف ، خاضعة لمصر ، لكن حاكمـها الفعلي بريطاني .

وما ذهب اليه المؤرخون من أن المسائل المذكورة لا تعدو أن تكون سلسلة من المصادفات يتعذر قبوله كسبب مقنع لمجريات الأمور والأحداث ..

فهل كان مصادفة أن قابل غردون ، رئيس وزراء بريطانيا في السفارة البريطانية في استانبول ، قبل تعيينه حاكماً على الاستوائيـة بواسطة الخديوي إسماعيل[1] ؟

وهل كان مصادفة أن عَرض عليه الخديوي إسماعيل منصب حاكم عموم الاستوائية عندما أبدى غردون الرغبة في أن يكون الرجل الذي ينفذ ويتبع نصح الصديقين اللذين قابلها لدى عودته لبريطانيا بعـد انتهاء مهمته في الاستوائية[2] ؟

وهل كان مصادفة أن قـام غردون بعد أن أصبح حـاكم عموم

---

(١) M. Shibeika, The Independent Sudan, New York, 1959, p 27

(٢) R. Hill, Egypt In The Sudan, 1820 - 1881, p 144

السودان ، بطرد كبار الموظفين المصريين والسودانيين لكي يعين بدلاً عنهم رجالاً كانوا محل ثقته ؟

من الواضح أنه كان هناك شيء أكثر من إدعاء المصادفة ، ذلك أنه بالنظر إلى خضوع شؤون مصر المالية لبريطانيا ، كان الخديوي خاضعاً بدوره لها ، وما كان أمامه غير قبول الشخص الذي اقترحت تعيينه حاكماً عاماً للسودان ، على الرغم من ادراكه التام بأن ذلك يوسع الفرصة لبريطانيا لحكم السودان من غير رقابة من جانبه ، من الناحية العملية .

ولعله مما تجمل الاشارة اليه في هذا المجال أنه لم تبرم اتفاقية بين مصر وبريطانيا إلا في أغسطس ١٨٧٧ ، وكان ذلك لمحاربة تجارة الرقيق في السودان .

ونُص في الاتفاقية على أنه يجب أن يتم الحظر تماماً في ميعاد لا يجاوز ١٨٨٩ وترك لغردون السلطة في تنفيذ ذلك ، بل أعطي تفويضاً مطلقاً في هذا الأمر ، ومن ثمّ كان قادراً على إنشاء قوات مسلحة وفق مشيئته ، لمحاربة المتمردين على سلطته أكثر من اهتمامه بمحاربة تجارة الرقيق .

ومن ثمّ أضحى غردون ديكتاتوراً مطلق السلطة والاختصاص والتصرف . واحتل المناصب الكبرى عدد من الأوروبيين ، معظمهم ممن عملوا تحت إمرة غردون لما كان حاكماً على مديرية الاستوائية .

فلقد عين أمين باشا حاكماً على الاستوائية .. ورمولو جسي حاكماً

على كردفـان . وفرانك لبتون حاكماً على بحر الغزال .. وظل فرنز مونز نفور ، الذي سبق تعيينه في العام ١٨٧١ ، حاكـماً على مصوع .

وعين جيقلر مفتشاً لمصلحة البريد والبرق .. وعين رودلف سلاطين الالماني الجنسية ، حاكماً على دارفور .. وقد سبق أن التحق بخدمة حكومة السودان مفتشاً للضرائب في ١٨٧٩ ، وخضع كبار الموظفين لشوكة ونفوذ بريطانيا في أداء أعمالهم وتصرفاتهم .

ولما كان الخديوي قد نظر إلى السودان باعتباره مصدراً للايرادات للوفاء بقروضه المتراكمة ، فقد ازدادت أعبـاء الضرائب على أهالي السودان ، كلما تراكمت الديون على خزينة مصر .

وقد أرسلت إلى الخديوي حصيلة الضرائب التي جمعت من الأهالي في عام ١٨٧٣ بواسطة إسمـاعيل باشا أيوب ، حاكم عموم السودان ، وبلغت جملتها مليون جنيه (١). واستولى محصلو الضرائب الجشعون على ما يماثل ذلك المبلغ تقريباً .

وأصبحت البلاد على حافة الافلاس المالي . واستنزفت موارد الدولة من جراء التكاليف والنفقات الباهظة لجنود الاحتلال ورجـال الادارة المصريين ، وكان الخصم المنتظم على حساب خزينة مصر ، أكثر بنود

---

(١) M. Percy, The Sudan Iu Evolution, London 1921 p 93

المصروفات شيوعاً وتضخماً .

وفي العام ١٨٧٨ أضحى السودان مديناً لمصر بمبلغ ٣٢٧٠٠٠ جنيه [١] . واستخدمت القوات الحربية ، مرة أخرى لتحصيل الضرائب .

ودلّ انخفاض الضرائب المتحصلة في ١٨٨١ على مدى تجاوز الضرائب إمكانات المواطنين للوفاء بها .

وعلى هذا ، انخفضت حصيلة الضرائب المفروضة على قبيلة كنانة من ٢٩٢ جنيهاً إلى ٢٠٠ جنيه .. كما انخفضت حصيلة الضرائب على قبيلة الحباتية من ٧٤٨ جنيهاً إلى ٢١٥ جنيه [٢] .

وتجنب كبار ملاك الأراضي في وسط البلاد ، وتجار الرقيق في الجنوب ، دفع الضرائب عن طريق تقديم الرشاوى .

بيد أن إفقار أهالي البلاد لم يكن يعزى للضرائب وحدها ، فلقد أجبر الأهالي على زراعة قصب السكر والقطن – وهو المحصول الرئيسي للتصدير بالنسبة لمصر – بدلاً عن زراعة الذرة ، وهي الغذاء الرئيسي للمواطنين . والأسعار التي دفعت للمنتجين كانت منخفضة للغاية ، وحدث

---

(١) E. Crimer, Modern Egypt, London. 1908 p 350

(٢) H. A. Mac Michael, The Tribes of Northerm and Central Kordofan, Cambridge. 1921, p 171

نقص في مواد الطعام .

فدفعت الاضطهادات الأثرياء من ملاك الأراضي إلى هجر مقارهم ؛ ومن ثم أضحت الأراضي الخصيبة على ضفتي النيل التي كانت خضراء، أراضي قاحلة .. ولم تعد القرى مأهولة بالسكان ، وانهار نظام الري الصناعي[١].

ولما كان ذلك كذلك ، فقد بدت الدلائل على وجود انتفاضات شعبية في شتى أرجاء البلاد .

ففي ١٨٧٧ ، وقعت انتفاضات في مديرية دارفور التي ضمت لمصر ، على ما سبق ذكره . فلقد تمرد الأهالي بقيادة هارون ، القريب والصديق الحميم لسلطان دارفور . وامتدت حركات التمرد في معظم أرجاء المديرية .

وفي يونيو ١٨٧٧ ، قام غردون بشن هجوم شرس نجح في إخماد شعلة التمرد هناك .

واشتعل لهيب السخط أيضاً في بحر الغزال في مواجهة الاداريين المصريين المستبدين .

وفي ١٨٧٨ حدث تمرد جديد في دارفور بقيادة سليمان ، وهو ابن الزبير باشا .

---

(١) A. B. Theobold, The Mahdia, London, 1951, pp 25 - 26

وظلت المناوشات والمعارك مستمرة بينه وبين قوات الحكومة خلال أكثر من عامين ، واستطاعت قواته صد الهجمات الحكومية المتوالية ، والتي حظيت بأعداد متزايدة من الجنود الذين أرسلوا من الخرطوم ، للمشاركة في القتال .

ولم تخفت حدة الحرب إلا في أواخر ١٨٧٩ ، وهرب كثير من جنود سليمان الزبير عام ١٨٨٠ . وأصدر غردون أمراً باعدام سليمان وبعض قواده الكبار .

وتجنباً لامتداد اشتعال حركات التمرد ، قرر غردون عزل المناطق التي لم تتم هزيمتها في الجنوب .

وأرسل قوات مسلحة تحت ستار مراقبة تجارة الرقيق بالمناطق النيلية ، ومنع نقل الأرقاء والأسلحة والمهمات بطريق النهر .

وقام أيضاً بحظر التجارة بين الأبيض والجنوب[١] . وهو أمر أضر بمصالح كافة المواطنين ، فضلاً عن القبائل الرحل في جنوب كردفان ودارفور ، لعدم استطاعتهم الحصول على الذرة من المناطق الزراعية .

وساد الاعتقاد بأن على القوات الحربية تنفيذ أمر غردون ، وإعدام

---

(١) R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan; London - New York. 1896. p 40

، من خالف أمره [١] ، وامتلأت السجون ، وأضحت البلاد تحت سلطة
كتاتورية عسكرية .

بيد أنه كان لأهالي السودان هدف مشترك ، هو تحرير البلاد من
لة الاستعمار البريطاني البغيض ، والحكم التركي المصري المستند على
سالح كبار ملاك الأراضي .

ولقد تولى قيادة الحركة الوطنية قائد يدعى محمد أحمد عبدالله .

ولد محمد أحمد بن عبدالله في حوالي ١٨٤٣ بجزيرة لبب بالقرب من
قلا ، وهو ينتمي إلى قبيلة الدناقلة .

وكان والده يعمل في صناعة المراكب الشراعية ، وتهيأت الفرصة
مد أحمد لملامسة شقاء ومعاناة الفقراء من قهر وظلم الأغنياء والحكام ،
صحبه والده في مناطق مختلفة من السودان .

ولما توفي والده ، التحق بخلوة في بربر ، فبرزت وتجلت مواهبه منذ
سغر في حفظ القرآن .

وغادر محمد أحمد بربر إلى أم درمان ، حيث أكمل تعليمه في الخلوة
ى يدي أستاذه وشيخه المشهور محمد شريف وتعلم محمد أحمد كثيراً
، تجاربه الخاصة واتصالاته بعدد كبير من الناس .

---

(١) Colonel Gordon in Central Africa; Ed: by G. B. Hill; London; 1881; p 294

وفي العام ١٨٧١ ، استقر في جزيرة أبا ، حيث اعترف به شيخاً . وكان خطيباً بليغاً وواعظاً موهوباً ، داعياً لحرب الكفار غير المؤمنين بالاسلام . وجذبت تعاليمه كثيراً من الأفراد ، وما لبث أن كثر عدد أنصاره ، فجاهر بأنه المهدي المنتظر ، فأضحى محبوباً أكثر فأكثر .

وتكون جيش المهدية المتمرد من فقراء المزارعين المستغلين وأفراد القبائل الرحل والحرفيين والأرقاء .. أما كبار ملاك الأراضي الزراعية والتجار ، فقد ناصبوا المهدية العداء في عهدها الباكر ، ثم حاولوا الاستفادة من انتصاراتها لكي يضمنوا السيطرة على زمام الأمور في البلاد .

الباب الثاني

اولى انتصارات حركة التحرر

في شرق السودان

لم يكن السودان هو القطر الوحيد الذي تمخض عن التحرر ، فقد سادت حركات التحرر الوطني بجميع أرجاء وادي النيل في أواخر القرن التاسع عشر ، ويعتبر المصريون أول من عارض الحكم البريطاني .

وظل السير ريفرز ويلسون ، وزير المالية في وزارة نوبار باشا – أغسطس ١٨٧٨ – دائب الضغط على الحكومة لتوفير مصادر جديدة للدخل لمقابلة المطالبات المتكررة المضطردة للدائنين البريطانيين للوفاء بالديون المستحقة .

وعانى الأهالي ، ومعظمهم من الفلاحين شظف العيش من جراء

هذه السياسة المجحفة .

وأضحى لمحصلي الضرائب والمقرضين والسماسرة والتجار الجشعين اليد العليا والسيطرة التامة على الريف

وتم تخصيص ثلث إيرادات الدولة لسد احتياجات البلاد ، وخصص ثلثا الايرادات للوفاء بالقروض الأجنبية .

وازداد سخط الجماهير .. وفي أبريل ١٨٧٩ أقال الخديوي إسماعيل وزارة نوبار باشا ..

ورداً على هذا الاجراء ، حرّضت بريطانيا وفرنسا ، الوالي العثماني على عزل الخديوي إسماعيل ، لكي يحل محله ابنه توفيق . وتمّ تعيين توفيق خديوياً على مصر في يونيو ١٨٧٩ .

وفي سبتمبر ١٨٨١ أطاح العرابيون بوزارة رياض باشا التي شكلها توفيق باعتبارها أداة لتنفيذ السياسة البريطانية بمصر .

وفي فبراير ١٨٨٢ شكلت وزارة جديدة بمصر تضمنت عناصر وطنية تولى فيها عرابي ، قائد الحركة الوطنية ، وزارة الحربية .

طالب العرابيون الخديوي باصدار دستور جديد ، وإعادة تنظيم الجيش ، وتحرير البلاد من السيطرة الأجنبية ، وتقييد حقوق الأتراك في تملك الأراضي واستغلال مياه النيل

وانقسمت مصر إلى فريقين ضم الفريق التقدمي الثوري قوى الفلاحين والجنود وأبناء الطبقة الوسطى وصفوة المثقفين التقدميين .. وضم الفريق الرجعي كبار ملاك الأراضي ورجال الدين ، والبرجوازية

المستقلة .

ولما خشيت بريطانيا وفرنسا انتشار لواء الحركة الوطنية في أرجاء مصر ، أرسلت إلى مصر أساطيل برية وبحرية .

وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ أطلق الأسطول البريطاني نيران مدافعه على الاسكندرية . واحتلت القوات البريطانية الاسكندرية بعد أسبوع من ذلك التاريخ .

وانحاز توفيق الذي كان لا يزال مقيماً بالأسكندرية ، إلى جانب البريطانيين . وأعلن أن عرابي متمرد على رأس الدولة .

وشكلت أجهزة جديدة للدولة في القاهرة ، على رأسها المجلس المخصوص والمجلس الحربي .

وتولى عرابي باشا قيادة القوات الحربية الثورية ، بيد أن الجيش كان ضعيف القوى وغير مدرب تدريباً كافياً .

وفي ذات الوقت ، قام كبار الرأسماليين وملاك الأراضي بتأييد البريطانيين دون تستر أو حياء ، أو قاموا بذلك في مكر من وراء ستار ، بحث أعضاء المجلس المخصوص إلى الاصرار على ضرورة التسليم وعدم موالاة الحرب في مواجهة الغزاة .

وقامت القوات البريطانية التي نزلت ببور سعيد والاسماعيلية في البداية ، باحتلال القاهرة ، وهزمت قوات عرابي في موقعة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢

وقبض على قادة التمرد ، وفرض على مصر أن تدفع مبلغ تسعة

ملايين من الجنيهات لبريطانيا .

وشكلت حكومة رجعية موالية لبريطانيا . ومن ثم أضحت مصر مستعمرة بريطانية ، ولكن بريطانيا ترددت في احتلالها على نحو سافر ، ومن ثم ظلت رسمياً جزءاً من الأمبراطورية العثمانية .

وظل القنصل العام البريطـاني كرومر وهورست وكتشنر يحكمون مصر بمساعدة قوات الاحتلال . واتبعوا سياسة جعلت اقتصاديات مصر خاضعة لمصالح بريطانيا العظمى .

وظلت مصر تعاني من قلاقل سياسية بالغة الأثر والخطر لمدة أربع سنوات امتدت ما بين ١٨٧٩ - ١٨٨٢ .

وثار سكان وادي النيل في مواجهة الامبرياليين البريطانيين وملاك الأراضي المسيطرين على الحكم بمصر . بيد أن الحركة العرابية لم تتحد مع الحركة المهدية كما كان يخشى البريطانيون .

ولما كانت الحركة العرابية مترددة بين الولاء للشعب والولاء لطغمة حاكمة خائنة لمصالح الشعب ، تتكون أساساً من كبار ملاك الأراضي ، فقد حطمت الثورة العرابية في أول مرحلة من مراحلهـــا ، بواسطة القوات البريطانية .

ومع ذلك ، فإن حركة عرابي هيأت المجال لنضوج حركة المهدية وتقويتها .

وشن محمد أحمد المهدي حرباً لا هوادة فيها في جميع أرجاء البلاد ضد الحكم التركي المصري ، لما وجد المناخ السياسي صالحاً ، فقد انتشر

لهيب السخط في صفوف الجماهير السودانية ، وكانت مصر تمر بأوضاع ثورية ، وظلت القوات الانجليزية والمصرية في السودان في موقف لا تحسد عليه ، إذ كانت قوات الاحتلال المصرية متعاطفة مع الحركة المهدية .

وازداد عدد المؤيدين للحركة المهدية .

وفي أغسطس ١٨٨١ أعلن محمد أحمد أنه المهدي المنتظر . وطلب من أتباعه أن يتوحدوا للجهاد ضد الغزاة البريطانيين والأتراك والمصريين وقال بأن كل الناس متساوون أمام الله .. وطالب بالغاء الضرائب الجائرة غير المحتملة .

بيد أن الهدف الرئيسي من ذلك كله هو تحرير السودان من السيطرة الأجنبية ، لأنه يجب على المسلمين أن يحكموا الأقطار المسلمة بأنفسهم .

وانتشر أتباع المهدية في شتى الأقاليم القريبة والنائية لتوحيد الجهود تحت راية المهدي الجديد ، الذي شنّ الجهاد المقدس ضد الكفار .

ولما ترددت على أسماع الخرطوم دعوة المهدي للجهاد ، أرسل رؤوف باشا حاكم السودان رسولاً إلى المهدي بغرض ما أطلق عليه المفاوضة . ثم أرسل رؤوف باشا الباخرة الاسماعيلية ، وعلى ظهرها ٢٠٠ جندي ، إلى جزيرة أبا للقبض على المهدي واحضاره إلى الخرطوم . ونزل الجنود ليلاً بالجزيرة وانقسموا إلى فريقين ، وهاجموا خيام المهدي .

بيد أن أتباع المهدي وبعض العرب هناك صدوا الهجوم المفاجىء ،

وبعد معركة وحشية بين المتحاربين ، قتل معظم جنود الحكومة .

وصمم المهدي على الهجرة ، إذ لم يعد يستشعر الطمأنينة للبقاء بالقرب من الخرطوم .

وما لبث أن هاجر واستقر بالقرب من جبل قدير بمنطقة جبال النوبا ، جنوب كردفان ، حيث كان يؤمل في كسب مزيد من الأنصار من القبائل الرحل .

وواجه أنصاره كثيراً من المشاق والصعوبات عندما استقروا في ذلك المكان الوعر .

ولم يكن لغير المهدي حصان للركوب ، ولم يتوفر لدى المحاربين أسلحة نارية ، وكان الطعام شحيحاً . ومع ذلك أثارت دعوة الجهاد الحمية في نفوس كثير من المواطنين ، وبوجه أخص الفقراء ، واضطرد عدد الأنصار المنضمين لجيوش المهدية أكثر فأكثر .

وقال عبدالله محمد أحمد حواربي المهدي وخليفته بعد موته ، إنه في العهد الباكر لحركة المهدية تقاطر الناس عليها تباعاً لأنهم فقراء وتطلعوا إلى تأييدها لمصالحهم ، بينما الأغنياء وميسورو الحال .. ابتعدوا عنها[1].

وعادت الحملة التي أرسلت بقيادة محمد باشا سعيد لتعقب المهدي ، أدراجها كليمة حسيرة .. فلم تخاطر بموالاة السير ، لأن الأنصار سبق

---

(١) R. Slaten. p 137

أن غذّوا السير إلى أصقاع نائية .

وفي أوائل ديسمبر ١٨٨١ ، استشاط راشد بك ، حـاكم فاشوده غضباً من جراء انتشار حركة المهدية بسرعة فائقة ، فـأصدر أمراً بارسال حملة من ٤٠٠ جندي لمحاربة المهدي في قدير ، لكن قوات المهدية أوقعت بهم هزيمة نكراء عن طريق هجوم مفاجىء .

وازداد المهدي زهواً وفخراً عقب انتصاره ، كما زاد عدد المهاجرين اليه في جبل قدير .

وتلقى المهدي من الأبيض وبربر والخرطوم وسنار دعوات الزيارة من السكان الشغوفين لمشاهدة منقذهم ومخلصهم .

وفي مارس ١٨٨٢ ، أصبح عبد القادر باشا حـاكماً خلفاً لرؤوف باشا . وما لبث أن وصل الحاكم العام الجديد ، الذي تميز بالروح العملية أكثر من سابقه ، إلى الخرطوم ؛ لكنه لم يستطع أن يغير من الأمور شيئاً يذكر .

وفي ١٥ مـارس ١٨٨٢ ، غادرت الخرطوم حملة تأديبية مكونة من ٦٠٠٠ مقاتل ، بقيادة يوسف باشا الشلالي ، لمحاربة المتمردين في جبل قدير .

ولم يكن يوسف باشا الشلالي يخشى أولئـك الجوعى والمتعبين وأنصاف العراة ، على حد تعبـير سلاطين ، ولكن أنصاف العراة والمتعبين هم الذين حطموا في ٧ يونيو قوات يوسف الشلالي ، وكان ذلك نصراً باهراً للمهديين .

وذكر سلاطين في هذا الصدد بأن سكان كردفان ودارفور ، وهم أكثر الفئـات فقراً ، قد ابتهجوا ابتهاجـاً شديداً وهللوا لانتصار المهـدي ..

وقد ترك كثير منهم ديارهم متوجهين بصحبة زوجاتهم وأولادهم صوب جبل قدير للانضمام إلى جيوش الأنصار .

وتجمع بعض المحاربين تحت إمرة قيادات مختارة من بين صفوفهم ، للهجوم على المحطات الحربية الخارجية وموظفي الحكومة .

وعادت القوات العسكرية التركية والمصرية إلى وضع الخطط دفاعاً عن النفس . وأمر عبد القـــادر باشا بتشييد تحصينات دفاعية في المدن الكبرى .. وتقهقرت قواته بالمناطق الريفيـة سعيـاً وراء خباء هناك .

وأصدرت سلطات الخرطوم اعلاناً بدفع جنيهين لكل من يقتل أحد المتمردين ، وثمانية عشر جنيهاً لكل من يقتل شيخاً [1] ، لكن لم يكن لذلك صدى أو جدوى .

وعلى الرغم من أن قوات المهدية ظلت في جبل قدير دون اتخاذ أي ترتيبات للهجوم على القوات المصرية ، إلا أنـه مع ذلك وقعت معـــارك شرسة مريرة ، بين الأنصار والقوات الحكوميـة في سائر

---

(١) F. R. Wingate, Ten Years Captivity in the Mandi's Camp, London 1892. p 34

أرجاء القطر .

ودارت رحى المعارك حتى سبتمبر ١٨٨٢ لصالح القوات المهدية وحدها . وبذلت قوات الحكومة جهدها للاحتفاظ بأبي حراز وسنار وكركوج .

وانتصرت قوات المهدية على القوات الحكومية في إقليم كردفان في كل من أصحاف وشات والطيارة وبركة .. وبقيت بارا هي العائق الوحيد أمام غزو قوات المهدي لاحتلال الأبيض ، إذ ظلت كل من المدينتين الكبيرتين تحت سيطرة الحكومة .

كان المهدي على وشك محاصرة الأبيض .

وأعلنت رغبته في الحصار على نحو واسع الانتشار ، وأبدت فصائل كثيرة من المجاهدين الرغبة في الانضمام إلى جيوشه .. ووقع الاختيار على بركة مكاناً للتجمع ، وما لبث أن حضر المهدي نفسه مع قواته الجرارة إلى بركة .

وفي ذات الوقت ، كانت حامية الأبيض منهمكة في تشييد تحصينات جديدة بناء على تعليمات سعود باشا حاكم المدينة .

وبدت الحفائر العميقة التي تمت كافية لصد جحافل الأعداء ، كما بدت على نحو مماثل التحصينات والمباني التي شيدتها الحكومة في وسط الأبيض .

ولما كان المهدي واثقاً من النصر ، أرسل ثلاثة من المندوبين طالباً تسليم المدينة .. رفض سعود التسليم ، بل قام بشنق الرسل الثلاثة .

وفي أوائل سبتمبر ١٨٨٢ ، تحركت قوات المهدي من بركة صوب المدينة المحاصرة

كان تحت إمرة المهدي أكثر من ٣٠٠٠٠ محارب .

وبدأت العاصفة في ٨ سبتمبر ١٨٨٢ ، وانقسمت جيوش المهدي إلى قسمين . القسم الأصغر مكون من ١٠٠٠٠ مقاتل تقريبا ، اتجه صوب الناحية الشرقية .

والقسم الأكبر بقيادة المهدي شخصياً اتجه صوب الجنوب الغربي .

وتقدمت قوات المهدية تقدماً حثيثاً ، لكن صد هجومها خلال بضع ساعات من المعركة .. وفقد المهدي شقيقيه ، كما فقد بعضاً من كبار قواده وآلافا من المجاهدين .

ولم ينجح أيضاً هجوم قوات المهدية في ١١ سبتمبر ، ولا في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وأصاب المهدي اليأس من اقتحام الأبيض على عجل ، كما كان يؤمل ، ومن ثم قرر أن يظل حصاره قائماً ، وأن يجلب مزيداً من المجاهدين من جبل قدير .

وظل الحصار مستمراً بضعة أشهر .

واتخذ المهدي إجراءات صارمة لمنع تهريب الذرة .

وأصاب أهالي الأبيض قحط شديد لضآلة إمدادات الغذاء ، وتضور أفراد الحامية جوعاً . وانتشرت بينهم الأمراض المعدية ، وامتلأت الطرقات بجثث الموتى ، وصرعى الحرب ، الذين كانوا على شفا

الموت[1] .

وباءت بالفشل جميع المحاولات لجلب المساعدات من الخرطوم ، ذلك أن القوات التي أرسلت كانت تنضم إلى الأنصار مراراً وتكراراً ، أو تتم إبادتها قبل وصولها إلى الأبيض .

وفي ٥ يناير ١٨٨٣ استسلمت حامية بارا ، إذ طوقت بحصار ضار منذ تطويق الأبيض .

وقامت قوات المهدية بأسر عدد كبير من الجنود ، والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والمهمات .

وما لبث أن وصلت أخبار سقوط بارا إلى أهالي الأبيض ، وساد اليأس صفوف جنود حامية الأبيض ، وقد عانوا الأمرين من الجوع والمرض .. وبدا للسلطة هناك أنه لا جدوى من المقاومة . وفر كثير من جنود الحامية من المدينة .. ولم يخف الأهالي تأييدهم للأنصار الغزاة .

وعقد قادة الجيش مجلساً للحرب ، فقرر تسليم المدينة للأنصار .

وتعهد المهدي بعدم قتل الجنود والأهالي ، وسلم أفراد الحامية أسلحتهم . وروى أحد الضباط المصريين ما شهده بقوله :

(أننا لم نبد مقاومة ، ولم يُقتل أو يُجرح أحد منا) .

---

(١) J. Okrwalder. Ten Years Captivity in the Mandi's Camp, London, 1862, p 34

واستولى الأنصار على غنائم كثيرة ، من بينها ٥٠٠٠ بندقية و ٥ مدافع ومخازن مملوءة بالمواد الغذائيــة والبضائع والمهمات ، فضلاً عن منقولات وأشياء وسلع مملوكة لتجار أو موظفين عموميين .

وأعلن ٣٥٠٠ جندي مصري بأنهم سيحاربون تحت راية الأنصار .

ولا يعتبر الانتصار الباهر للمهدي في واقعة الأبيض مثـار الفخر فحسب ، بل يُعتبر أيضاً أول نجاح عظيم لسياسته ، لأن الأبيض كانت مقلاً للحكومة ومن أكبر المدن بكردفان .

واستولت قوات المهدية على المباني الحكومية باعتبارها مقراً لرئاستها وتم القضاء على أي شيء أو أثر ينبيء على القهر والظلم الأجنبي .

فلقد أحرقت جميع المحررات الحكومية والعقود التجارية والمحررات الرسمية والتعهدات ..

وطبعت لأول مرة بمطبعــة الحجر ، منشورات وتعليمات المهدي ، باعتبارها أساس التشريع في المستقبل ، بكميـات كبيرة لتوزيعهـا على سائر الأقاليم .

وحظي تنظيم الجيش باهتمام كبير من جـانب المهدي ، واتخذت الاجراءات والترتيبات للاعداد لخوض المعارك المقبلة .

وفي ذات الوقت ، وقعت حوادث سياسية خطـيرة بمصر . فقــد أجهضت حركة التحرر الوطني التي قادها أحمد عرابي باشا . وسيطرت القوات البريطانية على مصر سيطرة تامة ، ومن ثم أقصي نفوذ فرنسا ، المنافسة القديمة لها في احتلال المنطقة .

وعادت إلى تولي الحكم وزارة شريف باشا الرجعية . وما أن استشعر البريطانيون بالتخفف من عناء المقاومة المصرية ، حتى أسرعوا للتصدي في وحشية لمقاومة المهدية وأجبروا شريف باشا على تجهيز حملة مكونة من ١٠٠٠٠ جندي ، على أن تكون بقيادة بريطاني ، يدعى هكس باشا مع ثلة الضباط البريطانيين . بيد أن حملة هكس فشلت فشلاً ذريعاً ، إذ قضت عليها قوات المهدية بالقرب من الأبيض في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ .

وانحـاز إلى قوات المهدية دون تردد معظم الجنود المصريين المتأثرين بالأفكار التحررية للحركة العرابية .

واكتسبت المهدية أنصاراً وأراضي جديدة وأسلحـة نارية كثيرة عقب هزيمة قوات هكس . وسيطر المهديون على معظم منـاطق البحر الأحمر ، وعلى مديريتي دارفور وكردفان وبعض المناطق في الجنوب .

الباب الثالث

انهيار المناورات السياسية البريطانية

أفزع فشل حملة هكس باشا الحكومة البريطانية ، مثلما أفزع الطبقة الحاكمة بمصر . ووصل اللورد كرومر الذي تم تعيينه قنصلا عــاماً لبريطانيا ، القاهرة في نوفمبر ١٨٨٣ ..

وكتب في أول تقرير له يقول :

(أضحت الأوضاع بالسودان خطيرة تمــاماً . لم يسمع شيء عن هكس منذ ٢٧ سبتمبر) .

واستطرد قائلا :

(ليس لدى حكومة مصر أموال ، وقد أرسلت آخر رجـل توفر لديها ... وإن هُزم هكس ، فإن المصريين سيفقدون

كل السودان) [١].

وأجابه اللورد جرانفيل ، وزير خارجية بريطانيا بقوله أن اتجاه بريطانيا واضح تماماً :

(إننا لن نستطيع أن نمد مصر بقوات مسلحة بريطانية ، أو هندية ... ولن يكون من صالح مصر في شيء أن تجلب للسودان قوات من الجيش التركي .

وإن حدث أن استشرت في هذا الصدد ، فأنصح بالتخلي عن السودان بشروط معينة) [٢].

وفي ٢٢ نوفمبر ١٨٨٣ ، تواترت أخبار هزيمة حملة هكس لأسماع مصر . وأدى هذا إلى تضارب في الآراء . فقد ذهبت بريطانيا إلى التخلي عن السودان ، بينما ذهبت مصر إلى اقتراح مؤداه الحفاظ على الخرطوم .

وجاء في برقية أخرى :

(يكاد يتعذر علي الاقتناع بأن شريف باشا يعتقد بأنه يمكن له الحفاظ على الخرطوم متى تقدمت قوات المهدية نحوها ، كما أنه ليس بمقدوره أو زملائه الاصرار على الجلاء منها) .

---

(١) E. Cromer, Modern Egypt, London, 1908 p 372

(٢) Ibid p 372

وامتعض كرومر مما ورد في برقية اللورد جرانفيل في ١٨ ديسمبر ١٨٨٣ من أن الموقف المبدئي لانجلترا هو أن :

(حكومة جلالة الملك ليس لديهـا نية في الاستعانة بقوات بريطانية أو هندية في السودان ... وأن حكومة جلالة الملك لا توافق على أن تضاعف من أعباء مصر المالية بالصرف على عمليات حربية ، لأنه حتى لو كتب لها النجاح ، وهو أمر غير مرجح ، فإن آثارها ستكون أمراً مشكوكاً فيه بالنسبة لمصر) ...

وعلى هذا ، استوعب الأمبرياليون البريطانيون الدرس من هزيمة حملة هكس ، فلم يفكروا في إرسال حملة جديدة ، كما لم يأبهوا بالتفكير في الدخول في معارك أخرى في مواجهة قوات المهدية ... ذلك أن بريطانيا لم تستشعر وقتئذ أنها على استعداد لخوض معركة حاسمة مع المهديين ، كما أن الظروف الدولية لم تكن ملائمة لارسال قوات بريطانية إلى السودان . فلم تكن بريطانيا قد فرغت تماماً من احتلال مصر ، وتثبيت أقدامها هناك ، ولم يكن من المستغرب أن عداء فرنسا كان في أوجه ، على نحو لم يحدث من قبل اطلاقاً .

ولم تبد الدول الأوروبية الكبرى ، فيما عدا إيطاليا ، مشاعر ودية حيال بريطانيـا . فقد نشأت معارك حربية جديدة تسببت في توتر العلاقات بين بريطانيـا وكل من فرنسا وروسيا والمانيا ، كما تطلبت مصروفات ضخمة وقوات احتياطية لم تتوفر لبريطانيا .

مهما يكن ، فقد بذلت بريطانيا محاولات لكي تجمل حتى من هزائمها

نصراً أدبياً لها ، وأن تكسر الحلقة المفرغة عن طريق مناوراتها الدبلوماسية .

كانت بريطانيا تؤمل في أن تتغلب على الأنصار المتمردين عن طريق انسحاب القوات والموظفين المصريين من السودان والابقاء على السيطرة البريطانية على زمام الحكم في السودان عن طريق الوصول إلى إتفاق مع ملاك الأراضي السودانيين ، وقادة الحركة المهدية .

ولعله من الواضح أن الأمبرياليين البريطانيين لم يبادروا بالافصاح عن أفكارهم للسلطات المصرية ، لكنهم اقتصروا على النصح بالتخلي عن السودان .

وعلى الرغم من أن كرومر نفسه قد اعترف بأن « سياسة انسحاب مصر من السودان كان أمراً مرغوباً عنه تماماً من جانب مصر » ... إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على أن تذهب كل مذهب ممكن ، لكي تحصل على موافقة مصر على التخلي عن ربوع السودان .

لذلك لم يكن كرومر ليتورع عن أن يمسك بزمام الحكم بصفة مؤقتة ، إذا لم تشكل وزارة مصرية لتنفيذ المقترحات السياسية التي أملتها الحكومة البريطانية .

وكان بمقدور القوات البريطانية الموجودة بالقاهرة والاسكندرية أن تجعل من التهديد حقيقة ماثلة .

وأجبر الخديوي على الانصياع لأوامر بريطانيا .

وفي ٨ يناير ١٨٨٤ أبرق كرومر إلى جرانفيل بأن :

(وزارة جديدة شكلت برئاسة نوبار باشا ، وأن نوبار نفسه راض تماماً عن فكرة التخلي عن السودان ، على أن يحتفظ بملكية سواكن)[1].

وطبقاً لما جرت عليه تقاليد السياسة البريطانية العملية ، كان على القوات المصرية القيام بتنفيذ عمليات التخلي ، لكن بقيادة وإشراف البريطانيين ، وخلال عمليات الجلاء توقعت بريطانيا أن تدفع بمصر إلى كواليس المسرح السياسي .

واعتبرت بريطانيا الجلاء وسيلة فعالة لعزل وانفصال السودان عن مصر .

ولم يكن أمام الحكومة المصرية غير أن تخمن ما دار بذهن بريطانيا .

وفي المداولات الرسمية التي جرت بين كرومر ونوبار ، اعتبر الجلاء عن السودان بمثابة حل مؤقت وعاجل أملته الظروف المحيطة .

وفي ذات الوقت ، ظلت الأخبار المتواترة من الخرطوم تقول :

(وإذا افترضنا جدلاً أن لدينا قوات ضعف القوات الحالية ، فإننا لا نستطيع المحافظة على الخرطوم في مواجهة المد الثوري الذي عمّ كافة أرجاء البلاد) .

---

(١) E. Cromer, Modern Egypt, London, 1908 p 384

وذلك على حسب ما جاء في برقية الكولونيل قوت لونق Goetlong .

وكانت سرعة العمل أكثر الحاحاً في تلك الظروف . ونشب نزاع بين الحكومتين ، عمن يكون القائد الذي يتولى عملية التخلي .

وأثبت نوبار باشا أنه كان طيب الطوية . فقد أصرّ على أن يكون القائد عبد القادر حلمي باشا ، الذي كان حاكماً عاماً للسودان من قبل ، بيد أن ذلك كان يؤدي إلى إهدار وفشل الخطة المبيتة لبريطانيا .

لذلك تمّ تعيين الجنرال غردون وفقاً لأوامر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا .

وفي ٢٤ يناير ١٨٨٤ غادر غردون ومساعده هربرت ستيوارت لندن إلى القاهرة . وكان أمام غردون مهام من العسير التغلب عليها بأي حال من الأحوال . فقد وجب عليه تنفيذ الخطة البريطانية دون استعانة بقواتها المسلحة .

ولما كان يعمل نائباً عن خديوي مصر ، فقد كان عليه استخدام كل الوسائل المتوفرة لديه للقضاء على حركة المهدية ، فضلاً عن رفع العلم البريطاني على سارية قصر الحاكم العام بالخرطوم .

وتسلم غردون وهو بالقاهرة تعليمات من الحكومة البريطانية جاء فيها :

(ويجب عليك أن تعلم أن الغرض الرئيسي الذي عليك أن تحدده هو التخلي عن السودان ، وقد أجيزت الخطة بعد مداولات مستفيضة مع الحكومة المصرية ، بناء على نصيحة من حكومة جلالة

الملكه . . ولا يجب تغييرها بأي حال من الأحوال . وإنك لتعلم أيضاً أن إعادة البلاد لأهلها ، يجب أن يكون لمختلف السلاطين الصغار فيها الذين لا تزال عائلاتهم باقية هناك .. وأنه يجب أن يبذل مجهود لتكوين مجلس اتحادي بين أولئك السلاطين) .

(ويجب عدم الابقاء على القوات المصرية لمجرد أنها قد تدعم سلطة الحكام الجدد للبلاد .)

واقترح كرومر ، بناء على توصيات جرانفيل ، بأن يرشح غردون لمنصب حاكم عام السودان . . ووقع الخديوي على تعيينه بدون تردد ، كما وقع على الخطاب الموجه للشعب السوداني نيابة عنه ، وإن كانت صياغته تمت في لندن .

تضمن الخطاب كل التوجيهات التي سبق أن وجهت لغردون حرفياً ، إذ جاء فيه :

(وأخلص إلى القول بأن علينا أن نعيد الاستقلال مرة أخرى للأسر القديمة من ملوك ومكوك الأقاليم في السودان وقد قمنا بتعيين — غردون — للذهاب إلى تلك الأقاليم كممثل لنا للعمل على إرجاع موظفي حكومتنا وجنود قواتنا المسلحة وممتلكاتهم وممتلكات حكومتنا . لذلك فإنني سأطلب من السلطان .. تشكيل الحكومة الخاصة المقبلة في الحدود المرسومة ..)[١]

---

(١) C. G. Gordon, The Journals of Major - Gen Gordon at Khartoum, pp 551 - 552

بيد أن سياسة إرجاع السلطة لمختلف السلاطين الصغار الذين كانوا بالبلاد منذ فتح محمد علي باشا للسودان، ومعارضه نفوذهم لنفوذ المهدي، كتب عليها الفشل. فقد مضى عهد طويل على احتلال محمد علي للسودان، وفقدت كثير من الأسر الحاكمة القديمة سلطانها وكان غردون وجرانفيل على علم بذلك.

كانت السياسة البريطانية التي توجب على غردون تنفيذها هي إنشاء حكومة صورية (Puppet gouvernment) تكون خاضعة لرقابة بريطانيا وقادرة على إخماد الثورة المهدية بمساعدتها.

وتواترت أخبار الصحف بأن الهدف من انسحاب الحاميات المصرية هو المحافظة على سلامتها، بأكثر من تكوين حكومة جديدة تعتبر دمية في يد بريطانيا.

وحاول غردون الاستفادة من شتى الوسائل، سواء عن طريق الاستعانة بشيوخ القبائل، أو التعاون مع المهدية، أو الزبير باشا، لما شرع في تشكيل حكومته « المستقلة » للسودان، كما دلت الحوادث اللاحقة.

ففي أثناء إقامته بالقاهرة، قابل غردون في ٢٦ يناير ١٨٨٤، كرومر ونوبار، وبعض الضباط البريطانيين والزبير باشا في السفارة البريطانية.

وفي خلال الاجتماع، بدا أن غردون وكرومر اتفقا على أن يصبح الزبير باشا رئيساً للسودان المستقل، ولكنه لم يكن هناك ما ينبىء

عن وصول غردون والزبير إلى نتيجة معينة ، ولم يصلا إلى إتفـاق واضح .

وقبل وصول غردون إلى الخرطوم ، توقف في مدينـــة بربر ، وشرع في تنفيذ خططه ... ونشر الفرمان الذي أعلن بموجبـــه السودان دولة مستقلة عن مصر ، لكنه خاضع لغردون ، باعتبـــاره الحاكم العـــام ، الذي عين في هذا المنصب بواسطة الخديوي توفيق والحكومة البريطانية (١) .

وصدر فرمان مماثل في الخرطوم ، حيث ظهر غردون في ١٨ فبراير بمظهر الحاكم العام الذي كان راغبـاً في الحصول على تأييد جماهير السودان ...

وشجب نشاط السلطات المصرية التركية ، واتخذ إجراءات عـدة بدت متوافقة مع مصالح السودانيين .

لذلك أصدر منشوراً جعل تجارة الرقيق أمراً مشروعاً ، رغم أنه قبل ذلك كان من دعاة إلغاء الرق .

وجاء بالمنشور :

(وإنني سأعطيكم أيضاً الحق في الاحتفـــاظ بالرقيق الذي في خدمتكم بدون تدخل من الحكومة أو أي جهة أخرى) .

---

(١) E. Cromer, Modern Egypt, p 188

مهما يكن ، فالواقع أن المنشور لم يكن يهم غير فئة ضئيلة من السكان .

وشكل مجلس وطني من اثني عشر عضواً من الأعيان لمعاونة الحكم الجديد في تنفيذ برنامج الاصلاح

وتلقى غردون بنفسه شكاوى وتظلمات المواطنين في القصر . وأصدر أوامر لاطلاق سراح عدد كبير من المسجونين . وأحرقت كشوفات المدينين للضرائب ، وكل محررات وأدوات الظلم والقهر في احتفال كبير أقيم أمام القصر . بل أكثر من ذلك : خفض غردون الضرائب المفروضة إلى النصف .

وعلى الرغم من أن غردون كان « يعطي الجماهير أكثر مما كانت تتوقعه من المهدية » ؛ إلا أنها كانت معادية للحكم الأجنبي وبقطة بفطرتها ، كما كان حالها من قبل ، على حد تعبير القنصل البريطاني في الخرطوم .

وفي خلال إقامة غردون الباكرة في الخرطوم ، لم يكن لديه إصرار على زيارة المهدي شخصياً ، كما سبق أن فكر ودبر من قبل ، إذ اكتفى بأن أرسل اليه هدايا ثمينة مع خطاب وجهه اليه على أنه « سلطان كردفان » .

ولم يريك غردون أن تكون توجيهات الحكومة البريطانية له خلواً من شيء من ذلك . ولم يقبل المهدي هداياه ، ورفض اللقب الذي أضفي عليه ، مقترحاً على الحاكم الجديد اعتناق الاسلام والانضمام

إلى صفوف حركة المهدية (١).

وأجاب غردون على خطاب المهدي في إيجاز بقوله :

(وصلني كتابك الركيك العبارة ، العاري من المنطق ، الدال على سوء نيتك وخبث طويتك ... ولا أرى حاجة إلى مخاطبتك مرة أخرى ...)(٢)

ومع ذلك فقد فعل ؛ بل الحق أن رسائل كثيرة تبودلت بين غردون والمهدي ، لفترة طويلة ، ودأب غردون يخاطب المهدي « سلطان كردفان » ، على نحو مماثل لما دأب عليه في إضفاء لقب السلطان على كبار قواد المهدية .

والحق أن غردون لم يتوقف عن محاولاته الرامية لكي يغير كبار أنصار المهدية مواقفهم ، بحيث كان يمكن الاستفادة من ذلك كسلاح في مواجهة حركة المهدية .

وأكثر ما راوده من آمال هو وصول الزبير إلى السودان .

وامتدت إقامة الزبير بمصر ، وعلى الرغم من أنه ابتعد عن السياسة بعد إعدام ابنه سليمان ، إلا أنه ظل محبوباً في السودان ، كما كان

---

(١) F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, p 111

(٢) Ibid p 115

عليه الحال من قبل .

ولما وصل غردون إلى الخرطوم ، وأصدر قرارات فورية في بعض الشؤون ، ولم يحالفه التوفيق في اتصالاته بالمهدي ، وأمراء المهدية ، استقر رأيه على أنه لا أحد غير الزبير يصلح أن يكون مرشحاً لرئاسة دولة السودان الوليدة .

وفي ٨ مارس ١٨٨٤ كتب إلى كرومر يقول :

(أنه يستحيل العثور على شخص أفضل من الزبير لحكم السودان . فليس هناك من يفوقه قوة وعلو نسب . إن المهدي يدعي الرئاسة على الكون كله . والزبير سيكون هو السلطان الذي يجمع كلمة القبائل ...)(١)

وأيد كرومر ما ذهب اليه غردون ، لدى توجيه رسالته إلى جرانفيل وزير خارجية بريطانيا ، إذ قال فيها :

(إنني أعتقد أن الجنرال غردون على حق عندما قال بأن الزبير باشا هو الرجل الوحيد الذي يمكن أن يقوم بالمهمة) .

ولم يكن لدى جرانفيل ، الذي عبر عن رأي الحكومة البريطانية ، اعتراض على تعيين الزبير ... كما أعتقد بأن : « الاتصال بالزبير يؤدي إلى القضاء على سلطة المهدي » ، على الرغم من أنه لم يكن يستبعد

---

(١) Ibid p 220

احتمال ممالأته وتأييده للمهدي فيما بعد .

مهما يكن ، فلم تشكل حكومة برئاسة الزبير ، رغم أن الطريقة التي أثير بها الأمر كانت مثيرة للاهتمام . فكلما زاد الجدل حولها في القاهرة ولندن ، كلما اتضح أن مستقبل السودان « المستقل » ، المزعوم كان نظاماً ينأى تماماً عن التعليمات المحددة التي تلقاها غردون من الخديوي .

وصور غردون وكرومر وجرانفيل ، السودان المستقل على صورة أقرب إلى الشكل التالي :

أن يكون الزبير رئيساً للحكومة ، باعتباره سلطاناً أو حاكماً ، على أن يكون من ناحية رسمية خاضعاً لخديوي مصر .

وكان من المتوقع إعطاء حكومة السودان إعانة قدرها ٢٥٠٠٠٠ جنيه من مصر لمدة ثلاث سنوات .

وفضلاً عن ذلك ، فإن على مصر ، مد السودان بالأسلحة الحربية ، وعلى الزبير القبض على المهدي ، وإيداعه السجن .

وكان من المأمول أن تؤول الأسلحة والمراكب الشراعية ، والسفن المملوكة لمصر للسودان ... وألا يشمل السودان الجديد مديريات : فاشوده والاستوائية وبحر الغزال ومديتني مصوع وسنكات [١] .

---

(١) C. G. Gordon, The Journals of Major - gen C. G. Gordon at Khartoum, p 557

وكان من المتوقع أيضاً منع تجارة الرقيق ، وإبقاء النظام الاداري على مـــا هو عليه بدون تغيير ... وأن لا يتم جلاء كل القوات والموظفين المصريين وفقاً لمقتضيات الأحوال إلا بعد أن يتم تشكيل « حكومة سودانيه جديدة » .

وفضلاً عن ذلك ، كان على القوات البريطانية محاربة المهدية ، بدون أقل ذكر للقوات المصرية :

(لأنه يجب على القوات البريطـــانية أن تساعد على موالاة الحرب ... حتى انحسار الحصار من الخرطوم وسنار) .

ورغم ذلك كله ، فإن مصر هي التي كان يتعين عليها الوفاء بكل النفقات الحربية .

وذكر كرومر لجرانفيل ، أن السلطان الجديد الحق في قبض مبلغ معقول من الحكومة المصرية[1].

وكان على مصر أن ترسل الأسلحة والمهمات للسودان ، فضلاً عن معونة مالية مقدارها ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، على ما سبق ذكره ، وعـدم سحب أموال الحكومة المصرية من السودان ، بل أيلولتها إلى حكومة الزبير ، حسب الاتفاق مع الخديوي .

وعُبر عن سياسة بريطانيا نحو السودان بصراحة تامة في التعليمات

---

(١) Ibid. p 320

التي وجهت إلى اللورد ولسلي ، قائد الحملة الحربية في سبتمبر ١٨٨٤ الذي كلف بمعاونة غردون ، والتي جاء فيها :

(وبالنسبة للحكومة المقبلة للسودان ، وبوجه أخص الخرطوم ، فإن حكومة جلالة الملكة تكون مغتبطة لدى تكوين حكومة بالخرطوم ... ذات صلة بالادارة الداخلية لكل إقليم من أقاليم البلاد ، على أن تكون مستقلة عن مصر) [١].

ويمكن أن تتم الاتصالات الخارجية ، للسلطان الجديد - حاكم السودان - مع الحكومة المصرية من خلال ممثل الحكومة البريطانية بالقاهرة ، على ما ذكر ذلك كرومر لجرانفيل في ١٩ فبراير ١٨٨٤ .

وعلى هذا ، صورت السياسة الداخلية والخارجية للسودان المستقل على أنها واقعة في الاعتبار الأول على كاهل بريطانيا .

وعلى الرغم من أن المؤرخين البريطانيين ذهبوا إلى أن الحرية المطلقة للحاكم العام في التصرف ، هي التي تسببت في إخفاق الخطة البريطانية في السودان ، إلا أن الواقع هو أن الحكومة البريطانية هي التي كانت توجه وتصوّب أفعال غردون .

لقد كان على غردون الالتزام باتباع التوجيهات الصادرة من لندن بدقة ، لكن الفشل في تنظيم حكومة السودان « المستقل » هي التي

---

(١) Ibid. p 240

أجبرته على الانحراف عن الخطة السياسية المرسومة .

واقترح غردون بأنه يتعين على الحكومة البريطـانية قبول طلب الحكومة المصرية الاستعانة بقوات تركية المشاركة في محـاربة المهدية ، بيد أنه لم يكن للحكومة البريطانية أقل ميل للانحراف عن خطة التخلي عن السودان .

وبعث جرانفيـل برسالة في أول مايو ١٨٨٤ لكرومر ، قـال فيهـا بأن :

(استخـدام القوات التركية في السودان سيؤدي إلى تغيير في الخطة الأساسية لحكومة جلالة الملكة ، الرامية لفصل السودان عن مصر وإعادته إلى استقلاله السابق) .

وأضحت تصرفات غردون عقب وصوله إلى الخرطوم بادية التناقض والاضطراب والتردد .

ففي ٢٧ فبراير ١٨٨٤ ، أي عقب تسعة أيام من وصوله ، أصدر غردون منشوراً موجهاً لأهالي السودان ، أشار فيه إلى أن القوات البريطانية دائبة السير صوب الخرطوم لمساعدته [١] .

وترك غردون الذي كان يؤمل في حضور الزبير في أقرب وقت ، القوات الافريقية — نواة جيشه الجديد في المستقبـــل — باقية في

---

(١) E. R Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, p 110

رحاب الخرطوم ، وأبقى القوات المصرية بأم درمان ، لاعدادها للسير طويلاً إلى الشمال .

والتصرفات البريطانية التي أريد التستر عليها على نحو سيىء لدى إنشاء « حكومة جديدة » ، كان من المحتم أن تلفت نظر الحكومة المصرية ...

ففي ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ تلقى غردون رسالة مطولة من الخديوي قال فيها إنه كان كبير الأمل في نجاح حملاته الحربية في مواجهة قوات المهدية ، وإنه في كل الأحوال ، لا يمكن أن يتنازل عن ممتلكاته السودانية [١].

ونجد في مذكرات غردون عبارة فريدة هي :

(قام توفيق بموجب برقية بالغاء فرمانه الذي يتخلى فيه عن السودان ، والذي قمت بتمزيقه) .

وبذل غردون ، أقصى جهده لعدم تنفيذ خطـة إجلاء القوات والموظفين المصريين ، وحاول تكوين حكومة مستقلة معتمـدة على بريطانيا .

وأجازت لندن بقاءه بالخرطوم لموالاة مهمته . وكان لكل من البرقيتين اللتين بعث بها وزير الخارجية البريطاني في ١١ و ١٣ مارس ١٨٨٤ دلالة كافية في هذا المنحى .

---

(١) E. Cromer, Modern Egypt, p 520

جاء في البرقية الأولى :

(ليس لحكومة صاحبة الجلالة ادنى رغبة في تقييد سلطات الجنرال غردون قبل الأوان ، لذلك فهي تقترح بأن تمد فترة مهمته إلى أية مدة معقولة ضرورية لتنفيذ الأغراض التي من أجلها أرسلت بعثته)[1].

وجاء في البرقية الثانية :

(إذا كان من رأي الجنرال غردون أن احتمال مغادرته الباكرة تقلل من فرصة تنفيذه لمهمته ، وأن بقاءه شخصياً بالخرطوم لأية فترة يراها ضرورية يمكنه من تكوين حكومة مستقرة بها ، فمن حقه البقاء هناك)[2] .

ولم تمد حكومة جلالة الملكة الفترة لغردون لأداء مهمته فحسب ، بل وعدته بدفع أي مبلغ يراه ضرورياً[3].

ودفع ذلك كله غردون أن يقول في إبريل ١٨٨٤ :

(أعتبر نفسي حراً في التصرف وفقاً لظروف الأحوال ، إنني سأبقى هنا بقدر ما أستطيع)[4].

---

(١) E. Cromer, Modern Sudan, p 520

(٢) Ibid p 522

(٣) Ibid p 220

(٤) Ibid p 555

وعلى أية حال ، لم تحسم المشكلة التي أثارها التفكير في تعيين الزبير حاكماً لسودان مستقل ، على النحو السالف شرحه .

وأرسل جرانفيل مذكرة لكرومر في ٥ مارس جاء فيها :

(إن حكومة صاحبة الجلالة ليس بوسعها تحمل مسؤولية إرسال الزبير إلى الخرطوم) .

بيد أن غردون – صاحب الرأي المخالف – فقد دأب على استعجال وصول الزبير حتى آخر سبتمبر ١٨٨٤ .

مهما يكن ، فقد تبين فيما بعد ، أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص في معالجة هذه المسألة ، لثبوت صلة بين الزبير والمهدي .

ولما كان غردون شديد الرغبة في تكوين حكومة « لسودان مستقل » فقد استنفد كل المدد المحددة للجلاء عن السودان . وفي ٢٦ مايو ١٨٨٥ استولت قوات المهدية على بربر ، وسدت كل طرق التقهقر نحو الشمال ، لذلك شرع غردون في اتخاذ الترتيبات للدفاع ، ولكنه لم يكف عن التفكير ، وهو في دوامة المشاكل المحيطة به ، في إنشاء حكومة تعتمد أساساً على بريطانيا .

الباب الرابع

الثورة في شرق السودان

كان قائد التمرد في المنطقة الشرقية على ساحل البحر الأحمر ، هو عثمان دقنه ، أحد كبار القواد المشهورين في المهدية وانحدر عثمان من سلالة تركية في استانبول ، أقامت واستقرت بالقرب من سواكن .

وكان لجده ووالده شركة تجارية بسواكن . وورث عثمان أعمال الشركة التي كانت لها اتصالات ومعاملات في كثير من المدن والقرى الكبرى على ساحل البحر الأحمر .

وعرف عن عثمان كثرة تجواله لأغراض ممارسة تجارته ، مما جعله كثير التجارب ، مدركاً لمعاناة أفراد الشعب من شظف في العيش ، وقهر من جانب الحكم التركي المصري .

ولما ثار بعض رفاقه معلنين العصيان والتمرد ضد الغزاة المستعمرين ،

لم يتردد عثمان في الانضمام لحركة المهدية ، بل كان من أوائل المبايعين للمهـدي .

وبالنظر إلى صلاته الواسعة مع الجمهور وموهبته الفائقة في الادارة والتنظيم ، استطاع عثمان دقنه أن يتولى قيادة المهدية في شرق السودان .

وتعتبر هذه المنطقة من أعظم المناطق الهامة ، لأنها تضم الموانىء البحرية ، وطريقاً ممتداً من سواكن إلى بربر ، ذا أهمية ستراتيجيـة لمصر ؛ وهي منطقة مجاورة لأثيوبيا .

وفي منتصف ١٨٨٣ ، أرسل عثمان دقنه ، الذي أصبح عـاملاً على المنطقة ؛ في مهمة إلى سواكن .

وفي أغسطس ١٨٨٣ ، اضطرد نشاط الأنصار .

واقترب جيشهم المكوّن من ١٥٠٠ مقاتل من المجاهدين الأشداء ، إلى حدود سنكات .

وطلب عثمان من الحامية المصرية هناك التسليم ، إلا أنها رفضت ، بل استطاعت صد الهجوم الشرس لقوات المهدية .

وفي ٩ سبتمبر ١٨٨٣ ، هزمت قوات عثمان في هندوب ، الواقعة بالقرب من سواكن .

وفي أكتوبر ١٨٨٣ ، استطاعت قوات المهدية إبادة كتيبة خاصة أرسلتها الحكومة من سواكن لفك الحصار عن سنكات . ثم قـامت قوات الأنصار بالحاق الهزيمة بفصيلة أخرى ، قدمت لرفع الحصار عن طوكر ، ومن ثمّ استطاعت قوات المهدية محـاصرة سنكات وطوكر

وكسلا والقضارف والقلابات ، فضلاً عن بعض المدن الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ونظراً لما أصاب الحكومة البريطانية من فزع من جراء انتصارات المهدية غير المتوقعة ، فقد أجبرت خديوي مصر على إرسال حملة عسكرية إلى المنطقة الشرقية .

وتضمنت التعليمات الموجهة من الخديوي ، والتي سلمت لقائد الحملة فالنتين بيكر :

(المهمة الموكلة اليك هدفها استقرار السلام في منطقة سواكن وإصلاح طرق المواصلات ، بقدر الامكان ، بين بربر وسواكن ، كما أطلب منك التصرف بعناية فائقة بالنظر إلى عدم كفاية القوات التي وضعت تحت إمرتك)(1).

وتعين على الجنرال بيكر ، والحال هذه ، استخدام القوات المسلحة لقمع الانتفاضات في سواكن ، ومحاولة فتح طريق سواكن وبربر .

بيد أن التعليمات التي أعطيت لبيكر ، لم تلبث أن ألغيت بسبب تغيير بريطانيا لسياستها واتباعها لتطبيق سياسة جديدة ، تضمنت إرسال غردون إلى الخرطوم .

ففي ١١ ينـــاير ١٨٨٤ صدرت لبيكر تعليمات جديدة من السير

(١) E. Cromer, Modern Sudan, p. 221.

إيفلن رود ، قائد قوات الاحتلال بمصر ، نيابة عن الخديوي – على حسب الظاهر – جاء فيها :

(١ – إن كل مـا ورد اليك من تعليمات فيما يتعلق بسلطتك التقديرية في فتح طريق بربر – سواكن من الناحية الغربية بسواكن عن طريق القوة ، متى لزم الأمر ، تعتبر ملغاة .

٢ – وإن كان لا مفر من استعمال القوة في سبيل اجـلاء حاميـات الحكومة بسنكات وطوكر ، فإن لك أن تستعمل القوة ، بشرط أن تتحقق من كفاية قواتك واحتمالات نجاحك على نحو معقول .

٣ – إن عليك الاستمرار في بذل كل جهد ممكن لفتح الطريق إلى بربر بالطرق الدبلوماسية) [١].

وكان من الجائز أن تكون المفاوضات السلمية مع شيوخ ونظـار القبائل المحلية ، أمراً ميسوراً إلى حد ما ، مما كان يؤدي إلى جعل مهمة غردون غير ذات أثر ، لو تخلت بريطانيا عما كانت تقصد القيام به في شرق السودان .

وفي ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣ وصل فالنتين إلى سواكن ، وقرر في ٣١ ديسمبر التحرك لانقاذ حاميه طوكر .

وعندما تقدمت قواته المكونة من ١٠٠٠٠ جندي ، هوجمت فجأة

---

(١) E; Cromer, Modern Sudan p 40 1

بواسطة قوات المهدية ، وهزمت شر هزيمة ، ولم ينج من الموت غير بيكر وعدد قليل من الضباط . واستولى الأنصار على ٣٠٠٠ بندقية .

وشرعت القوات المرابطة بسنكات في شق طريقها إلى سواكن ، لكن تمّ القضاء على أفرادها . واستولى الأنصار على سنكات ، وكانوا على وشك الاستيلاء على سواكن ، وطوكر ... واضطرت الحكومة البريطانية إلى الاستعانه بقوات بريطانية ومصرية .

ومنذ أن تمت المشاورات مع السلطات العسكرية لارسال عدد كاف من القوات البريطانية لفك الحصار من الحامية الحكومية ، وتنفيذ العمليات الحربية في المنطقة في حالة الطوارىء ، كتب جرانفيل إلى غردون يسأله عما إذا كان ذلك يعينه في مهمته أم يضر بها[1].

وأجاب غردون بأنه يؤثر أن تطلق الاشاعات عن تدخل القوات البريطانية أكثر عن تدخلها في الواقع ، استناداً على أنه سيكون لها أثر خطير على الروح المعنوية للانصار .

وعلى هدي ما اقترحه غردون ، طلب اللورد هارتجتون ، وزير دفاع بريطانيا من القائد العام ، جير لد جراهام السفر إلى السودان ، قائداً لبعثة بريطانية ذات مهمة خاصة .

وكان على جراهام أن ينصح قواد المهدية بتسريح جنودهم ،

---

(١) P. Crabites, Gordon, the Sudan and Slavery, London 1933, p 208

والانفصال يفريدون بالخرطوم ، وصولاً لتحقيق وضع السودان في المستقبل .

وذكر جراهام أيضاً :

(لنقل إننا لسنا في حرب مع العرب ، لكن يجب تسريح القوات التي تهدد سواكن)[(١)].

ولم يكن هناك ما ينبيء عن احتمال نجاح أية مفاوضات سلمية .

وفي ٢٧ فبراير ١٨٨٤ وصلت إلى ترنكات قوات حكومية مكونة من ٤٠٠٠ جندي . فوجدت قوات المهدي قد احتلت طوكر .

ومع ذلك ، كسب جراهام معركة بالقرب من التب El -Teb في ٢٩ فبراير ١٨٨٤ ، وهي تقع شمال طوكر .

وفتح الطريق إلى طوكر .

وفي ١٣ مارس ١٨٨٤ ، لحقت الهزيمة أيضاً بقوات المهدية في توماي Tomai بالقرب من سواكن ثم تقهقرت

وما أن قامت القوات البريطانية بالوفاء بجزء من مهمتها دفاعاً عن سواكن ، حتى غادرت السودان ، دون أن يبرم أي اتفاق مع قوات المهدية .

وبالنسبة لبريطانيا ، بدا كسب جراهام المعارك التي خاضها ، سبيلا

---

(١) E. Cromcr, Modern Egypt, p 414

جديداً لامكانية إجراء مفاوضات دبلوماسية مع عثمان دقنه . وقـد حاول الأمبرياليون البريطانيون ، الذين لم تتوفر لديهم قوات كافية لمحاربة المهدية ، أن يشقوا صفوف المهدية عن طريق الوصول إلى اتفاقات جانبية مع بعض قادتها .

وبالمثل ، قاموا بالاتصال بشيوخ القبائل في منطقة بربر . ولما وصلت قوات المهدية إلى هناك في مارس ١٨٨٤ ، أرسل كرومر برقية لجرانفيل ذكر فيها :

(لقد أصبح الآن من الأهمية بمكان ألا نكتفي بفتح طريق بربر - سواكن فحسب ، بل نعمل على الوصول إلى اتفاقيات خاصة مع القبائل التي تقيم بين بربر والخرطوم) .

ورد جرانفيل متسائلا :

(هل من المرغوب فيه إرسال فصائل من الجيش المصري إلى حامية وادي حلفا ، لتقديم مزيد من التأييد للجنرال غردون في الخرطوم ؟

وهل يتطلب الأمر إرسال بعض الضباط البريطانيين الذين يتوفر لديهم بعض الالمام باللغة العربية وخبرة بالتعامل مع الأهـالي ، إلى بربر ، انتظاراً لتعليمات غردون ؟)[1]

---

(١) المرجع السابق ص ٥٣٩ .

وبالنظر إلى المناورات السياسية التي اتسم بهـــا موقف الحكومة البريطانية ، فقد قررت أن ترسل إلى سواكن وبربر ، الكابتن كتشنر والليفتنانت راندل ، حاملين فرماناً من الخديوي .

نجح كتشنر وزميله في إجراء مفاوضات مع شيوخ قبائل البشاريين والعبابدة والكبابيش ، وقامـا بمشاهدة مدن وقري واقعة بين وادي حلفا وساحل البحر الأحمر .

وكانت سياستهما هي ذات السياسة التي اتبعها غردون الرامية إلى إرسال فصائل من الجنود المحافظة على ميناء سواكن ، لكي تكون خاضعة أساساً للسيطرة البريطانية

إنها المؤامرة واحدة ، قُصد منها حدوث شرخ وانشقاق في صفوف حركة المهدية ، وذلك عن طريق إنشاء حكومة « مستقلة » صورية للسودان ، على النهج الذي اتبعه كل من بيكر وجراهام وكتشنر ، ومن ثم يُعتبر نشاط كل منهم حلقة في ذات المؤامرة .

رغمي عن البيـان أن المهدي لم يكن طرفـاً في أية مؤامرة مع غردون . ذلك أنه في ٨ أغسطس ١٨٨٤ شرع المهدي بجيشه الجرار المكوّن من ٤٠٠٠٠ مجاهد في مسيرته الكبرى صوب الخرطوم .

وفي ٢٣ أكتوبر تقدمت طلائع وحدات جيشه صوب مشارف أم درمان .

وحاصر المهدي الخرطوم خلال شهرين ، حتى استسلمت له حاميات الخرطوم . وكان ذلك نهاية الكارثة التي حلت بالخرطوم ، فقد انتشرت

المجاعة بين السكان ، وهرب مزيد من جنود الحكومة ، واتجه المواطنون إلى الانضمام إلى الأنصار المجاهدين .

وفي ذات الوقت ، كان غردون لا يزال آملاً في وصول حملة الانقاذ التي غادرت القاهرة ... فقد دأب على بعث الرسائل منذ وصوله إلى الخرطوم .

وأيد كرومر مطالب غردون ، وذكر أنه أقنع الحكومة البريطانية في إبريل ١٨٨٤ بضرورة إرسال حملة لانقاذ غردون ، ولكن لم يقم البرلمان الانجليزي بالموافقة على التمويل اللازم الانفاق على الحملة وقدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه إلا في إبريل ١٨٨٤ ، وعين اللورد ولسلي قائداً لحملة الانقاذ .

وفي ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ ، وصل إلى القاهرة ، ثم وصل حلفا في ٥ أكتوبر ١٨٨٤ ...

وكان الهدف الرئيسي من حملته طوال مسيرته على النيل ، هو انقاذ الجنرال غردون والكولونيل ستيوارت ، والتعليمات التي تلقاها يمكن إيجازها في القول :

(متى نفذ هذا الغرض ، فإنه يجب عدم القيام بأية عملية من العمليات العدائية بأي حال من الأحوال)[1].

---

(١) المصدر السابق ص ٥٨١ – ٥٨١ .

وكانت الاستعدادات جارية لارسال الحملة منذ الوقت الذي تبين فيه لبريطانيا عدم نجاح غردون في إنشاء دولة مستقلة.

ولو نجح غردون في مهمتــه ، فقد كان من الجــائز أن يُستدل من وصول القوات البريطانية أن لبريطانيا نفوذاً قوياً على الدولة السودانية الوليدة ، المستقلة عن مصر.

ويبين من الرسائل المتبادلة في هذا الشأن ، أن المهمة الوحيدة لحملة الانقاذ هي المحافظة على سلامة كل من غردون وستيوارت ، وأنه ليس هناك خطأ يُنسب إلى السياسيين البريطانيين في إخفاق الحـلة في أداء مهمتها الرسمية.

ويبدو أن غردون توقع وصول الحملة في وقت مبكر ، لأنه أصدر في ٢٦ سبتمبر ١٨٨٤ أمراً لأربعة سفن للتأهب لاستقبالها.

وفي آخر ديسمبر ١٨٨٤ ، عسكرت قوات الحملة المكونة من ٧٠٠٠ جندي في كورتي ، خمت المشاة والفرسان وسودانيين من حملة البنادق والمدافع. وحث غردون ولسلي على الاسراع لسد النقص في المؤن الغذائية ، وأمل أيضاً في أن يؤدي ظهور القوات البريطانية ، عـلى مسرح المعركة ، إلى التقليل من زهو الحـماسيات التي حاصرت الخرطوم.

وقسمت الحملة إلى فريقين ... أحدهما بقيادة هربرت ستيوارت اتجهت صوب المتمة عبر الصحراء ، والآخر بقيادة الجنرال ايرل ، للاتجـاه ببواخره عبر مجرى النيل.

وفي ٣٠ ديسمبر ، غادرت قوات ستيوارت المكونة من ٣٠٠٠ مقاتل كورتي ، وبعد مسيرة ٩٨ ميلاً ، وصلت واحة جقدول في ١٢ يناير ١٨٨٥ .

وواجهت قوات ستيوارت مقاومة عنيفة شرسة من جانب القوات المهدية .

ولم يصل إلى ضفة النهر ، شمال المتمة ، إلا بعد خوض معركتين عنيفتين في واحة أبو كيله في ١٧ / ١ / ١٨٨٥ ، وفي واحة أبو كرو في ١٩ / ١ / ١٩٨٥ على التوالي .

وقابلت السفن البخارية القوات البريطانية القادمة في ٢١ ينـــاير ١٨٨٥ في القبة ، جنوب المتمة ، التي اتخذت منطقة استراتيجيـــة جديدة .

وأبحرت السفن وعلى ظهرهـــا القوات البريطانية و ١٥٠ جندياً ، وأسلحة نارية ومهمات أخرى ، في ٢٤ يناير ١٨٨٥ ، لكنها لم تصل اليها على الاطلاق

وقرر المهدي الذي لم يبالغ في تقدير قوة أعدائه ، في أول الأمر ، أن يقتحم المدينة .

لكن رأيه استقر أخيراً ، بعد أن بدت تباشير النصر قاتمة ، على أن يحشد أفضل قواته لكي يصد القوات البريطانية القـــادمة من الشمال .

وفي ٢٢ يناير ١٨٨٥ ، استولت قوات المهدية على الخرطوم ، وخر غردون صريعاً بين القتلى .

وكان حصار الخرطوم – المركز الاقتصادي والسياسي للبلاد – تتويجاً لسلسلة الانتصارات الباهرة الساحقة للشعب السوداني في مواجهة الأمبرياليين البريطانيين .

وفي صيف ذلك العام ، استولت قوات المهدية على دنقلا وكسلا وسنار وحررت معظم أرجاء السودان تقريباً .

ولم يكن بمقدور بريطانيا موالاة المعارك ، كما لم تكن الظروف الدولية المحيطة بها تبرر ذلك .

وحاولت المانيا ، وهي أقوى دولة من دول التحالف الثلاثي ، استغلال التناقضات التي شابت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، فاحتلت لفترة قصيرة ، فيما بين عامي ١٨٨٤ – ١٨٨٥ بعض أقطار جنوب غرب أفريقيا ، مثل : الكاميرون وتوجو . كما احتلت مناطق في الشمال الشرقي لغينيا الجديدة ... فضلاً عن مركز هام مجاور للسودان وأريتريا .

وقامت فرنسا التي لم تنس بعد ما ألم بها من جروح لفقد مصر ، بموالاة السياسة العدوانية في أرجاء أفريقيا الوسطى ، ولم تقطع الأمل في توسيع ممتلكاتها حتى أعالي النيل .

وأعلن البرلمان الانجليزي في ٢١ إبريل ١٨٨٥ بأنه ليس في نية الحكومة البريطانية القيام بأي عمل عدواني في السودان [1].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

وكان هذا اقراراً رسمياً بالهزيمة .

وفي ٢٥ يوليو أبرق ولسلي إلى الحكومة البريطانية بأنه تمّ التخلي عن دنقلا تماماً .

واتخذت وحدات من طلائع الجيش البريطاني والمصري موقف الدفاع في وادي حلفا .

الباب الخامس

حركة التحرر في جنوب السودان

ليس من غير المألوف في صفوف المؤرخين الغربيين الادعاء بأن حركة المهدية كانت شكلا من أشكال أو ألوان التعصب الديني ، الذي استمد أصوله من المسلمين الذين أقاموا بشمال السودان ، وكان المراد من أنصار المهدية الرجوع إلى المعتقدات الدينية الأصولية القديمة ، لمحاربة المسيحيين الشرقيين والأوروبيين باعتبارهم دعاة مدافعين عن المسيحية .

أما بالنسبة لحركة تمرد الجنوبيين النيليين ، فإن المؤرخين الغربيين ، مالوا إلى اعتبار حركة تحررهم جزءاً لا يتجزأ من حركة المهدية ، ولطالما عزوا بكل الأهداف التي حققها الجنوبيون لمجرد تلاحم الجنوبيين وحوارهم لأبناء الشمال .

بيد أن هذا النظر ليس صحيحاً .

صحيح أن كلا من الشماليين والجنوبيين حاربوا القوات البريطانية والبلجيكية والفرنسية وغيرهما من القوات الاستعمارية ، بيد أن الجنوبيين كانت لهم أهداف خاصة غير مشتركة بينهم وبين الشماليين .

فالنيليون الجنوبيون ليسوا مسلمين ، ولم يكن بمقدورهم استيعاب مفاهيم وتعاليم المهدية ، لذلك حاربوا الأجانب من أجل الحرية ، على وجه مماثل لحروب القبائل العرب السودانية المسلمة ، في مواجهة المستعمرين الأجانب .

وهناك مسألة أخرى ، حاول المؤرخون الغربيون اثباتها ، وهي أن الأوروبيين « المستنيرين » مثل غردون وأمين باشا وسلاطين باشا ، جاؤوا إلى السودان بناء على دعوة من حكومة مصر لتطوير هدف نبيل هو محاربة تجارة الرقيق ، ولم يهدفوا بأعمالهم أن يكونوا أداة لاحتلال الأقاليم ، أو إنشاء أنظمة استعمارية ، وأن المهديين الذين كانوا محتفظين بعدد لا يستهان به من الرقيق ، بل كانوا من أكبر تجار الرقيق ، هم الذين قاموا بمحاربة الادارة البريطانية المصرية ، حفاظاً على حقهم في ممارسة تجارة الرقيق ، فضلا عن مصالحهم الأخرى .

بيد أن الوقائع التاريخية الثابتة دحضت هذه المفاهيم ، لأن كلا من الجنوبيين والمهديين حاربوا دائما جنباً إلى جنب في جبهة مشتركه .

كما أن الجنوبيين لم يكونوا على عداء مع المهديين بسبب مزاولتهم لتجارة الرقيق في نطاق معين ، بل كانوا أعداء في الواقع للمستعمرين الظالمين .

وفي محاولة لتبرير التوسع الاستعماري ، نسب المؤرخون الغربيون

لنشوب الثورة المهدية إلى سوء إدارة الحكم التركي المصري . ولكن ليس سراً يذاع إن قيل إن الاستعماريين البريطانيين ومعاونيهم من الأوروبيين ، كانوا يديرون معظم شؤون الادارة على مسرح الاقليم الجنوبي وفي عهد الحكم التركي

ويمكن القول على وجه اليقين ، إنه بسبب أفعال أولئك الاستعماريين الذين وضعوا أساس النظام الاستعماري في الجنوب ، دخلت القبائل النيلية في صراع مرير في مواجهة الأجنبي الدخيل .

وكانت حركة تمرد الجنوبيين في بحر الغزال أكثر انتشاراً وتنظيماً من المديريات الأخرى .

وبالنسبه لدارفور وكردفان باعتبارهما الاقليمين المجاورين للجنوب ، لم تجد سلطات الخرطوم صعوبة في أن تُخضع الأهالي هناك لرقابة صارمة دقيقة ، وأن تستخدم أكثر الصور وحشية في القمع الاستعماري المعروف والمألوف .

وقسمت المديرية إلى ثمانية أقسام ، على كل منها ناظر شمالي ... وأضحى المركز الاداري هو حصن ديم الزبير ، في الشمال الغربي للمديرية .

وهناك طريقان للمواصلات مع الشمال ، أحدهما يؤدي إلى شكا ودارفور ، ثم إلى وسط دارفور « طويشة ودارا » وكردفان « الأبيض » .

والطريق الآخر الأكثر قصراً ، يؤدي إلى ميناء نهري بمشرع الرك .

وكان هناك طريق للمواصلات أيضاً يربط بين ديم الزبير ولادو ،

المركز الاداري لمديرية الاستوائية . ويتصل الطريق بسلسلة من المحطات الخارجية مثل واو وجور غطاس وورمبيك وأياك .

وعين غردون فرانك لبتون مديراً لكل من الاستوائية وبحر الغزال ، في حين أنه كان بحاراً بريطـانياً ، لم يحظ بقدر كاف من التعليم أو المهارة الادارية .

ولما أعلنت ثورة المهدي في أواخر ١٨٨١ ، انضمت اليها القبائل النيلية في بحر الغزال . فقد سافر وفد من شيوخ الدينكا لمشاهـدة المهدي ، لما كان مقيماً بجبل قدير .

وذكر البروفسور ب . م . هولت في هذا الصدد أنهم :

(بايعوا المهدي ، ونصحوا بالعودة إلى ديارهم لطرد الأتراك ، ووعدوا بأن تكون لنهم الحرية المطلقة) (١).

ولعل مما يدعو للأسى ، أنه لم تتوفر لدينا تفاصيل المحـادثات التي دارت بين الطرفين ، وإن كان من المرجح أن يكون قد تم اتفـاق هام يلزم المهديين باحترام استقلال النيليين .

ووقع عقاب على القادة الحربيين الذين رفضوا الانصياع لأمر المهدي بمعاملة النيليين معاملة الأصدقاء .

---

(١) P. M. Holt, The Mahdist State in the Sudan 1881 - 1898, Oxford 1958, p 70

وظلت انتفـاضات النيلين تلتشب في أجزاء متفرقة منذ ١٨٨١ ، وخلال عـام ١٨٨٢ ، ثم انتقلت إلى تمرد في ربيع ١٨٨٣ سد معظم الأجزاء الشمالية الغربية بالمديرية .

وقـــام النيليون بحظر المرور في الطرق الممتدة من ديم الزبير إلى مشرع الرك ، وفي أرجاء الاستوائية .

واندفع رفاعي أغا الزبير أحد القواد المهرة في جيش لبتون ، متردداً من مكان إلى آخر في أرجاء المديرية ، محاولاً دون جدوى ، القضاء على الفتنة في مهدها .

وفي ٣ أبريل ١٨٣٣ ، كتب لبتون إلى ف. ف. جونكر يقول :

(مديرية بحر الغزال في حالة يرثى لها بسبب الانتفاضة التي عمت كل أرجاء السودان .

وكل ما أستطيع فعله هو أن أحول دون أن يقوم العرب والدينكا الآجار بالقضاء علينا جميعاً ...)(١)

ووصف لبتون في خطاب مؤرخ في ١١ أبريل أرسل إلى جونكر ، نجاح ساتي أفندي ، مساعده ورفيقه الحميم بقوله :

(إنشغل ساتي أفندي وهو يقود ٩٠٠ مقاتل ، في خلال مسيرته بين مشرع الرك وجور غطاس في شق الطريق ، ووقع على كاهله ،

---

(١) V. V. Junker, Puteshestoiya pe Africa. p 429

عبء ثقيل لادائه هناك) [1].

ونود أن نشير أيضاً إلى بعض مقتطفات مما ورد من خطابات ابتون إلى جونكر ، بايجاز :

(في ١٧ أبريل ... قبل ثمانية أيام ، تقدم رفاعي وفي معيته ١٢٥٠ مقاتلاً ، مرة أخرى ، لمواجهة قوات الأنصار والدينكا ... وهزم المدير ساتي قوات الدينكا عدة مرات ، واستولى على ٣٠٠٠ بقرة ، ولكن بدون أن يصدر من الدينكا دلالة على الاستسلام ، ولا يزال مشرع الرك مجاهداً) [2].

(في ٥ مايو ... نشبت معركة عنيفة مع الدينكا ، وقد ساعدهم على الحرب الأسلحة النارية التي سبق أن استولوا عليها منا) .

(١ يونيو ... لا يزال دينكا جانقز مستمرين في عـدوانهم ، وقد انضموا إلى قوات الأنصار) [3].

والمذكرات دلالة واضحة كافية .

ولما كتب ابتون عن المعارك المشتركة التي قام بها كل من عرب الرزيقات والدينكا في مواجهة القوات البريطانية – المصرية . أبرز مثلاً على التعاون الحربي بين إحدى قبائل البقارة ، وهي قبيلة الرزيقات

---

(١) Ibid p 429

(٢) المرجع السابق ص. ٤٢٩

(٣) المرجع السابق ص ٤٣٧ .

وقبائل الدينكا .

وبالمثل ساهمت قبائل الشلك ، مثل الديمبو والابو في الحرب مع المهدية ، كما انتهز الدناقلة المقيمون هناك بكثرة فائقة ، الفرصة للانضمام إلى قوات المهدية . بيد أن الأمر على ما لاحظ ر. و. كولنز بحق ...

(إن التهديد الأخطر للقوات الحكومية لم يــأت من قبل مؤامرات الدناقلة ، أو هجوم المشقين من المستعربين ، أو القبـائل العربية التي اختلطت مع السكان الأصليين أو الأفريقيين ، وبوجه أخص من العرب الذين أقاموا بالمديرية الشمالية وكانت لديهم صلة وثيقة بقبائل البقارة ، بل جاء التهديد الخطير من جانب الاتحـاد القوي لقبائل الدينكا) .

وتلاحقت الأحداث بسرعة فائقة .

ففي منتصف يوليو ١٨٨٣ ، استولى الدينكا على رومبيك ، وهي محطة خارجية حربية حصينة ، تقع في منتصف الطريق تقريباً بين ديم الزبير ولادو[1].

(في ١٠ أغسطس ... استولى ألوف النوير والجانقز على زريبة في جوق الحسن Goah - Hassan وفقدنا ٥٠٠ جندي ، وكان القتلى من جانب الأعداء كثيرين .

وعقب هجومهم علينـــا ثلاث مرات ، تقهقروا لقدوم قوات

---

(١) ف. ف. جونكر ، ص ٤٣٧ .

حكومية من جور غطاس .

(في ١٤ أغسطس ... الجانقز والنوير شددوا التنكيل على قواتنا وليس ثمة دلائل تشير على رغبة في الاستسلام ، ولست قادراً على التغلب عليهم دون مساعدة تأتي من الخرطوم)[1].

وفي صيف ١٨٨٣ سقطت في أيدي المهديين عدة محطات خارجية أخرى غير رومبيك وجوق الحسن .

وتم حصار محطة مشرع الرك وديم الزبير .

وقطعت طرق المواصلات إلى الخرطوم .

وأثبت النيليون بجدارة أنهم محاربون شجعان ، كابنو الجنان ، وقد استخدموا ببراعة مناورات حرب العصابات .

وقضت عصاباتهم المتحركة على كثير من فرق الأعداء التي لم تألف الحذر ، كما قامت بوضع عوائق في الطرق ، وحطمت الكباري ، وأتلفت المهمات الصغيرة التي خلفتها قوات لبتون .

ولم يكونوا مسلحين عادة بأكثر من الأسهم والحراب . ولم يخشوا — مثلما لم تخش قبائل الزولو بجنوب أفريقيا — مواجهة القوات البريطانية والمصرية المسلحة بالبنادق والمدافع ، بل كتب لهم النصر دائماً .

وما لبثت قوات المهدي أن اكتسبت أنصاراً في صفوف الجنوبيين . فقد ساهمت قبائل الدينكا والشلك والنوير في المعارك الوطنية للتحرر من المستعمرين الأجانب .

---

(١) المرجع السابق ٤٢٧ .

وساعدت قوات المهدية النيليين الجنوبيين مساعدة فعالة منذ ١٨٨١ حتى ١٨٨٣ .

وتواتر تقدم قبائل الرزيقات العربية المتجولة في شمال بحر الغزال ، والالتحام بقوات النيليين لمحاربة القوات الحكومية بقيادة لبتون .

وهيأت بعض الانتصارات العارضة لقوات لبتون في مواجهة النيليين في سبتمبر ١٨٨٣ أن يرسل خطاباً مملوءاً بالتفاؤل إلى ف ن. جونكر جاء فيه :

(إنني مسرور لأخبرك بأن معظم الزنوج تقريبا قد خضعوا لنا وأعتقد أن الخطر من وقوع هجوم جديد قد زال .

صحيح أن آلافاً كثيرة من النوير والجانقز سبق أن هاجموا المحطة الخارجية لمشرع الرك لفترة طويلة ، لكن حاميتنا صدت الهجوم المتكرر ، وقتل كثير من الأعداء .

وأرسل لنا أمين بك ١٢٠٠ مقاتل بناء على توجيه من إبراهيم آغا محمد (جورجورو) لكي يخضع الآجار والرول وغيرهما من القبائل التي استولت على رومبيك ، وقد استطعنا الانتصار عدة مرات) .

ويكاد يتعذر تصديق القول بأن « آلافاً كثيرة من النيليين هددوا مشرع الرك » ، وعلى أية حال ، يظل هذا الزعم مجرد إدعاء من جانب لبتون .

ومع ذلك كله ، فإن انتصاره كان قصير الأمد .

فقد انطوت رسالته المؤرخة في ١٣ أكتوبر على رنة مخالفة إذ جاء بها :

(نحن محاصرون في كوكلا أدلي Kukluh Adli – محطة خارجية على نهر الجور – وسأكتب لك في الأيام القليلة القادمة ، ليس لدي أخبار جديدة من جونكر . إنني في مأزق .. ذلك أن ثوار الدينكا قضوا على ٤٠٠ من جندودي ، وشق المدير ساتي برفقة ٨٠٠ جندي طريقه صوب مشره .)

وأضحى مركز القوات البريطانية المصرية حرجاً . وصمم لبتون على اللجوء إلى ما ثبت جدواه من قبـل ، وهو تأليب كل قبيـلة على الأخرى .

وتم اتصال بزميو سلطان اتحاد قبائل الزاندي التي كانت على عداء مستمر مع الدينكا .

وفي ١٩ أكتوبر ١٨٨٣ ذكر لبتون لجونكر :

(كتبت رسالة إلى زميو طالباً منه الحضور المساعدة في محاربة الجانج ، ولم أجد سبيلاً آخر لقمع التمرد ، ما لم يقم سلاطين نيام نيام بمساعدتنا) .

وفي نوفمبر وصلت إحدى الفصائل القوميـة من جيش زميو إلى ديم الزبير .

واستطاع لبتون من جانبه ، استقطاب آلاف من الجنود من قبيلة البونجو ..

ولاحظ جونكر أن :

(لبتون وعد زميو ورجاله بالحصول على مكافآت سخية ، وأنه

سيكون لهم الحق في الغنائم لدى إخضاع المتمردين) :

ورغم أن القوات الجديدة التي دعمت قوات لبتون كانت ذات فعالية إلا أنها عجزت عن قلب موازين المعارك لصالح لبتون .

ومع ذلك ، فإن حدثاً غير متوقع في معسكر النيليين هو الذي تسبب في تأخير إلحاق الهزيمة الحتمية للقوات البريطانية المصرية .

ففي أكتوبر ١٨٨٣ ، ذهب ثلاثون رجلاً تقريباً من الزريقات والدناقلة إلى أدوانجا رئيس قبيلة الدينكا ، بغرض شراء بعض الرقيق .

ولا أحد يستطيع التكهن بما دار بين الدينكا والمهديين ، ولكن حدث أن وجد جميع تجار الرقيق العرب قتلى .

وجمع السلطان مادبو رئيس قبيلة الزريقات بضع مئات من الجنود ، وعلى خلاف أوامر المهدي ، قام بمهاجمة الدينكا ، لكن حاقت به الهزيمة .

وكتب لبتون في هذا الصدد يقول :

(المهدي المنتظر حظر الاعتداء على الجانق Jang ، وقد أرسل بعض الدراويش لمعاقبة من قاموا بعصيان أمره) (١).

ويبدو أن الحادث المذكور كان دالاً على أن الدينكا قد قررت وضع حد لتجارة الرقيق .

---

(١) V. V. Junker, Puteshestviya po Afrika. p 437

وفي أوائل ١٨٨٤ ، قـام لبتون بدعوة قواته الكبرى لشن هجوم عنيف في شمال شرق الاستوائية ، الخاضعة الدينكا . وطلب من سلاطين الدينكا التسليم ، لكنهم قابلوا طلبه بالرفض .

وقام لبتون في ذات الوقت بتشييد زريبة تشييداً حصيناً ، خشية الهجوم عليه .

وقام الدينكا بين الفينة والأخرى بالهجوم على الزريبـة الحصينة في ١٣ يناير .

وذكر شاهد عيان المعركة ، بأن عدد المهاجمين كان حوالي ٥٠٠٠٠ مقاتل ، وهو أمر مبالغ فيه على ما يبدو .

ورغم بذل جهود جبارة من جانب لبتون لصد الهجوم حتى ساعة متأخرة من الليل ، إلا أنه منذ طلوع الفجر ، شرع وباقي جنوده في الهرب بقصد الايواء في أسوار مشيدة بديم الزبير .

وفي ٥ نوفمبر ١٨٨٣ ، كانت قوات المهدية قد ألحقت هزيمـة منكرة بحملة الجنرال هكس في كردفان ، على ما سلف القول .

وفي ٢٣ ديسمبر ، استطاعت قوات المهدية إجلاء القوات البريطانية والمصرية من دارفور . ومن ثمّ انقطع الاتصال بين بحر الغزال والخرطوم .

وعقب انتصار المهدي في واقعة الأبيض ، تواتر زحف الأنصار الجدد للحـــاق بجيوش حركة المهدي التحررية ، ومن ثم التفت المهدي إلى المديريات الجنوبية النائية .

وقصد إلى إنشاء علاقات حميمة مع الجنوبيين ، وقام بتعيين الشيخ كرم

الله محمد كركساوي ، وهو من النوبيين ، أميراً على بحر الغزال .

وفي يناير ١٨٨٤ ، سبق أن ترامى لأسماع لبتون الأخبار المتداولة عن قرب شن هجوم عنيف من جانب المهديين . ذلك أن جيش كرم الله ، المكون من جنود أشداء بلغ عددهم ١٥٠٠ ، اضطردت فصائله خلال مسيرته .

وبلغ عدد قواته ٥٠٠٠ من الجهادية عندما وصل إلى الحدود الشمالية من المديرية ، بالقرب من بحر الغزال ، ثم بلغ تعداد جيشه ١٠٠٠٠ مقاتل عندما تحرك جنوب ديم الزبير [١]

وظل النيليون ، وبوجه أخص الدينكا ، على استعداد للانضمام إلى القوات المهدية ، باعتبارهم حلفاء في الصراع لأجل تحرير البلاد .

وظل لبتون من جانبه قادراً على المقاومة .

فقد أمر ١٢٠٠ من جنوده النظامية ، الذين توفر لديهم أربعة مدافع وأربع قواعد للقذائف ، الدفاع عن حصن ديم الزبير .

بيد أن أمره بإنشاء معسكر هنـــاك لم يقبله الضباط الذين كانوا جميعـاً من المصريين ومواليـن لحركة عرابي ، ولا الجنود السودانيين النظاميين ولا الجهادية .

ومن ثم قام لبتون بالدعوة إلى انعقاد مجلس الضباط والموظفين الكبار . وصدر قرار المجلس بإجماع الآراء بضرورة التسليم الفوري .

---

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan p 41

وفي ٢٠ أبريل ١٨٨٤ ، أخطر لبتون كرم الله الكركساري بالقرار المذكور ، وأقيم احتفال رسمي لنقل السلطة في الاستوائية إلى كرم الله في ٢٦ أبريل .

وأورد لبتون ، في آخر رسائله لأمين باشا ، المحرر في ٢٦ أبريل قوله :

(تخيل ... أن ما بين ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مقاتل جاؤوا اليك مسلحين تسليحاً كاملاً) . (١)

وعلينا ملاحظة أن غردون ، الذي كان محاصراً بالخرطوم ، لم يكن على علم بحقيقة مجريات الأمور بالجنوب .

فقد أرسل برقية لكرومر في ٨ مارس ١٨٨٤ ذكر فيها أنه سيقوم باجلاء الحاميات من بحر الغزال والاستوائية ونقلها إلى الشمال ، إذ كان يعتقد « أن الأحوال في الاستوائية وبحر الغزال على ما يرام » .

وفي أوائل ١٨٨٢ ، ظل رودلف سلاطين ، الذي تم تعيينه وقتئذ مديراً لدارفور مقيماً مع حاميته في مدينة دارا ، وهو تحت حصار ضار بواسطة قبائل الرزيقات .

وقامت قوات المهدية أيضاً بمحاصرة الفاشر وكبكابيه وأم شنقا

ورغم أن غزوات فصائل جيش المهدية قد نجحت أحياناً في بعض المعـــارك في مواجهة قوات الحكومة ، إلا أن مسرح الأحداث لم

---

(١) المرجع السابق ص ٤٢ .

يتغير كلياً .

وترامى لأسماع سلاطين في أكتوبر أخبار حملة هكس . وراوده الأمل في نجاحه لكي يتمكن من إنقاذه والقوات الخاضعة لسيطرته .

بيد أن قواته المحاصرة ، التي استشعرت بخيبة آماله ، شرعت في التذمر ، فقد كان كل الضباط المصريين معادين تماماً للبريطانيين .

ومن ثم كتب ف. ر. ونجت :

(إن قوات سلاطين تمردت عليه ، متنكرة لسلطته ، ونشروا تقريرات بأن عرابي أبعد كل البريطانيين من أرض مصر)[1].

وأصاب الهلع سلاطين بسبب تحققه أن : (... ضباطه وموظفيه قد أصيبوا بعدوى وحمى روح التمرد) ، بأكثر مما ترامى اليه من أنباء عن انتصارات عرابي .

وفي ديسمبر ١٨٨٢ ، قام زقل الذي عيّن أميراً - عـاملاً - على دارفور - بدلاً عن كرم الله - وكان مديراً سابقاً لدارا ، وتابعاً لرئيسه سلاطين بالظهور على مسرح بالمديرية .

وقامت كل القوات الحكومية المحاصرة برفع راية التسليم لزقل . ثم قام سلاطين بالتسليم لما تيقن ألا جدوى من مقاومته .

---

(١) F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptien Sudan p 98

ولدى استسلام لبتون ، قام كرم الله بالاستيلاء على كل الغنائم — الأسلحة وسن الفيل والبضائع و ١٣٦٠ من الرقيق — وأرسلها إلى أم درمان بناء على أوامر المهدي(١).

وقام كرم الله بفرض ضرائب على القبائل النيلية المقيمة بديم الزبير ، ووزع بعض قواته لاحتلال المحطات الخارجية التي كانت خاضعة للحكم المصري ، مما أدى إلى إبعاد قبائل الزاندي المعادية من مديرية بحر الغزال ، كما شرع في الاعداد لتشييد معسكر بالقرب من مديرية الاستوائية .

وظل أمين باشا حاكم الاستوائية لمدة أشهر دون أن يكون له أدنى اتصال بالخرطوم .

وفي صيف ١٨٨٣ ، ساد التمرد بعض مناطق الاستوائية .

وفي ٢٧ يوليو ١٨٨٣ ساعدت قوات أمين قوات لبتون في إجلاء قوات المهدية من محطة رومبيك الخارجية ، ورفع الحصار من محطة شامبي ...

وظل أمين يعيش في هدوء نسبي حتى ١٨٨٥ ، مسيطراً على شريط ساحلي ضيق ممتد من لادو إلى ودلاي .

وكانت استراتيجيته غير المستنيرة تتلخص في عدم بذله أي جهد في المحافظة على الحكم المصري على القبائل النائية ، تاركاً إياها دون

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٠ .

ـراف أو رقابة .

وفي ٢٧ مارس ١٨٨٤ وصلت إلى أمين باشا الأخبـار المفزعة التي لهـا اليه لبتون عن هزيمة الجنرال هكس هزيمة منكرة ، وتسليم لاطين نفسه إلى قوات المهدية . فأصدر فوراً أوامر للحاميات لحشد نودها والدفاع عن التحصينات في المحطات الخارجية الكبرى .

وعلى هذا ، نقلت القوات الأجنبية بمحطة فويفرا إلى ودلاي ، كما لت القوات المرابطة من فاتيكو إلى دوفيلي .

وأصدر أوامر عاجلة لتدعيم المحطة الخارجية لبور ، التي تحمي الطريق نهري صوب فم نهر السوباط .

وبعد شهرين ، أي في ٢٧ مايو ، انصاع أمين لما ورد في رسالة رم الله اليه ، الذي نصحه فيهـا بأن يحذو حذو لبتون والحضور إلى ر الغزال لتوقيع الاتفاق على التسليم .

وأرسلت صور من رسالة كرم الله إلى كبار الضباط والموظفين ... رأت أغلبية المجلس الذي دعا اليه أمين للتشاور أن أفضل حل هو تسليم الفوري .

وفي البداية ، كان الحاكم نفسه ذات الرأي ، كما يبين بوضوح من طابه الذي أرسله إلى أوروبا عن طريق جونكر ، وقال فيه :

(إن مديرية بحر الغزال قد سلمت لقوات المهدي بعد أن هجر لبتون كل معاونيه .

إن الشيخ كرم الله ، الحاكم المسؤول عن جيش الاحتلال (المهدي)

كتب اليّ قائلا : بأن السودان سقط كليا في أيدي المهدية ، وأن الخرطوم خاضعة للحصار ، وقُتل كل من هكس وعلاء الدين ، كما قتل ٣٦٠٠٠ مقاتل ، وطلب مني موافاته للتسليم .

ومن الحماقة أن يحارب الانسان دون سلاح ومهمات ، ودون رجال يستطيع الاعتماد عليهم ، علماً بأن الدناقلة أمامي وخلفي .

لذلك فإنني سأذهب إلى بحر الغزال في يوم الاثنين)[1].

ولما كان الخطاب يحمل تاريخ ٢٧ مايو ، فإن هذا يعني أنه حرره عقب اصدار المجلس قراره .

مهما يكن ، فلم ينفذ أمين ما نواه وأكده للمجلس أنه من الأفضل أن يذهب القاضي عثمان حاج محمد رئيساً لوفد التسليم ، لأنه لا يخشى إطلاقاً على أن يعاليه كرم الله

وحاول أمين تبرير سلوكه لعدم تنفيذ قرار المجلس في خطاب مؤرخ في ١٤ أغسطس ، ذكر فيه أنه لم يكن لديه أدنى اتصال بسلطات الخرطوم لمدى أربعة عشر شهراً ، وأن بعض مناطق الاستوائية كانت « ملأى بالدناقلة المسلحين » ، وأن الروح السائدة لدى الجنود كانت غاية في الاحباط ، ولم تكن هناك امدادات للأسلحة والمهمات المطلوبة .

واستطرد قائلا : بأن المجلس الذي دعا اليه هو الذي قرر تكوين

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٣ .

وفد لمقابلة كرم الله .

وكانت العبارات المثيرة للدهشة ختام خطابه :

(إنني أمضيء نفسي على قراري ألا أذهب إلى بحر الغزال)[1].

وسافر الوفد في ٣ يوليو ١٨٨٤ ، وبدا وضع أمين آكثر حرجاً من قبل ، لأن حامياته في المحطات الخارجية انقلبت عليه وانضمت إلى قوات المهدي . وظل باقي جيشه موالياً له فيما يبدو ، وهو يترقب فعلاً هجوم كرم الله .

وأن عدداً كبيراً من فصائل الجيش البريطاني المصري وجيش أمين نفسه ، كان من الجائز أن ينقلب عليه ، لولا وقوع حادث مفاجيء اضطر معه كرم الله إلى تأجيل هجومه .

ولم يقم كرم الله نفسه ، الذي كان من تجار الرقيق فيما مضى ، بتنفيذ تعليمات المهدي تنفيذاً حرفياً ... والسبب في ذلك يُعزى إلى ما جرى عليه العمل مجدداً من الميل إلى نهب أبقار النيليين ، بأكثر من أن ينسب إلى عدم الميل لمحاربة الرقيق ، التي لم يتم القضاء عليها كلياً في السودان المستقل .

ويمكن القول في إيجاز ، بأنه تم اخلال جسيم بما ورد في اتفاقية ١٨٨٢ .

مهما يكن ، فقد أصاب النيليون كثيراً من أوجه النجاح في ذلك

---

(١) Ibid p 144

الوقت ، فقد استطاعوا دحر القوات البريطانية والمصرية ؟ قبل قيلم الدينكا بالقضاء عليهم ، لكي يُنسب النصر للمهدية .

وأبدى معظم الجهادية تأييداً لقوات المهدية ، كما أبدى بعض الضباط والجنود سخطاً على أمين باشا مدير الاستوائية . وكان الضباط والجنود مدربين تدريباً جيداً . وشقوا عصا الطاعة على أمين لرغبته في الانسحاب ، ولاصرارهم على البقاء بالمديرية لرد الهجوم المتكرر من قوات المهدية . وقاموا باحتلال محطات عسكرية قليلة مثل : واو وعلي وأبو قرون ، على طريق واو – رومبيك .

ومما يدعو للأسى عدم توفر معلومات كافية تسمح بدراسة ما حدث .

ومع ذلك ، فإن عصيان الجهادية في القوات الحكومية كان ذا دلالة وصلة بالأسباب التي دعت كرم الله كركساري قائد القوات المهدية في بحر الغزال تأجيل هجومه على الاستوائية خلال أشهر امتدت ما بين يوليو إلى نوفمبر ١٨٨٤ .

وفي ١٠ أكتوبر ١٨٨٤ تسلم أمين رسالة أخرى من كرم الله أنذره فيها بقرب هجومه على الاستوائية .

وبعد شهر من ذلك التاريخ ، أي في ١١ نوفمبر ١٨٨٤ ، وصلت قوات كرم الله المكونة من ٦٠٠ مقاتل لغزو محطة خارجية (أمادي) كانت بها حامية مكونة من الف جندي .

وتعاقبت هجمات المهدية على أمادي دون نجاح يذكر في ١١ و ١٢ و ١٧ نوفمبر على التوالي .

مهما يكن ، فقد قام المهديون بشن هجوم جديد في ٢ ديسمبر ،

بمساعدة عدد كبير من الدينكا والأجار ، دون أن يكتب لهم النجاح أيضاً ، فلجأوا إلى تغيير خططهم ، وقاموا بضرب حصار على أمادي .

واستطاعت قوات المهدية أخيراً الاستيلاء على المحطة الخارجية ، ولم يكن هناك فيما بدا عائق حال دون التقدم صوب لادو .

وفي ١٨ ابريل ١٨٨٥ تلقى أمين رسالة من كرم الله يخطره فيهـــا بسقوط الخرطوم وقتل غردون .

وتحقق أمين ألا جدوى من انتظار عون من الخرطوم أو مصر ، واستقر رأيه على الانتقال ببعض مؤيديه من الجنود جنوباً إلى ودلاي ودوفيـــلي .

وكان جلاؤه من لادو ضرباً من الهروب .

وصعق أمين وهو في طريقه إلى الجنوب لمـا علم باسراع قوات المهدية للعودة إلى بحر الغزال ، وهو أمر لم يكن في الحسبان

ورغم أن معظم المحطات الخارجية في شمال الاستوائية كانت تحت سيطرة المهدية ، وقد تقهقرت القوات المصرية والبريطـانية إلى أقصى الجنوب من الاستوائيه ... إلا أن قوات المهدية قامت باخلاء الاستوائية دون أن تترك أثراً من آثار انتصاراتها

ويبدو أنه كان هناك سببان دفعا كرم الله إلى الانسحـــاب من الاستوائية ..

أولهما : أن ضباط وجنود الجهادية شنوا عصيانـــاً آخر على أمين ..

وثانيها : ثبوت نقص في الأغذية والمهمات في فصل الخريف ، فضلاً عن سوء الطرقات ...

وفي نهاية ١٨٨٥ قام كرم الله يسحب كل قواته من الاستوائية .

ومع ذلك ، لم يبق أمين باشا - حاكم المديرية - إلا على شريط ضيق ، على شاطىء النيل امتد من دوفيلي حتى بحيرة البرت نيانزا .

وقام النيليون ، أصحاب الأراضي الأصليون باسترداد المناطق التي سبق اخلاؤها .

الباب السادس

المهدية كايديولوجية

كانت الدولة التي نشأت من جراء حركة التحرر الوطني دولة دينية خضعت في عهدها الباكر (١٨٨١ - ١٨٨٥) لحكم محمد أحمد عبدالله ، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر الذي اصطفاه الله لقيـــادة المؤمنين وإنقاذهم من الكافرين . ثم خضعت بعد وفاته لحكم خليفته عبدالله التعــايشي ...

مهما يكن ، فـــإن المعتقدات الاسلامية ، كما استمدت من العصور الوسطى البــاكرة ، لم تتوافق مع تطورات العنف الذي حدث خلال عمليـــات الصراع التحرري . ذلك لأن الأحكام الأصولية للشريعة الاسلامية التي توافقت مع أغراض وغايات تأسيس دولة مركزية موحدة لم تلبث أن فسرت وحمّلت معاني جديدة .

وكان على الاسلام أن يعكس الأفكار التحررية لدى الجماهير الثائرة .

وطالما كانت المهدية كايديولوجية معبرة عن آمال الملايين التي حاربت من أجل الحرية والتحرر من ربقة الحكم الأجنبي ، فقد اتبعت هذه الملايين المهدي أنصاراً وأتباعاً له ومجاهدين معه ، ولكن ما أن أضحت الطبقة الاقطاعية العليا جزءاً من نسيج دولة المهدية ، وأضحت إيديولوجية المهدية تفي بمصالح الطبقة الاقطاعية العليا الحاكمة ، حتى انقلبت دولة المهدية إلى أداة للقهر والظلم الطبقي ، ولم يعد بمقدور المهدية أن تحظى بتأييد قومي واسع في صفوف الشعب .

وكان شعار المهدي الداعي إلى (الرجوع إلى ظهور الاسلام الأول الذي انتهك خلال حكم الترك) ، ذا دلالة معنوية قوية خلال المرحلة الأولى من حركة التحرر الوطني ، لأنه كان يعني إعادة النظر في المذاهب التي قبرت تحت سطوة مبادىء لاحقة ، مما جعل من الممكن إضافة مبادىء وأحكام شرعية جديدة أكثر ملاءمة للظروف الواقعية المحيطة بالدولة الوليدة .

والحق أن النظام القانوني للمهدية الذى انبنى على القرآن والسنة ، دأب باستمرار على اصدار المنشورات والتعليمات التي كان لها في ذلك العهد القوة الالزامية للقانون .

ولعله من سوء الحظ ألا يتوفر لدينا كم كاف عن هذه المنشورات ، ولذلك فإن المعلومات القليلة التي توفرت لدينا في هذا الخصوص لا تمكنن إلا من معالجة غير وافية .

وذكر فريدريك انجلز في هذا الصدد بأن القرآن والنظـام القانوني الذي انبنى عليه ، جعل مساحة ونطاق العالم بأسره ينحصر في مقولة بسيطة ، وملائمة لتقسيم الناس في العالم إلى قسمين : المؤمنون والكفار ، أي دار الاسلام ودار الحرب .

ويُعتبر الكفار أعداء المؤمنين . فــالاسلام يشجب الأمة غير المؤمنة بالله ورسوله ، ويخلق دولة ذات عداء مستمر بين المسلمين وغير المسلمين .

وهذه المقولة البسيطــة والملائمة هي التي تنطلق وتصدر عنهــا كل تعاليم المهدية .

فبالنسبة للمهدي ، كان غير المؤمنين هم البريطانيين والحكام الأتراك والمصريين ومحصلي الضرائب البيروقراطيين الجشعيــن ورجــال الشرطة وقواد الفصائل التأديبية . وذلك لأن المهدي أطلق عليهم جميعاً « الترك » مسدداً كل ضرباته الموجهة لهم .

وجاء في أحد منشوراته :

(واعلموا أن كل ما أفعله بأمر من رسول الله ﷺ . وجهادي ضد الترك بأمره)(١).

وتعتبر كل أحاديث المهدي عن دعوة غاضبة لمحاربة الأتراك . وكان

---

(١) F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptien Sudan. p 46

المهدي على إدراك تام بأن النصر ان يتـأتى إلا عن طريق حشد كل المجاهدين السودانيين لانشاء مقاومة منظمة صلبة في مواجهة الحكم الأجنبي .

وتجد هذه النبرة العالية الغالبة ممثلة في كل أوامره فيما يتعلق بأية مسألة ، وفي كل دعوة لأتباعه بمناسبة النصر على أعدائه ، بل في كل خطبة أمام آلاف السامعين .

فقد اعتبرت كل القوانين الصادرة في العهد التركي السابق ، باطلة بطلاناً مطلقـاً .

وجاء في أهم منشور صدر من المهدي لأصحابه وأتباعه :

(ونهيتكم عن التنباك الخبيث فمن شربه منـكم فليؤدب حتى يموت أو يتوب ...) [1]

وتضمن المنشور قوله :

(ومن ستر على سرقة رآها أو شرب خمر أو زنى فكتمه رأفة عليهم فهو كالفاعل) .

وجاء بالمنشور أيضاً :

(أتركوا الترفهـــات وفراوى الريف ، لأن موت النفوس حياتها . والبسوا الجبب المرقعات والبسوا نساءكم الثياب الخلقة ...)

---

(١) المرجع السابق .

وجاء في المنشور :

(وإن العمل كله للنية في الجهــــاد في سبيل الله ... ولا تجاوروا من ترك الجهاد ، أو فعل منكراً من المنكرات المنتهيــة كتاباً وسنة .

وإن الجهاد فرض ، فمن تخلف عنه فهو عاص لله ورسوله ، ولا تقبــــل صلاته ولا صومه ولا صدقته ، بل أمره كله هدر ...

اللهم اجعلنا وإخواننا المؤمنين على التقوى لقوله تعالى :

« إن المتقين في جنات وعيون ... فـامنعوا نساءكم عن النوح والتسليم وذبح الأموال سرفاً ...)

ودعا المهدي إلى المساواة بين المؤمنين ، بوصفه قائداً وراعياً لجمهرة المزارعين والبدو الرحل والفقراء من سكان المدن . وتشمل المساواة الفقير والغني والخادم والسيد والعربي والأعجمي .

لأن العقيدة المشتركة ، والهدف المشترك من الجهـاد المقدس ، وحد بين جميع المواطنين .

وأنه على جميع التابعين المهدية ، دون اعتبار للقومية أو القبيلة ، أن يطلقوا على أنفسهم « الفقراء » ... وأطلق عليهم فيما بعد اسم « الأسياد » .

ووجه الخليفة عبدالله الخطاب أحياناً إلى بعض الأنصار : « حبيب

الاسلام أو صاحب الاسلام »[1] .

ومثل هذا الخطاب انطوى على دلالة بأن المواطنين سواسية في دولة المهدية ، كما كان ارتداء الانصاري لجبة الدمور الخشن والعمة والشال والصندل دلالة على المساواة السائدة بين أفراد الشعب دون تفرقة أو تمييز بين غني وفقير .

واهتمت كثير من منشورات المهدية بمراعاة مصالح قطاع كبير من السكان ، بل أدت فعلاً إلى تحسين أوضاعهم المعيشية .

ذلك أنه قبيل نشوب الثورة المهدية ، قامت السلطة التركية المصرية بالمنطقة الوسطى ، بمصادرة أخصب الأراضي الزراعية الواقعة على النيل التي كانت مملوكة للأهالي .

وفي سبتمبر ١٨٨٤ ومايو ١٨٨٥ أصدر المهدي عدة منشورات أمر فيها برد الأراضي الزراعية التي سبق مصادرتها بواسطة الحكومة التركية إلى ملاكها الأصليين .

وأمر أيضاً بأن ترد الأراضي التي بيعت بواسطة الادارة التركية لسداد ديون الضرائب التي كانت مستحقة على ملاك الأراضي ، بشرط أن يقوم الملاك بتعويض المشترين[2].

---

(١) R. Slatin. Fire and Sword in the Sudan p 232

(٢) P. M. Holt, the mahdist State p114

وأضحى المهدي ، ثم الخليفة ، مضطراً إلى إتبـــاع سيـاسة ضريبية صارمة .

مهما يكن من أمر ، فقد أعفيت بعض الفئات من دفع الضرائب ، مثل الفقراء والأشخاص الذين لم يقوموا برد ديون متراكمة ... والأجانب المقيمين بصفة مؤقتة بالسودان ، وأولئك الذين انضموا لراية « الجهاد المقدس » .

ويبدو أن هذا الاعفـــاء تضمن قواد الوحدات الحربية والقوات النظامية ، كما تضمن العاملين في الورش الحربية والمنشآت العامة

وأدى المنشور الذي صدر بشأن أحكام الزواج في الفترة الأولى من الثورة ، إلى تيسير الزواج على الفقراء .

فلقد جاء في منشور المهدي المشهور :

(وقد أمرني سيد الوجود .. صلى الله عليه وسلم ... أن زواج الثيب بخمسة ، والبكر بعشرة ريالات تخفيفـاً لأمته ، ومن نقص الصداق عن ذلك ، فهو أقرب إليّ من بياض العين إلى سوادها ، وإياكم والزيادات)[1].

ويحظر المهدي الزواج بالفتاة الصغيرة التي لم تبلغ الحلم ، كما حظر خصي الأولاد المراد بيعهم كأرقاء ، وهو تقليد جرى عليه العمل وانتشر

---

(١) Sudan Intelligence Reports, 1898, no 60, p 148

في عهد الحكم التركي .

وصدرت منشورات كثيرة لتنظيم الأسرة وحماية حقوق المرأة .

واعتبر الزواج باطلاً إذا انضم الزوج لجيش محارب ضد المهدية ، ولكن إذا كان الزوج من الجنود النظاميين أو المجاهدين في صفوف جيوش المهدية يعتبر عقد زواجه قائماً لمدة ست أو سبع سنوات ، قبل السماح للزوجة برفع الدعوى للتطليق (١).

وكان استقرار الأمن والنظام هو الشاغل الأعظم للمهدي ، فقد هددت عصابات اللصوص التي تعرضت للقوافل التجارية بين الفينة والأخرى ، تطور التجارة .

وأضحت السرقة جريمة شائعة في المدن .

وجزاء السارق كان قطع اليد اليمنى ، فإن ارتكب سرقة أخرى حكم عليه بقطع قدمه اليسرى .

وحكم بالاعدام على مرتكبي جرائم تزوير العملات . ولم تكن الدية والمعارك القبلية أمراً غير مألوف .

وحاربت منشورات المهدي جرائم القتل بدون رحمة .

فقد كانت عقوبة القتل هي الاعدام ، وحتى الأفعال الجنائية الطفيفة سواء كانت بالقول أو الفعل كانت عقوبتها صارمة (٢).

---

(١) P. M. Holt, p 113

(٢) J. Ohrawalder, Ten Years Captavity. p 61

وظلت موارد البلاد غير كافيــة دون أدنى ريب في ذلك ، إذ انصرفت كل الجهود إلى إنفــاق أموال الدولة على تكاليف الحروب المستمرة .

واتخذ المهدي وسائل فعالة للرقابة على بيت المال العمومي وبيوت المال الأخرى .

وخفضت مرتبات الموظفين العموميين ، بالمقارنة مع ما كانت عليه في عهد الحكم التركي المصري .

فقد كان مرتب القاضي ٤٠ ريالاً في الشهر ، ومرتب الموظف الأدنى درجة تراوحت مــا بين ١٥ – ٢٠ ريالاً ، وهو أجور لم تكن تسمح للموظف بغير العيش الكفاف ، على حد تعبير أوهردلر .

وحظر على النساء لبس الحلى والجوهرات ، ومن خالفت الأمر ، اعتبرت مرتبكة لمرف ديني ، وتعرضت لعقاب صارم[1].

وصدر منشور يلزم المواطنين بتسليم كل الحلى الذهبية التي في حيازتهم إلى بيت المال .

وأصدر المهدي منشورات عدة قُصد منها المحافظة على كل الغنائم مثل الذهب والدقيق ومخازن البضائع والأسلحــة الحربية ، ونص على توقيع عقوبات صارمة على المختلس من بيوت المال .

وحظي اقتصاد البلاد بالاهتمام الأعظم من جانب المهدي أولاً ،

---

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٣ .

ثم من جانب الخليفة .

وليس صحيحاً أن يقال بأن التنمية كانت مستحيلة بأي وجه من الوجوه خلال عهد الثورة ودولة المهدية . ذلك أنه بالرغم من الحروب المستمرة التي لا حصر لها ، فقد نشأت مدن كبرى مزدحمة بالسكان مثل أم درمان ، خلال فترة قصيرة ، كما شيدت الكباري وشقت وعبدت الطرق .

واستطاعت المصانع المحلية إنتاج البارود ، وهي صناعة شديدة التعقيد كانت تعتبر تحدياً لقدرات الدولة في ذلك العهد .

وغني عن البيان الاشارة إلى الاهتمام الشديد الذي أبداه المهدي والخليفة في المحافظة على الخيول والعمل على تكاثرها للحاجة الماسة اليها في الحروب ، فقد حظر استعمال الخيول في جر العربات ، أو حمل الأثقال أو ركوبها للنزهة في وقت السلم .

وحاول المهدي منذ بداية عهده إصدار منشورات للقضاء على الفوضى التي ضربت أطنابها في أرجاء السودان .

فقد حث على أن يتمسك كل فرد بالحق ، حتى لو كان الأمر الصادر من المهدي نفسه متى بدا غير عادل .

وقال في هذا المنحى :

(أحبابي ، سألتكم بالله العظيم ونبيه الكريم من كانت له علي مظلمة ، والحال إني نامي لذلك فيطلبني قبل الآخرة ، فإني عند

اتهمت نفسي بذلك)[1].

وحث المهدي أحباب الله وأصحابه إلى إتباعه في هذا الشأن بقوله :

(ومن كانت له مظلمة على الخلفاء والأمراء والأشراف فليطلب ذلك ، إذا كان من نصيحته يطلب ذلك فلا يؤخر ذلك إلى الآخرة حتى يتأخر في الآخرة عن الله بحسن اللقاء ...)[2]

مهما يكن ، فلم تكن سلطة الخلفاء والأمراء والمهدي ذاته تخضع للنزاع ، في الواقع .

فقد طلب من أنصار المهدي إتباع أوامر الرؤساء في خلال الحرب . قال المهدي :

(وإياكم والشقاق والنزاع مع أمرائكم فهم معينون لارشادكم الجهاد ، وعليكم طاعة الأمراء ، وتنفيذ كل أوامرهم . لأنها أوامر من الله ورسوله ... ولا تعترضوهم لئلا تعتبروا من الكافرين) ...

وطالب المهدي بوجوب طاعته في كل الأحوال بقوله :

(كونوا مخلصين ومطيعين لأوامرهم لأنها أوامر من الله ورسوله

---

(١) E. R. Wingate, Mahdism and the Egyptien Sudan, p 58

(٢) المرجع السابق .

وإلا كنتم من الهالكين) .

وأصدر المهدي منشوراً مطولاً للكافة ، شدد فيه على وجوب طاعة الخليفة عبدالله طاعة عمياء بقوله :

(إلى كافة عباد الله المؤمنين ...

واعلموا أن جميع أفعاله وأحكامه محمولة على الصواب ، لأنه أوتي الحكمة وفصل الخطاب .

وسلموا له ظاهراً وباطنــاً كتسليمكم لي وصدقوه في قوله ... ولا تتخرصوا عليه .

وإذا رأيتم منه أمراً مخالفاً في الظاهر ، فاحملوه على التفويض بعلم الله والتأويل الحسن ...)[1]

وأخفت الحرب الدينية تحت جناحيها أوجه الصراع السياسي الطبقي في السودان .

ذلك أن بعض كبار التجــار - البورجوازيين - الذين ارتبطت مصالحهم مع مصالح البورجوازية الحــاكمة بمصر ، دأبوا تحت ستار الدفاع عن الدين ، على الهجوم على المهدي

والحق أن بعض تعاليم المهدي التي تتعارض مع أصول الاسلام في كثير من الوجوه ، هي التي كانت محل الهجوم الشديد .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩ .

ووجدت معارضة المهدي تأييداً من جانب بعض الدول العربية ، التي شن قادتها حرباً عنيفة ضد مهدي السودان المنتظر .

وكان المهدي نفسه ، على علم بما وراء ذلك ... لمصالح أعداء السودان .

وقال رداً على من ارتاب في مهديته ؛ إن من أنكر مهديته فقد كفر ...

كما قال :

(وحرضني صلى الله عليه وسلم على قتال الترك المخالفين المنكرين مهديتي ومن اتبعهم على مخالفتي وجهادهم وسماهم كفاراً ...)[1]

وقال في هذا المنحى أيضاً :

(وقد أخبرني سيد الوجود ... صلى الله عليه وسلم ... بأن من شك في مهديتي فقد كفر بالله ورسوله ، كررها صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ..

وليكن معلوماً عندكم إني لا أفعل شيئاً إلا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ...

والجهاد الذي حصل للترك ، فإنه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ..

---

(١) المرجع السابق ص ٦٠

وقد أخبرني صلى الله عليه وسلم بأسرار كثيرة إلى آخر فتح البلاد بالدين والسنة وبعض ما يحصل فيها . وأني منصور دائماً على من عاداني ... وبعد قليل تكون كل البلاد تحت سلطاني)[1].

ووضعت رقابة مشددة في عهد المهدية على الفقهاء والمفسرين للقرآن والسنة خشية إبداء حجج قوية معارضة لدعوة المهدية .

وقال المهدي أن :

(التصديق بأمر المهدي صعب لا يتوافق له إلا من أدركه الله بسابق سعادة ، لأنه لا يهتدي إلى معرفة حقيقته إلا الأولياء العارفون الذين لم يحجبوا عن رؤية نبيهم صلى الله عليه وسلم)[2].

ولعله يجمل بنا أن نذكر في هذا السياق ، ما لاحظه سلاطين من أن المهدي منع دراسة الفقه ، وأمر بحرق مؤلفات فقهاء المذاهب الأربعة ، وغيرها من كتب الفقه والتوحيد وطالب بأن يحفظ القرآن دون حاجة إلى تفسيره أو الرجوع إلى كتب الفقه .

وعلى هدي من أفعال المهدي ، حاول الخليفة تدعيم الأساس الديني للدولة .

ولأجل ذلك ، قام أفضل المهندسين المعماريين بتشييد قبة لضريح

---

(١) المرجع السابق ٢٢٩ .
(٢) المرجع السابق ص ٤٧ .

المهدي بأم درمان ، ولم يسمح بالاحتفال بميلاد محمد المهدي ، كما لم يسمح للسودانيين بالحج إلى مكة ، وإن سمح لهم بزيارة ضريح المهدي[1] .

ويمكن القول في إيجاز ، بأن كل من سبّ أو شك في رسالة المهدي أو خالف قول أو عمل الخليفة عبد الله ، أو قام بأي فعل ضد دولة المهدية ، اعتبر كافراً عقوبته الاعدام

---

(١) Slatin, Fire and Swoord in the Sudan

الباب السابع

النظام الاجتماعي لدولة المهدية
والتحول الاقطاعي للفئة العليا

جمعت حركة المهدية جميع الفئات المظلومة والمستغلة من القبائل الرحل والفلاحين ، وفقراء المدن والعمال والأرقاء . وانضمت فئة الاعيان والشيوخ والنظار إلى المهدية في عهدها الاخير .

وحاربت جماهير الشعب السوداني كأمة واحدة ، مما جعل النصر ممكناً ، وسقطت الخرطوم ، المركز القوي للحكم البريطاني في ٢٣ يناير ١٨٨٥ ، وتوفي المهدي عقب ذلك في ٢٢ يونيو ١٨٨٥ .

وأنهت وفاة المهدي المرحلة الاولى للحركة ، التي أدت إلى تحرير معظم أرجاء البلاد تقريباً ، ثم أعقب ذلك فترة من التطور السلمي النسبي .

وفي خلال هذه الفترة الثانية ، قفزت الفئة المستغلة من قبائل البقارة وغيرها إلى السلطة واحتلال المناصب القيادية .

وشرح فريدريك انجلز الجوهر الاجتماعي لحركة المهدية باعتبار أن الاسلام دين ملائم لسكان الشرق ، وبوجه أخص للعرب . فهو يكون ملائماً للعاملين بالتجارة والسمسرة والحرف اليدوية ، من ناحية ، ويكون ملائماً أيضاً للقبائل الرحل ، من ناحية أخرى . ومع ذلك وجدت بذور وجذور للصادمات والنزاعات المتكررة بين سكان المدن الذين حظوا بالانتفاع بوسائل الترف والكماليات ، وقبائل البدو ، التي كانت تعيش في فقر ، وتمسكت بأعراف وتقاليد تتوافق مع بساطة الحياة ، وإن كانت لا تخفي الحسد في مواجهة المترفين .

لذلك انساقوا وراء ركب وقيادة المهدي ، لطرد الكفار وإعادة الاحترام للأعراف والعقيدة الاسلامية الحقة ، والاستيلاء على ثروات الكفار وأعداء المهدية باعتبارها غنائم لأنصار المهدي .

« وبعد انقضاء مائة عام أو ما يقرب من ذلك ، يجدون أنفسهم في الوضع ذاته بالضبط ، الوضع الذي كان فيه أولئك المرتدون ، فيتوجب عندئذ تطهير المعتقدات مجدداً ، فيظهر مهدي جديد ، وتبدأ اللعبة ذاتها مرة أخرى » .

وفي رأي انجلز ، أن حركة المهدية نشأت بسبب الصراع الذي دار بين الأغلبية المستغلة « القبائل الرحل » ، والأقلية المستغلة « أثرياء المدن » .

ولذلك كان بينها خصائص مشتركة مع الحركات المهدوية الأفريقية

الأخرى مثل حركة المرابطين والموحدين .

بيد أن حركة المهدية السودانية ، تخالف حركة الموحـدين ، في أن المهدية نشأت خلال حدة القهر الاستعماري لأفريقيا أي فترة انتقـال الرأسمالية إلى الأمبريالية .

ولهذا السبب ، نشأت حركة المهدية منذ البدء وتضحت فيما بعد باعتبارها تمرداً صلباً ضد قوى القهر الأجنبي والغزو الاستعماري ، وبوجه أخص البريطاني .

ولم تقض الثورة المهدية على مصالح كبار التجـار السودانيين « البرجوازيين » ، وكبار ملاك الأراضي « الاقطاعيين » ، الذين كانت تؤيدهم الطبقات الحاكمة في الأقطار الأجنبية فحسب ، بل قضت أيضاً على الاحتلال الأجنبي ، والموظفين التابعين للحكم الأجنبي ، وكافة أشكال وأدوات القهر الاستعماري .

ويميل المؤرخون الغربيون ، في العصر الحديث ، بسبب يقظة ووعي ودراسات العلماء البريطانيين ، إلى القول بأن ثورة المهدية تعني الحركة المهدية خلال الفترة ما بين ١٨٨١ – ١٨٩٨ ، أي منذ إعلان المهدية حتى فتح السودان بواسطة قوات كتشنر .

ويتعذر قبول هذا النظر ، لأن الثورة قد بدأت وانتهت فيما بـين ١٨٨١ حتى ١٨٨٤ ، ثم ارتفع لواؤها في الأبيض والخرطوم في ١٨٨٥ ، فأنشأت دولة موحدة ومستقلة .

لم تكن رسالة الحركة المهدية العمل على تحرير أرجـاء وأقاليم

السودان من القوات التركية المصرية فحسب – وهو مسا تحقق في العام ١٨٨٥ – بل العمل أيضاً على الدفاع عن السودان في مواجهـة الغزو الامبريالي .

قاد المهدي أولاً ، والخليفة فيما بعد ، رايات صراع مرير مستمر في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني .

وفي خضم هذا الصراع ، وُضعت لبنات للتنظيم الاداري للدولة ؛ وتم بعث الحيوية في صفوف الجيش ، وتطوير الاقتصاد ؛ وأضحى الاسلام الداعي للجهاد دين الدولة الرسمي .

ولما كانت حركة المهدية قد ظلت متمسكة بالاساليب والتقاليـد القديمة ، فإنها لم تستطع خلق أو اتباع نظم أو وسائل جديدة للانتاج على حد تعبير فريدريك انجلز .

وذكر انجلز أيضاً ، بأنه حتى لو نجحت حركة المهدية في بعض الامور ، إلا أنها تركت الجوانب الاقتصادية بدون تغيير أو تعديل ، بل مصونة لم تنتهك حرمتها أو قداستها .

وأضحت المصادمات بين أنصار المهدي وحركات المقاومـة الداخلية مستمرة ومنتظمة .

وفي السودان ، لم يكن من الميسور تحول الفئة العليا للأنصار إلى فئة إقطـــاعية مرة واحدة ، ولكن ذلك تم بالتدريج ، كأمر لا يمكن تجنبه .

ذلك أن أسس التفرقة الطبقية التي بدأت في الانتشار في صفوف

القبائل السودانية ، وسائر قطاعات الشعب ، في العهد الباكر من الحركة ، تمملت على مر الزمن .

فلقد استولت جيوش المهدية على أخصب الاراضي والمزارع مما أدى إلى عدم المساواة في حقوق الملكية ، وتميز في الحقوق الاخرى بين الانصار وغيرهم من المواطنين ، ومن ثم نشوء صراع حاد مرير بين الطبقات الوليدة .

كان الخليفة عبدالله التعايشي ، وهو أول المؤمنين بدعوة المهدي ، وأكثرهم حماساً لها ، ينتمي إلى قبائل التعايشة والبقارة ، التي تميزت بتنظيم قوى حربي ، تحت إمرة قيادة إقطاعية من ملاك العبيد .

وعصبية قبائل البقارة هي التي تكونت منها نواة الطبقة الحاكمة في دولة المهدية .

ففي مجرى الثورة ، هاجرت كثير من قبائل البقارة الرحل إلى مدن السودان التي كانت مراكز للحكم التركي المصري ، مما ساعد على الانصهار بينها وبين قبائل الجنوب البدوية والقبائل العاملة بالزراعة في الشمال ، فضلاً عن الحرفيين .

وعقب احتلال الخرطوم ، ووفاة المهدي ، في العام ١٨٨٥ ، وقع خلاف شديد بين الاشراف (أقارب المهدي) ، وأبناء البلد القاطنين على ضفتي النيل ، والنبلاء من البقارة والتعايشة ، وعلى رأسهم الخليفة عبدالله .

ولما كانت الراية السوداء للخليفة عبدالله تضم بعض الجنود الافريقيين

المدربين على فنون الحرب ، والمسلحين بأسلحة حديثة ، وكانت فصائل جيشه مقيمة في أطراف العاصمة ، فقد استطاع إلحاق الهزيمة بالاشراف وأقارب المهدي والمنافسين له في الخلافة ، ومن لم يستجيبوا لدعوته للحضور لمبايعته .

فلقد قام بإبعاد أبناء وأقارب المهدي ، من أم درمان ، ومن مراكز النفوذ والسلطة ، وقيد حرياتهم ، كما صادر أموالهم المنقولة والعقارية [١].

ومن ثم انقلب الوضع القديم ، إذ ما لبث أن أضحى زعماء البقارة هم السادة الفعليين للبلاد .

ومنذ العام ١٨٨٦ تقريباً ، بدأت هجرات قبائل البقارة من كردفان ودارفور إلى أم درمان ، إذ انهمر سيل المهاجرين رجالاً ونساء وأولاداً برفقة القطعان والمواشي والمتاع والمنقولات على ظهور الجمال ، وكان استقبالهم فوجاً بعد فوج أمراً مثيراً حقاً .

وتحمل سكان الابيض وأم درمان بعض المصروفات والنفقات في سبيل إيواء القادمين .

وفضلاً عن قيام مخازن بيت المال عد البقارة بالغذاءات والملابس والضروريات ، فقد تم إخلاء قطعة أرض كانت في وسط أم درمان

---

(١) R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan, p 289

لاقامة أسوار حولها ، لكي تصبح من بيوت المال .

وبالقرب من محكمة الخليفة ، أقام كبار رجال المال من البقارة بدور واسعة ، وقاموا بزراعة أكثر الاراضي خصوبة ، واستولوا على أفضل المراعي الصالحة لمواشيهم وخيولهم .

ومنحت أفضل الاراضي الزراعية الواقعة على ضفتي النيل وبعض الجزر ، لزعماء البقارة الذين استوطنوا مديريات بربر وأبو حمد ودنقلا والجزيرة ...

« ومن ثمّ أصبحوا الملاك لاكثر الاراضي خصوبة ، وقاموا مقام الفصائل الاجنبية المحتلة لبلد أجنبي ... وأبعد الملاك الاصليون عن أراضيهم بدون دفع أي مبلغ من المال تعويضاً لهم »[1].

وصودرت بعض أراضي الجزيرة من ملاكها لافساح المجال أمام المهاجرين من البقارة[2] .

وعلى أي حال ، كان للفئة الثرية من البقارة مصلحة في ابقاء الاهالي بالاراضي التي استولوا عليها بطريق أو آخر ، واجبار المزارعين للبقاء في جوار السادة الجدد لخدمتهم .

وفُرض على المزارع أن « يُعطي نصيباً من محصول الارض التي

---

(١) J. Okrawlder, Ten Years Captivity, p 393

(٢) P. M. Holt,p. 235

يزرعها السيد الجديد »(1).

وفي البدء ، تمّ تخصيص نصف حصيلة المحصول من أراضي الجزيرة غير المشغولة ، أو المستغلة بواسطة البقارة ، لبيت المال ، الذي عني أساساً بإعيان البقارة .

وخضع النصف الآخر من المحصول لأحكام الزكاة والعشور .

وفيما بعد ، سقط المزارعون المقيمون في وسط البلاد ، في أسار قبضة أكثر تحكما وعنفاً . فقد تم إعفاؤهم من كل الضرائب التي اعتادوا دفعهـا ، على أن يفرض عليهم توريد كميات معينة من المواد لبيت المـال ، مثل ١٠٠٠٠٠ أردب من الذرة ، و ١٠٠ قطعـة من نسيج القطن المحلي ، و ١٢٠٠٠٠ قطعة من النقد الجرماني ، بقصد تقديم طعام وكساء البقارة .

وأضحى حرس الخليفة الذي استوعب عدداً كبيراً من البقـارة ، عاملاً آخر في تطور النظام الاقطاعي .

وخضعت الجزيرة لرقابة مستمرة من دولة المهدية .

« وكانت الجزيرة والضفة الشرقية من النيـل الأزرق ، مقسمة الى عشرين قسماً ، خضع كل منها لرقابة موظف أطلق عليـه كلمة « وكيل » » .

---

(1) J. Ohrawlder; p 393

ومن ثم تعين على جميع الزعماء والأمراء غير المنتمين للبقـــارة ، التخلي تدريجياً عن مراكزهم فيما عدا عثمان دقنه ، الذي سيطر سيطرة تامة على شرق السودان وساحل البحر الأحمر .

وحل عمال من البقارة محل عمال كل من أقــاليم : دنقلا وبربر والقلابات وكركوج والجزيرة وفاشوده ولادو ، فضلاً عن بعض المراكز الأخرى .

وعين وكيل من البقارة بجانب الزعيم القبلي من غير البقارة في كل تنظيم حربي .

وفي خلال المجاعة الكبرى فيما بين ١٨٨٨ – ١٨٨٩ ، ومع تضاؤل نفوذ القبائل الأخرى ، وتعرض دولة المهدية لخطر الجوع ، صرفت أكثر موارد بيت المال على أفراد وجماعة البقارة ، وبيعت كميات من الذرة لهم بسعر منخفض ، يقل عن عشر ثمن السوق .

واعتمدت نفقات حرس الجهادية كلياً على بيت المال العمومي .

وفرضت ضرائب خاصة على الأهالي لصالح الفئة العليـا من حكام البقارة ، فلقد فرض على كل شخص لم يكن حائزاً على حصان أن يمد ملاك الخيول بمقدار معين من الأعلاف ، علمـاً بأن البقارة كانوا هم أصحاب الخيول .

وعلى الرغم من أن الحاكم كان عليها تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية طبقاً لاجراءات معينة ، إلا أنها كانت أكثر ميلاً للحكم بوجه عـام في جانب أفراد البقارة .

ولا تتوفر لدينا أنباء علمية كافية تجعلنا في وضع نستطيع معـه

وصف أركان الدولة المستقلة على نحو مفصل دقيق .

ومع ذلك ، يبدو أن هناك دلائل تشير إلى نشوء دولة مركزية دينية وإقطاعية في جوهرها في مجرى الحركة التحررية السودانية .

صحيح أن العلاقات الاقطاعية سبق أن نشأت في معظم أرجاء البلاد ، بل كانت سائدة عبر وادي النيل من شمال الدويم ، حتى حدود القطر المصري ، بما في ذلك سهول النيلين الأبيض والأزرق ، والجزء الأوسط لدارفور ، وبعض المراكز في كردفان ، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنه كان يوجد نظام اقطاع أبوي خاص بالعصبية القبلية لدى القبائل الرحل وشبه الرحل ، يعتبر من الوسائل الرئيسية للانتاج الزراعي في الدولة المستقلة .

وفضلاً عن كل ذلك ، وجد الرق عبر أرجاء القطر بين التنظيمات القبلية والعشائرية البدائية ، وفي أرجاء الجنوب وهضاب كردفان وتلال دارفور .

وأصبحت الاتحادات القبائل هي الشكل السياسي لمعظم التنظيمات السياسية لقبائل الرحل وشبه الرحل .

وأصبحت قبائل البجة أكثر ضعفاً ، بل تفككت عراها في بعض الأوقات ، كلما قويت شوكة السلطة المركزية .

وتركزت جميع السلطات في أيدي الفئة القليلة الحاكمة بقيادة الخليفة عبدالله . وأضحى للخليفة السلطة المطلقة في منح الأراضي لمن شاء ...

ووزع بكرم فياض ، الأراضي المملوكة لبعض القبائل القديمة ، على النبلاء الجدد على سبيل الهبة .

وفقدت اتحادات شيوخ القبائل والعشائر والبطون استقلالها السابق ، وخضعت لعمال الخليفة الذين عينوا من الجهات النائية .

وكانت القوات الحربية لاتحادات القبـائل الكبرى التي انضمت إلى جيش الدوله المستقلة ، تلزم عادة بأن تعسكر على الحدود ، بعيداً عن مناطق القبائل المنتمية اليها ، كما كان قوادها من البقارة عادة .

وحدثت هجرات قبلية جماعية خلال السنوات البـاكرة لحركة التحرر ، ونتج عن ذلك تفكك عرى بعض القبائل ، وتلاحم بعضها بالبعض الآخر ، وإندثار قبائل أخرى .

وشنت الفئة الحاكمة في الدوله حرباً لا هوادة فيها خلال الفترة ما بين ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨ ضد القبائل المتمردة . وكان من أسباب ذلك رغبة القبائل المتمردة في الاحتفاظ بإستقلالها التي كانت تتمتع به في عهـد الحكم السابق .

وحاولت قيادة الجيش البريطاني الاستفادة من النزاعـات وحركات المقاومة التي كانت سائدة بين الشعب وحكامه ... فأمدت المتمردين ورجال المقاومة ضد المهدية ، بأموال وأسلحة ، وغرست تعاليمها فيما بينهم ، وحاولت الاتصال المستمر بالحركات الانفصالية ولعل مما يجدر ذكره في هـذا المقام ، وصف الطرق والوسائل التي اتبعها حكام الدولة في محاربة خصومهم .

وشكلت مقاومـات الاتحادات القبلية الداخلية في مواجهة عمليـة

تدريب وصهر القبائل المتعددة المختلفة لتكوين دولة المهـدية ، خطراً كبيراً هدد استمرار نشوء الدولة .

ولعل أهم تلك المقاومات ، مقاومة قبائل الكبابيش بمديريتي دنقلا وبربر . فلقد تمرد اتحاد قبـائل الكبابيش الذي كانت لديه صلة وثيقة اقتصاديا مع تجار مصر ، على سلطة الخليفة في مـايو ١٨٨٧ ، وذلك بمساعدة من البريطانيين .

ولكن يونس أخا الخليفة ، حطم قوة المتمردين . وأعدم شيخ صالح ، ناظر الكبابيش ، وأعدم جميع أتبـاعه الذين أسروا والقى بهم في غيـاهب السجون ، ونفى عدداً كبيراً من النساء و الأطفال إلى مديريات نائية [1] .

وقمعت ثورات القبائل الأخرى بقسوة أيضاً .

وأبيد عدد كبير من أفراد قبيلة جهينـة ، بعد قمع تمردهم وقتـل ناظرهم [2].

وتم ترحيل معظم النساء والفتيات إلى أم درمان ، وبقين بهـا على حياة الكفاف ، عاملات في نقل قرب المياه ، أو صنع الأبسطة والسلال .

واستخدمت قوات المهدية ، نفس الوسائل في قهر قبيلة رفـاعة

---

(١) R, Sultan, p 249

(٢) J. Ohrwalder p 25

المتمردة في أطراف كركوج الواقعة على النيل الأزرق ، إذ ذبح النظار ، وصودرت الأموال المنقولة والعقارية الخاصة بملاكها الأصليين .

وفي كل الأحوال ، حلّ شيوخ البقارة محل زعماء القبائل المهزومة التي خضعت لسيطرة حكام الخليفة ، لكي يحكم الشيوخ الجدد بمساعدة الفرق المسلحة .

وتعهد الخليفة بأن يعمل على فصل الأمهات من الأولاد والأزواج من الزوجات ، وأن يبعث بالأمهات والزوجات إلى أماكن نائية ، وأن يحول دون رجوعهن مرة أخرى .

واعتبرت القبائل التي أبدت مقاومة ، أو تمرداً ، خارجة على القانون .

ونجد في منشورات الخليفة أحكاماً خاصة عن محاربة المقاومة والتمرد ، حيث منع المؤمنون المسلمون من البقاء بلا عمل في خلال فصول الجفاف — كما منعوا من التجارة — إذ سمح لهم سلب الغنائم من المعارضين للمهدية .

وبدت محاولات البقارة في إضعاف سطوة ونفوذ القبائل الأخرى واضحة ، وتبين ذلك بجلاء من منشور الخليفة الذي أمر الشيوخ بحرق أشجار النسب المتوارثة سيلاً عن جيل كسجل نبيل الأصل . ومن ثم قام الخليفة بانتهاج سياسة مدروسة لقمع حركات المقاومة لكافة القبائل التي ناصبته العداء ، وكان من نتائجها إضعاف شوكة القبائل ، ودعم سلطة ونفوذ الدولة .

وتضاءلت تجارة الرقيق بشكل ظاهر ، وبوجه أخص في بدء حركة المهدية ، إذ أقصي « صيادو الأفيال » المصريون من بحر الغزال والاستوائية بواسطة الافريقيين أنفسهم .

وعامل الخليفة القبائل النيلية بالجنوب على أنها حليفة له في الصراع من أجل تحرر السودان بأسره ، على مـــا سلف القول . وأصدر منشورات حظرت بشدة على رعـــايا دوله المهدية صيد الرقيق بين القبائل النيلية .

وبعد وفاة المهدي ، عندما أخل الخليفة عبدالله بتطبيق أحكام المنشورات السابقة . حـــارب النيليون تجار الرقيق حرباً لا هوادة فيها ، إلى حد جعل قوات المهدية مترددة في غزو أرجاء الاستوائية ، لذلك اقتصر تجـــار الرقيق العرب على صيد الرقيق من قبـــائل النوبا بكردفان .

وساعدت عزلة السودان أيضاً على تضاؤل الأعمال في تجارة الرقيق ، إذ توقف تصدير الأرقاء لكل من المملكة العربية السعودية ومصر .

ولكن على الرغم من الحظر الرسمي الوارد من الخليفة ، إلا أن بعض التجار السودانيين نجحوا في إخفاء بعض الأرقاء ومقايضتهم مع التجار الأجانب في مقابل مواد مثل الرصاص والبارود .

وهناك دليل آخر على ندرة التعامل في الأرقاء ، إذ أن الخليفـــة أصدر منشوراً حظر فيه بيع وشراء الرجال الأشداء من الارقاء .

ومع ذلك كله ، أصبحت تجـــارة الرقيق حكراً للدولة ، وأشرف

الخليفة بنفسه على إعداد وتجهيز الحملات الحربية خلال فترات السلام المتقطعة .

وكانت تجارة الرقيق مصدراً مستمراً ومؤكداً لبيت المال العمومي ، كما كانت وسيلة لدعم فصائل جيش السود .

وعلى هذا ظلت تجارة الرقيق مستمرة ، رغم حظر الرق على وجه رسمي . واستخدم الأرقاء في الأعمال الزراعية ، بسبب نقص الأيدي العاملة للحروب المتصلة المستمرة ، كما استخدموا في تجهيز الحملات الخاصة .

وعمل بعض الأرقاء في منازل النبلاء والسادة الجدد .

ولذلك لم يكن مصادفة أن أشار إلى استمرار الرق أول منشورات المهدي عقب استيلائه على الابيض (١٨٨٤) بقوله [١]:

(وإذا رأيت عبداً أو حيواناً ضالاً فلا تخفه ، وحاول أن تعثر على مالكه ، وإذا لم تستطع العثور على مالكه ، فأرسلوه إلى بيت المال) .

ونجد إشارة إلى ذلك في منشور آخر ، يشير إلى أن ينسب الرقيق إلى اسم سيده ، فضلاً عن حمله لاسمه الخاص .

ولم يكن للأرقاء حقوق تذكر ، ولم يعتبر قول الرقيق دليلا مقبولاً

---

(١) R. F. Wingate; p 57

في الاثبات في مواجهة سيده أمام الحاكم .

وجذب السوق المركزي للرقيق بأم درمان ، تجار الرقيق من جميع أرجاء السودان ، وبوجه أخص فاشوده وجنوب كردفان وبحر الغزال والاستوائية .

وهناك مراكز أخرى لتجارة الرقيق ، مثل : بني شنقول والفاشر وغيرها من ضواحي المدن الأخرى .

ووضع الارقاء للبيع تحت الحراسة في مبنى ضخم بأم درمان بجوار بيت المال .

وكان المشتري يُعطى شهادة تتضمن وصفاً مفصلاً للرقيق المبيع ، مع ذكر أن الشراء تم في بيت المال ، ومن ثمّ يكون مشروعاً[1].

ويبدو أنه حدثت مشاجرات مستمرة بين ملاك الرقيق والمشترين ، لذلك أنشىء لبيت المال هيئة خاصة من القضاة للتصديق على شهادة بيع الرقيق .

وكان الافراد العاديون يبيعون حقوقهم في الارقاء ، بشرط دفع مبلغ معين لبيت المال ، مما اعتبر مصدراً من مصادر ايرادات الدولة

وحدث أن وقع بعض المسلمين الاحرار ، في قبضة تجار الرقيق .

---

(١) J. Ohrawalder, p 208 - 209

ولاحظ أرهرلدور أنه في خلال مجاعة عام ١٨٨٩ ، باع كثير من الناس أنفسهم أو أولادهم في سوق الرقيق[١]. ولكن ما أن حل أول عام للرخاء ؛ حتى أمر الخليفة بعتق أولئك الارقاء بدون تعويض المشترين .

وأخذت النساء رقيقاً لدى مخالفة أوامر الخليفة – ولم يكن من غير المألوف أن يباع المتمردون من أفراد القبيلة ، أو المعارضون لحكم الخليفة ، باعتبارهم أرقاء .

ورغم أنه لم يجر العمل كثيراً على استعباد الاحرار ، إلا أنه كان ذا دلاله على تفكك عرى القبائل إلى حد مريع مما تسبب في عدم تماسك قواها ، وأضعف قدرتها على حماية نفسها .

وحظي نبلاء البقارة بحق الاولوية في شراء الارقاء .

ولعبت أعمال الرقيق ، قبل ثورة المهدية ، دوراً بارزاً في اقتصاد البلاد ، ولكن تضاءل نظام الرق خلال المهدية ، ولم يصبح الرق ، فيما قبل المهدية أو خلال عهدها ، وسيلة من وسائل الانتاج .

وكان لمصر أثر كبير امتد عبر التاريخ ، منذ أن كانت دولة اقطاعية وبعد أن أضحت دولة نامية بورجوازية .

ولم تتفكك عرى النظم العشائرية البدائية – متى وجدت – خلال

(١) المرجع السابق ص ٢٨٩.

مجرى التاريخ فحسب ، بل تمزقت أيضاً تحت ضغوط النظم الاجتماعية الطبقية الغريبة عن السودان . ذلك أنه حتى قبـــل اندلاع الثورة المهدية ، ساد النظام الاقطاعي ، وهو نظام أكثر تقدماً من النظـام العبودي ، في بعض أجزاء البـلاد ، وأضحت الظروف في مجرى الثورة المهدية ، أكثر مـلاءمة لنمو وازدهار النظام الاقطـاعي في المستقبل .

الباب الثامن

النظام الاداري للدولة المستقلة

كان لدولة المهدية المستقلة نظام إداري محدد وواضح . ولم يعد الخليفة عبدالله قائداً حربياً لقبائل البقارة فحسب . بل رئيساً لدولة وحكومة ، وذا سلطان مطلق لا يكاد يخضع لشرط أو قيد .

وحلّ محل مجلس المهدي السابق الذي كان يضم كبار الأشراف ، وزعماء القبائل ، مجلساً دائماً للخليفة . وكان ينعقد مرتين على الأقل في كل عام .

وجرى الخليفة على أن يضع أمام أعضاء المجلس بانتظام المسائل الكبرى للشؤون الخارجية أو للسياسات الداخلية . وبدت عضوية المجلس أمراً خاضعاً لمشيئة الخليفة وحده ، والاحتمال المرجح أن عضويته شملت الخلفاء والعمال وأمين بيت المال العمومي وقاضي الاسلام وكبار المستخدمين .

ويرجح أن الخلفاء – غير محدودي العدد – وأمين بيت المـــال العمومي وقاضي الاسلام كانوا هم المساعدين المقربين للخليفـة وناصحيه ومستشاريه

واطلق على الخليفة عبدالله لقب « خليفة الصديق » ، وهو القائد العام للجيوش .

وكان لكل من الخليفة محمد شريف ، ومحمد بن علي الحلو راية تضم جيشاً من أهالي منطقته أو قبيلته . . ولكل خليفة عمال تحت إمرته ، للقيام بادارة المديرية الواقعة في حدود اختصاصه .

وكان عدد العمال والوكلاء يختلف ما بين مديريه وأخرى . وللعامل الأول المسؤول وحده أمام الخليفة ، سلطات مطلقة في الادارة باعتباره رئيساً للادارة الحربية والمدنية .

وعلى أمين بيت المال المحلي أو الاقليمي ، وهو المساعد ذو الصلة الوثيقة بالعامل الحاكم ، إدارة اقتصاديات المديرية ، دون أن يكون له دخل في المسائل الحربية .

ولم يكن الموظفون خاضعين لعامل المديرية فحسب ، بل لأمـين بيت المال العمومي ، الموجود بأم درمان والمقيم بها إقامة مستديمة .

ولم يكن القضاة مسؤولين في مواجهة عـامل المديرية فحسب ، بل هم مسؤولون أيضاً أمام قاضي الاسلام بأم درمـان ، حيث تركزت إدارة العدالة بوجه عام .

فعلى رأس النظام القضائي قاضي الاسلام ، الذي عين بواسطة الخليفة ،

وكان هناك أربعون قاضياً تقريباً أقاموا بأم درمان بصورة مستمرة ، ولم يغادروها إلا لماماً لنظر بعض القضايا الخاصة .

وكان قاضي الاسلام يعقد جلساته للفصل يومياً في القضايا ، وشارك الخليفه عبدالله في الاجراءات التي عرضت أمام قاضي الاسلام ، ومساعديه من القضاة العشرة .

وكانت هناك محاكم خاصة بنظر قضايا البيع والشراء في السوق ، ومحاكم بالموانيء .

وعمل قاضيان في رئاسة القوات المسلحة للفصل في النزاع بين القوات التي أرسلت لقمع حركات التمرد ، ولتسوية المنازعات .

واحتفظ بيت المال العمومي بأم درمان بثمانين جملاً لحمل رسائل الخليفة عبدالله إلى عمال المديريات ، ولحمل رسائل أولئك العمال والموظفين إلى الخليفة .

وكان على رسل الخليفة الأشراف على شؤون الدولة في المكان الذي يبعثون اليه ، فضلاً عن مراقبة سلوك العمال « الأمراء » .

ولبيت المال العمومي الرقابة على جميع المسائل المالية ، ولقد أنشيء في بداية الثورة على أن يكون مؤسسة خاصة إلى حد بعيد ، ثم ازدادت مهامه ووظائفه بسرعة فائقة ، وتشابكت وتعقدت كلما اضطردت أعمال الدوله ونفقاتها . ومن ثمّ استطاع بيت المال الرقابة على المسائل المالية والاقتصادية والزراعية ، والخدمات العامة والتجارة الخارجية .

وبعد سقوط الأبيض وبربر والخرطوم ، وهزيمة حملة هكس والاستيلاء على كثير من الغنائم ، أصدر المهدي منشورات صارمة أمرت بتسليم كل الغنائم مثل المهمات والأسلحة والبضائع والخـازن والذهب والفضة والجواهر والارقاء والماشية والعقارات المملوكة للموظفين المصريين والاوروبيين — مثل البيوت والبساتين والممتلكات العقارية الاخرى — نقلت ملكيتها إلى بيت المال .

وفرض على التجار دفع عشر البضائع لبيت المال .

وفي البداية ، كانت الابيض مركز بيت المال العمومي . ولكن بعد سقوط الخرطوم ، شيدت مباني فخمة من الحجر في أم درمان باعتبارها العاصمة الجديدة ، لكي تكون مقراً لاقسام بيت المال المختلفة .

وتوفرت مصادر إيرادات الدخل للدولة لتعدد أنواع الضرائب والرسوم التي فرضت على السكان ، فضلا عما كان يحصل عليه كغنائم حرب ، والاموال التي يحكم بمصادرتها ، والدخول النـاتجة من احتكار الدولة لتصدير العاج والصمغ العربي وتجارة الرقيق .

ولما كانت الضرائب تدفع نقداً أو عيناً ، فقد كان لبيت المال مخازن للذرة وزرائب للمواشي ودوراً للأرقاء .

وأضحى لبيت المال العمومي جهاز إداري ، أي بيت مال محلي في كل مديرية .

وفي خلال الفترة الباكرة لعهد الخليفه عبدالله ، توفر لبيت المـال العمومي خمسة مصادر كبرى للدخل هي :

١ – غنائم الدولة .

٢ – الغنائم الخاصة بالخليفة .

٣ – غنائم حرس الخليفة .

٤ – غنائم لامراء الجيش .

٥ – غنائم لخدمة الاسواق والشرطة .

وكان لكل نوع من الغنائم بيت مال خاص ، حددت أوجه صرفه على وجه منظم ودقيق .

وأموال بيت المال العمومي مصدرها الرئيسي الايرادات المتحصلة من الزكاة والفطر والعشور .

وفرضت هذه الضرائب على الأهالي بموجب منشور من المهدي صدر عقب سقوط الخرطوم ، أي خلال الفترة الأولى لتنظيم السلطة المركزية للدولة .

وفضلاً عن فرض الزكاة والفطر المقررة بأحكام القرآن ، تعين على الخليفة اللجوء إلى إيجاد مصادر دخل أخرى .

وتمت مصادرة أموال المحكوم عليهم بالتمرد على الدولة على نطاق واسع ، كما فرض على الأثرياء دائماً دفع مبالغ جزافية طائلة ، وفرض على التجار « تقديم قروض لا ترد أبداً » .

ومن ثم ربح بيت المال العمومي في نوفمبر ١٨٩٧ ، ١٠٠٠٠٠ دولار

من بيع الأموال المصادرة من أفراد قبيلة الجمليين المتمردين(١).

وأجبرت المصروفات الباهظة التي تطلبتها المحافظة على الوحـدات العسكرية للجيوش الضخمة ، الخليفة لاتخاذ إجراءات غير عادية لمقابلة ظروف طارئة .

ففي ١٨٩٤ جمع عامل بربر ، بناء على أمر الخليفة ، ١٥٠٠٠ دولار زيادة عن الضرائب المقررة المعتادة (٢).

وقام بيت المـال العمومي بصرف الرواتب لحملات الجيوش المختلفة لعدة جهات ، وتوريد الذرة للمناطق التي سادت فيها المجـاعة ، كما دفع مرتبات لموظفي الدولة .

وفي خلال شهري إبريل ومايو ١٨٩٦ عقب أن بدأت بريطانيـا العظمى في شن هجوم عنيف ضد السودان ، دفع بيت المال لجنود الراية السوداء ١٠٤٩ دولاراً ، والجهـاديه ٤١٢٤ دولاراً ، ولجنود المدفعية ١٥٩٠ دولاراً (٣).

وتم تأسيس بيت مال الخليفة عقب القضاء على نفوذ الأشراف ، وأقارب المهدي ، وبعد أن تولى كبار رجال البقارة زمـــام

---

(١) P. m. Holt p 241

(٢) Sudan Intelligence reports, 1894, no 25

(٣) P. m. Holt, p 291

اطـة .

وحصل بيت مال الخليفه الخاص (بيت مال الفيء) ، على إيرادات
اضي التي أعلن أنها مملوكه للخليفة ، و $\frac{1}{5}$ غنائم الحرب ، ومما
سم عادة من بيت مال المديرية لصالح بيت مال الخليفة ، فضلاً عن
وم الجمركية على البضائع المستوردة لأم درمـان عن طريق بربر ،
صيلة دخل الملح المحتكر .

وفرض الخليفة بموجب منشورات صادرة في عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٢
ائب على ملاك السفن النهرية تدفع لبيت مال الخليفة .

ويبدو أنه ليس من المعقول أن جميع تلك الايرادات كان يستأثر
بيت مال الخليفة ، بل أغلب الظن أنهـا كانت تصرف لمقابـلة
روقات ونفقات بلاط الخليفة ، وسد الاحتياجات الطارئة ، على
سلف القول .

والملازمين بيت مـــال خاص أيضاً . وجاءت معظم ايراداته من
يه الجزيرة ، التي فرض على سكانهـا ، بدلاً عن النسب الشرعيـة
ر والزكاة ، دفع مبلغ معين من المال ، ومقـدار محدد من الذرة
يـاً .

واستمد بيت مال الجهادية Army supply treasury إيراداته من
يلة أجور الأراضي الكائنة بالقرب من الخرطوم وأرباح تجارة العاج
كرة بالمديريات الاستوائية . وعني هذا البيت بمد الجيوش بالأسلحة
بية وإدارة مصانع ومخازن السلاح والذخيرة ، والانفـــاق على

العاملين بهـا .

وكانت حصيلة بيت مال ضبطية السوق تأتي من الغرامـات ، أو أثمان بيع الأموال المصادرة من شاربي الدخان والسكارى والمقامرين ، وذلك فضلاً عن الأرباح المتحصلة من بيع البضائع .

وقام بيت مال الضيافة بالانفاق على وسائل ترفيه الأجـانب ودفع رواتب العاملين بالسوق والبوليس .

وحصل بيت المـال على إيرادات نتيجة بيع الملابس المصنوعة في الورش التابعة له .

وتعدد مصادر الدخل لبيت المال في الأوقات المختلفة ، فتح الباب على مصراعيـــه لضروب شتى من الفساد والاختلاس وإساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ .

ولما تم القبض على أمين بيت المال العمومي (إبراهيم محمد عدلان) بتهمة تبديد الأموال والاستيلاء عليها بدون وجه حق ، قـام الخليفة بعزله من منصبه . وشرع الخليفة نفسه في مراجعة دفاتر بيوت المال بعناية وحذر .

وفي دولة المهدية ، كما كان الحال في الدول الاقطاعية في القرون الوسطى ؛ كان حجم ووزن القوة السياسية يتوافق نسبياً مع القدر المملوك للافراد من الأراضي والعقارات . ذلك لأن الخليفة عبدالله وكبار عمـــاله وقواده الحربيين من البقارة ، كانوا من كبار ملاك الأراضي في البلاد .

وبجانب الفوائد والمزايا الناتجة لبيت مال الخليفة ، كان للخليفـة

وحواريه إقطاعيات زراعية واسعة ، وأضافوا جزءاً من حصيلتها إلى أموالهم الخاصة ..

وحدث أيضاً ، أن قام عمال المديريات بالاستيلاء على أخصب الاراضي الزراعية في المديرية ..

وعلى هذا ، اشتملت أراضي الخليفة على جميع أراضي مديرية دنقلا ، وبعض الجزر النيلية ، وبعض الاراضي الكائنة بالخرطوم التي كانت مملوكة لخديوي مصر (١).

وزادت شوكة أقارب الخليفة تدريجياً .

ولعله يكفي أن نذكر في هذا المقام ما حظي به يعقوب أخو الخليفة عبدالله ، إذ أضحى النائب الاول للخليفة ، والقائد الاعلى لجيوش المهدية .

وزاد نفوذ أقارب وحواريي الخليفة على مر الزمن ، بحيث أضحوا السلطة السياسية الحاكمة في البلاد ، التي تتوارث جيلاً بعد جيل .

وكان من المحتمل أن يُصبح الخليفة عبدالله خليفة المسلمين ، لو كتب لدولة المهدية البقاء والتطور .

واستخدمت جميع ضروب العملات الذهبية والفضية في التداول في الاسواق الداخلية في عهد المهدية ، كما كان عليه الحال من قبل ، وذلك رغم انتشار عمليات المقايضة والمبادلة في بعض الجهات ، بكل ضروب

---

(١) المصدر السابق ص ٢٢٩

الاموال المثلية ، كقطع القماش وكتل الملح والحراب .

وبعد بضع سنوات من الثورة ، أحست دولة المهدية بحاجة ملحة شديدة المال ، بالنظر إلى تهريب سبائك الذهب والفضة بكميات هائلة إلى الخارج ، بسبب ازدياد قيمة الواردات على الصادرات ؛ الامر الذي أجبر الخليفة على سك عملة خاصه بدولة المهدية .

وتمّ سك عملة فضية ، بها نسبه عالية من النحاس للتداول الداخلي .

واقتضى الامر اصدار إنذارات شديدة لكي يقبل التجار على التعامل بالعملات الجديدة .

وأضحت المعاملات مع الاقطار الخارجية أكثر عسراً عن ذي قبل ، وحظر تصدير أو نقل الذهب والفضة إلى خارج السودان .

وتم مد بيت المال العمومي والمتعاملين مع مصر وأثيوبيا بقطع محدودة في مقابل القيمة الكلية من المال .

وظلت الحروب المستمرة عائقاً خطيراً لتطور التجارة الخارجية ، بيد أن التجارة الداخلية أخذت في استرداد نشاطها وازدهارها تدريجياً ، حتى بلغت المدى الذي كانت عليه الحال في ١٨٨١ .

وقفلت الطرق القديمة للقوافل التجارية التي كانت تربط بين المديريات الشمالية ومصر .

ولما تمّ استيلاء القوات الايطالية على ساحل البحر الأحمر ، توقف سير القوافل إلى مصوع عبر طريق كسلا ، فاتجهت القوافل صوب طرق

جديدة لكل من أسوان وسواكن .

وفرضت ضرائب باهظة على البضائع المـــارة عن طريق بربر ، وُحصّل عشر قيمتها لدى وصولها إلى أم درمان . وتركزت أعـــمال التجارة الخارجية في أيدي تجـار من القبائل الشمالية مثل : الجعليين ، والدناقلة والبرابرة .

وعمل المصريون والاغريق والسوريون والأقباط واليهود في تجـارة الجملة ، على نطـــاق واسع ، بداخل القطر ، وكانوا يعملون بذات التجارة فترة طويلة منذ إقامتهم بالسودان ، كما عمـل البعض بتجارة الاستيراد والتصدير .

وكانوا يستوردون المنسوجات الملونـة والشالات والروائح والسكر والأرز والأدوية ، كما كانوا يصدرون العاج والصمغ العربي المحتكر الدولة .

وأضحت أم درمان – العاصمة الجديدة – المركز الرئيسي للتجارة ، وشقت قوافل البضائع المستوردة القادمة من الشمال أو الشرق والقوافل المحمله بالبضائع المحلية ، طريقها لكي تلتقي عند أم درمان ، محملة بالبلح من دنقلا ، والملح من بربر ، والمحاصيل الزراعية من الجزيرة والصمغ العربي من كردفان والعاج من الاستوائية .

وازدهرت أعمال الحرف اليدوية بسبب زيادة الطلب على المصنوعات اليدوية السودانية خلال الحروب المستمرة . وعـاد العمل من جديد في تشييد السفن النهرية .

وفيما عدا عدة مصانع الذخيرة والبـارود ، لم تكن هناك مصانع تذكر .

وكان مرسى السفن الرئيسي تابعاً لبيت المال .

وهناك مصنع صغير للاحذية لتوريد معظم إنتاجه للجيوش المتفرقة . وشجع الخليفة صانعي الأسلحة والمهمات الحربية مثل : الحراب والسيوف والدروع والسروج وشبكات الصيد الضخمة .

وكثر الطلب على الآلات والأدوات الزراعية مثـــل الطواري والمحاريث

وظلت ورش النسيج في العمل بكل طاقتها الانتاجية نظراً لاعتماد البلاد على المنسوجات المصنوعة محلياً ، لما توقف استيرادها من مصر .

وسيطر بيت المال العمومي على أعمال الطباعة .

وشرعت مطابع الحجر التي استولى عليها بالخرطوم ، في العمل بمساعدة العمال والفنيين المصريين .

وتم طبع منشورات المهدي والخليفة ، فضلاً عن الانذارات والرسائل والاوامر ، كما طبعت بعض الكتب الدينية والتاريخيه التي وصف فيها بعض القضاة المؤرخين مثل : اسماعيل عبد القادر الكردفاني وحسين ود الزهراء ، وقائع الانتصارات الحربية المهدية على الكفار والمتمردين .

وشيدت دار عرضت فيها غنائم المهدية مثل : عرش الملك جون ، ملك أثيوبيا ، وزي سلطان دارفور المزخرف ، والاسلحة الثمينة للخلفاء والشيوخ المهزومين .

وجرت نظم التعلم على نهج القرون الوسطى ، واقتصرت كلها على خدمة وظائف الدولة المهدية .

وقفلت أبواب جميع المدارس الاسلامية الخاصة عندما قام بعض الفقهاء بتوجيه نقد لأسس تعاليم المهدية .

وبناء على أمر من الخليفة ، تم تشييد المعهد العلمي الديني بأم درمان تحت إشراف فقهاء عينتهم الدولة ، لتعليم الصغار مبادىء الكتـــابة والحساب وحفظ القرآن ودراسة شروح المهدي والخليفة .

وشيدت مئات الخلاوي المماثلة في طول البلاد وعرضها على ذلك النهج . والمقصود بالتعليم فيها تعلم القراءة والكتابة أكثر من التفقه في أصول الدين وتفسير القرآن .

ومع ذلك ، أنشئت بأم درمان عدة مدارس خاصة ، يمكن اعتبارها درجة وسطى بين التعليم الديني والتعليم المعاصر الحديث .

وأهم ما درّس فيها تعاليم القراءة والكتابة ومبادىء حفظ الحسابات وبعض علوم التجارة

والمحظوظون هم الذين تلقى أبناؤهم العلم بواسطـة موظفين تابعين لبيت المال ، ومؤهلين في أعمال التجـارة والمحاسبة . واستوعب بعض موظفي بيت المال كمربين لأبناء العائلات الكبرى .

الباب التاسع

التنظيم الحربي لدولة المهدية

جرت بعض التعديلات الجوهرية على التنظيم الحربي المهدية . فقد اتخذت القوات الحربية أشكالاً متباينة مستندة على الظروف المحلية ، ذلك لأن القبائل انشغلت باجتياح المدن للقضاء على أعدائها ، أو احتلال مواقع أمامية أو قلعات نهرية .

وعلى هذا ، قامت قبائل الرزيقات والهبانية والمسيرية بمحاربة قوات سلاطين باشا في دارفور ، وقام التعايشة ، وهم من قبائل البقارة ، باحراز أولى الانتصارات على القوات المصرية في جبل قدير ، وحاصر الجمليون والدناقلة منطقة بربر ، وحارب الهدندوة والبرابرة بقيادة عثمان دقنه على ساحل البحر الأحمر ، كما قاومت القبائل النيلية مثل : الدينكا والشلك والنوير قوات الحكومة التركية بقيادة لوبين وأمين باشا في كل من بحر الغزال والاستوائية .

وفي كردفان ، مقر حركة التمرد ، كانت الكوادر المنظمة للقوات الشعبية من فصائل البقارة ، وتألفت الفصيلة من ١٥٠ — ٢٠٠ مقاتل ، وهي على اتصال بفرق حربية أكبر منها .

واستخدم البقارة فصائل وفرق النيليين التي دُرّبت على استعمال الأسلحة النارية ، فضلاً عن استخدام البازنقر ، وهم النيليون الذين استرقوا ودربوا كجنود ، وتوفرت لديهم أسلحة جيدة ، وكانوا في حالة جيدة من الضبط والربط .

واقتصرت فرق الفرسان على أبناء البقارة وحدهم . وهذه العصبة من قوات المهدية هي التي جذبت أعداداً متباينة من القبائل الأخرى ، المزحف نحو الخرطوم .

واستمر سكان المدن ووحدات الجيش المصري التي استسلمت لقوات المهدية ، في تعزيز قوات المهدية .

فقد اتجهت القوات المصرية للوقوف على أهمية الاستعداد لتأييد جانب المهدية ، الأمر الذي بذل المؤرخون البريطانيون أقصى جهدهم للالتفات عنه .

ففي مجرى الثورة التي بدأت فجأة ، نشأت هيئة مركزية آمرة واحدة ، هي مجلس القبائل المستديم .

ولدى إمعان النظر في المرحلة الباكرة لثورة المهدية ، نجد وحدة قومية للقبائل ، أخذت شكلاً معيناً خلال الحروب والصراعات والمقاومات المستمرة .

وعندما أمسكت الجماعة المستغلة الحاكمة بقيادة أعيان وشيوخ ونظار البقارة بزمام السلطة ، لم تعد أهداف السلطة العامة تتوافق تماماً مع أهداف القوى الشعبية التي سبق أن نظمت نفسها وانتظمت في صفوف الحركة المهدية .

ذلك إن وجود سلطة عامة نظامية أضحى أمراً ضرورياً ، لأن انخراط الأهالي في منظمات تطوعية عفوية مسلحة تسليحاً ذاتياً ، بدا أمراً مستحيلاً في ظل الظروف الجديدة

ومن ثم اختفت تدريجياً قوات المجاهدين المتطوعين ، لافساح الطريق إلى وجود منظمات وتنظيمات حربية ، مما أدى إلى فروق طبقية ، في صفوف الجيش .

ويتعين أن نذكر أنه حتى في عهد المهدية الباكر ، مر جيش المهدي بفترة انتقالية ، حتى أمكن أن تصبح فرق المجـاهدين المتطوعين من شتى القبائل فرقاً لقوات جيش نظامي .

وقسمت قوات المهدية إلى رايات ثلاث ، هي الراية السوداء والراية الخضراء والراية الحمراء ، وكان التقسيم مطابقاً لعدد الخلفاء الذين قبلوا الخلافة أو الوكالة .

كان المهدي قائد الجيش ، والخليفة عبدالله نائبه ، ولكنه في الواقع القائد الاعلى للجيوش .

ولما كان الخلفاء مقيمين دائماً في مقر المهدي ، فقد قام الامراء (العمال) بتمييز أنفسهم باعتبار أنهم القواد الحربيون .

وضمت كل راية من الرايات الثلاث الفرق المسلحة لبعض القبائل ،

كما كان لكل راية قاعدة من القوات النظامية . ولكل من راية الخليفة عبدالله والخليفة علي بن محمد حلو قاعدة من البازنقر والبقارة . ولراية الخليفه محمد شريف قاعدة من جنود القوات المصرية التي لجأت إلى المهدي ، فضلاً عن جماعه من البازنقر (الأرقاء) وقسمت كل راية إلى فرق وفصائل .

وبعد وفـــاة المهدي ، اتخذ تنظيم الجيش أشكالا أكثر تحديداً ، فقد جعلت قاعدة القوات السودانية المستقلة من الوحـدات المنظمة من الجهادية .

وكان أهم الوحدات البازنقر - الجنود الأرقاء - والجنود المصريين الذين وقفوا إلى جانب المتمردين والبقارة .

واستطاع البقارة الاستيلاء على كل المناصب القيادية في الجيش ، وتم حشد ۱۲۰۰۰ من القوات النظامية مع عائلاتهم للاقامة في وسط أم درمان بالقرب من بيت الخليفـة . وأطلق عليهم اسم الملازمين ، وتكونت من ثلاث فرق .

القائد الأعلى هو عثمان شيخ الدين ابن الخليفة .

ووحد الملازمون المدد الكافي من الذرة والدخن والمرتب الشهري ، فضلاً عن أردية مكونة من الجبة والجلابية والسروال والعمامة ، صرفت مرتين في العام

وسمح لكل من الملازمين بأخذ إجـازة قصيرة ، وكان الفرد يمنح بعض المال والطعام في المناسبات كالمرض ووفاة الأقارب والازواج .

ولعل مما له دلالة خاصة ، هو أن الخليفة لجأ إلى الملازمين في حالات الطوارىء فحسب ، مما ساعد على دعم قوى البقارة أكثر .

أما القوات الأخرى غير الملازمين ، فقد انخرطت في حروب متصلة ضد أثيوبيا ومصر . . ومن ثمّ أضحت أم درمـــان مركز الحرب الرئيسي . فقد ضمّت فوق عدد الملازمين ، مـــا يقدر بثلاثين الف مقاتل من البقارة وغيرهم من أبناء القبائل الاخرى ، تحت قيـــادة يعقوب والخليفة .

وضمت راية علي بن محمد حلو ٨٠٠٠ مقاتل ، وجميع المقاتلين كانوا مسلحين بالحراب والسيوف .

وخشية من التمرد ونظراً لنقص الأسلحة النـــارية ، لم يسمح الخليفة بحمل الأسلحه النارية والخراطيش لغير الملازمين من البقارة وحرس الحدود .

ولم يسمح لباقي القوات بحمل السلاح إلا خلال التدريبات العسكرية أو المسيرات الاستعراضية .

وتكونت القوات النظامية للدولة السودانية المستقلـة من جيوش مستقلة ، مقسمة إلى فرق أو وحدات وكان الجهادية هيكلاً تنظيمياً أكثر وضوحاً من الوحدات النظامية الاخرى .

والوحدة الرئيسية هي السريه المكونة من مـــائة مقاتل بقيادة رأس المية – ras - mia وتحت قيـادته خمسة مقادم كانوا على رأس فصائل الجيش . وكل فصيل مكون من ٢٠ مقاتلاً .

واشتملت الجيوش على عدد من الارباع (الفصائل الكبرى) كل منها مؤلف من ٢٥٠٠ — ٣٠٠٠ مقـــاتل . وقواد الارباع من الامراء (العمال) .

وأعطى الخليفة الامير ما بين ١٠٠ — ١٠٠٠٠ مقبول ، فضلاً عن بعض الارقاء والجواري .

لم تنشأ الوحدات غير النظامية إلا بعد تأسيس السرايا ، ولكن لم ينفق عليها من بيت المال .

ولم تكن تقسيماتها الفرعية الخاصة متطابقة ، لان تعداد كل وحدة مكونة حسب عدد أفراد القبيلة .

وفي العام ١٨٩٠ كاد تعداد الجيوش أن يكون متنـاسباً مع عدد السكان في كل مديرية (عمالة) .

وعامل المديرية أو الامير ، كان هو القـائد المسؤول عن الجيش في العمالة .

وذكر سلاطين باشا ، أن مديريات السودان في العـام ١٨٩٥ كانت سبعاً ، لكل منها أمير ، على النحو التالي :

دنقـلا — يونس الدكيم

بربر — الزاكي عثمان

شمال شرق السودان — عثمان دقنه

الجنوب الشرقي — أحمد فضيل

بعض مناطق الاستوائية — عربي دفع الله

وتولى الخليفة نفسه إدارة وسط السودان الذي اشتمل على جميع أرجاء جنوب أم درمان حتى كركوج - بالنيل الازرق - وفاشودة (بالنيل الأبيض) .

وبلغ عدد أفراد القوات النظامية المسلحة في العام ١٨٩١ وفقاً لما ذكره السيف – Eliseev ، ما بين ٢٥٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠ مقاتل .

عسكر في أم درمان ٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ مقاتل .

و ٥٠٠٠٠ مقاتل بمديرية دنقلا

و ٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ على الحدود الحبشية .

و ٤٠٠٠٠ في الشرق على ساحل البحر الاحمر .

و ٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ شمال أم درمان .

و ١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠ بالاستوائية .

ويبدو أن ثمة مغالاة في هذا التقدير ، رغم أنه يتوافق مع تقرير أوهرلدر لمجموع عدد أفراد القوات النظامية للمهدي لدى حصار الخرطوم بما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ مقاتل[١].

وقدمت المخابرات البريطانية تقديراً أكثر دقة ، إذ ذكرت أنه في ١٨٩٥ ، كان عدد القوات المحاربة المهدية أكثر من ٨٦٠٠٠ مقاتل :

---

(١) ج. أوهرلدر ص ٢٢٦ .

٢٧٠٠٠ مقاتل من القوات غير النظامية ، و ٥٩٠٠٠ مقاتل من القوات غير النظامية (الجهادية) .

وهناك عاملان متعارضان كان لهما أثر كبير على التنظيم الحربي :

الأول : إن القوات التطوعية غير النظـــامية المكونة من شق القبائل ، قد تضاءلت فلولها ، لكي يحل محلها تدريجياً جيش نظامي من أبناء الطبقة الاقطاعية .

فقد دلت حوادث الأشهر الأولى لثورة المهدي على تركيز شديد على اعداد وحدات منظمة تبعاً للتقسيم القبلي أو المشائري . فقـد تألفت السرية من جميع الرجال القادرين على حمل السلاح .

وأضحى الشيوخ التقليديون قـــادة السرايا القبلية ، وتطلب هذا التنظيم مرافقة الزوجات ، ومد الجيش بالغذاءات بواسطة الأهالي .

وكان من العسير السيطرة على الجيش القبلي ، لأن الجيوش الجرارة من النساء والأطفال جعلته بطيء الحركه ، وتطلبت إمداده بكميـات هائلة من الطعام للانسان والأعلاف للحيوان .

وفضلاً عن ذلك ، كان على الجيش القبلي الانتقـال من مكان إلى آخر ، بصفة مستمرة ، إذ أن طول الاقـــامة في مكان واحد ، أدى إلى تدمير وتخريب الاماكن القريبة منه ، وإلى نقص حـاد في توريد الغذاءات .

وحدث تغير تدريجي في صفوف القوات غير النظـامية أيضاً ؛ إذ أصبح معظم قواد الجيوش من البقارة ، ومن ثم حلوا محل شيوخ وزعماء القبائل التقليدية الأخرى ، بل لم يعد هناك اعتداد بالرابطة المشائرية ،

أو القبلية لدى تكوين أو تنظيم السريات والوحدات الحربية

وبـذل المهدي أولاً ، والخليفة بعده ، محاولات لعدم المغـالاة في إمداد الجيوش على حساب الاهالي المسالمين .

وسمح لجنود المهدية بالعودة إلى ديارهم في المواسم الزراعية .

وحاول الخليفة إجبار بعض قواته على القيام بأعمـال الزراعة في فترات السلم ، بعد الفزع الذي ترسب في عقله خلال المجـاعة الكبرى في العام ١٨٨٩ .

وخصصت بعض الاراضي بالقرب من أم درمان لتحقيق هـذا الغرض . واتبع العمال (الامراء) سياسات ممـاثلة في العمالات المختلفـة .

وسمح للجنود بالرجوع إلى منـازلهم ، لكنهم ألزموا بالرجوع إلى صفوف الجيش وقت الحرب أو التدريب .

وكانت القوات النظامية الاساسية تتجمع أربع مرات في العـام . ويبلغ عدد أفرادها ٥٠٠٠٠ – ٦٠٠٠٠ جندي .

واستدعيت الفرق حتى من المديريات النائية مثل دارفور والقلابات ، وهي تقع على بعد الف كيلومتر من العاصمة .

وعقب الاستعراض الكبـــير المثير للجيش ، كانت قوات المشاة والفرسان تقوم بالتدريبات ، كما كانت هناك تدريبات على الاسلحـة النـــارية .

وتلقى جيش المهدية تدريبات فنية حديثة ، مما اعتبر خطوة جديدة

إلى الامام بالمقارنة عما كانت عليه الحال من قبل بالنسبة التدريبات القبلية التقليدية . فقد تدرب على كيفية الهجوم بعدد كبير من الجنود المشاة برفقة فرق الفرسان ، والمدفعية من الخلف .

وقامت كتيبة الفرسان أحياناً بالتدريب على طريقة الهجوم الجانبي والامامي أيضاً ، مع صفوف من المشاة .

وتفوقت قوات المهدية على القوات البريطانية المصرية في المعارك التي دارت بالاسلحة غير النارية ، ولم يبز القوات المهدية في هذا المضمار غير القوات الاثيوبية . وحاربت قوات المهدية ببسالة وصمدت للحرب رغم الخسائر . فدفعت بجنودها جحفلاً وراء جحفل ، حتى انحسار العدو أو هربه ، ولكنها لم تستطع ذلك في مواجهة القوات البريطانية المصرية المسلحة بالبنادق سريعة الطلقات لمسافات بعيدة ، مما أدى إلى عواقب وخيمة .

وحروب المهدية أقرب إلى حروب العصابات .

وانتفع المهديون تماماً بما كانوا يعرفونه عن مواقع بلادهم وتعودهم على الاحوال الجوية ، وتعاطف الاهالي .

واستخدمت طلائع الجيش لمضايقة الاعداء بالغارات المتكررة ، وتسميم الآبار ، ونسف الكباري ، والهجوم على امدادات الطعام والهجوم على أجنحة الاعداء والكمائن الخلفية ، ثم الهجوم المفاجىء في المكان المناسب ...

وأشاد الجاز كثيراً بحروب الزولو وقوات المهدية إذ قال :

(منذ بضع سنوات ، قام الزولو مثلما قام الدرويون – قبل عدة أشهر – بما لم يقم به أي جيش أوروبي . ذلك أنهم كانوا مسلحين بالرماح والحراب فقط ، وبدون استخدام أية أسلحة نارية ، ومع ذلك تقدموا تحت وابل من طلقات الرصاص من فوهات بنادق المشاة البريطانيون المشهود لها بالبراعة ، لان من حملوا السلاح قاموا بتشتيت صفوف البريطانيين ، بل الهجوم عليهم من الخلف مرة بعد أخرى ، رغم انعدام الخدمات الحربية وعدم التدريب العسكري بالطرق الحديثة) .

وكان لبيت المال العمومي فرع خاص لامداد الجيوش بالاسلحة والمهمات والملابس . وحفظ الغذاء في المخازن تلبية لاي طلب من القوات النظامية ... وضمت زرائب بيت المال آلاف الجمال التي استخدمت في نقل فرق الجيش .

وطلب من عمال المديريات توريد العدد اللازم من الدواب للمساعدة في حمل المهمات .

وكان لكل بيت من بيوت المال في العمالات المختلفة ، فرع خاص لامدادات الجيوش .

وفضلاً عن الترسانة المركزية بأم درمان ، هناك مخازن حربية على حدود البلاد ، لمساعدة تحركات الجيش . وظل جيش المهدية في حاجة مستمرة للأسلحة وبينما استفادت أثيوبيا من تناقضات السياسة الدول الأوروبية ، بعدم رفضها لقبول خدمات الشركات التجارية الاجنبية ،

إلا أن السودان لم يقدم على الاستفادة بشيء من ذلك .

وظل تهريب الأسلحة على الحدود المصرية وموانىء البحر الاحمر ، مستمراً في أوقات متباعدة .

وبذلت أقصى الجهود لكي تصبح جميع الاسلحة النارية المتوفرة في ربوع البلاد ، في أيدي الدولة وحدها ، فقد تمت مصادرة الاسلحة الخاصة لدى الافراد .

وكان المصدر الرئيسي لجمع الاسلحة هو الاسلحة التي استولت عليها قوات المهدية غنائم خلال الحروب المستمرة مع القوات البريطانية — المصرية ، أو القوات الاثيوبية .

وعانى المهدي ، أشد المعاناة لكي يجد طريقاً ميسوراً لانتاج طلقات الرصاص ...

واستعان في صناعتها ببعض الفنيين المصريين ، وأشرف الخليفة بنفسه على هذه الصناعة .

واستخرجت مركبات الملح الصخرية ، وعرضت للبيع على ساحل البحر الاحمر .

وعمل عدد كبير من المتعلمين تعليماً عالياً في رئاسة جيش المهدية مثل الخليفه علي بن محمد حلو ، خريج الازهر الشريف ، والامير محمود خالد زقل ، الذي شغل وظائف كبرى في العهد التركي السابق قبل اندلاع ثورة المهدية . والنور عنقرة ، المدير السابق بالابيض ، الذي أيد جانب الانصار ، ثم عين حاكماً لبربر .

واستخدمت قلة من الفرنسيين في معسكرات المهدية ، لمدة طويلة ، مثل : أوليفر بايني ... وكان الغموض يشوب أعمالهم وتصرفاتهم .

وأحاط الجيش السوداني ذاته بوهج النصر الخالد ، رغم ما انطوى عليه من ضعف التنظيم ، بسبب انخفاض المستويين الاقتصادي والاجتماعي للدولة الوليدة .

الباب العاشر

نشوء القومية السودانية

كان للتغيير الكبير الذي حدث في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافيه ولحركة التحرر الوطني للشعب السوداني ، تأثير ظاهر فعال على التطور في المستقبل

كانت عمليات الوحدة القومية ظاهرة بوجة خاص خلال التمرد على الحكم التركي المصري ، وخلال الفترة التي أضحت فيها دولة المهدية ، في عهد الخليفة ، دولة مستقلة .

وساهم عدد كبير من الأهالي ، بما في ذلك العرب وقبائل البجة الرحل ، في الصراع من أجل التحرر الوطني ، الأمر الذي ترتب عليه تمزق عرى الاتحادات القبليه والسلطنات الاقطاعية . . .

واعتورت السلطات الاقطاعية مظاهر الضعف بشكل ظاهر ، ومن

ثم ، تغلب أهل السودان على مشاكل التفرقة والشتات الاقليمي واللغوي .

لذلك كانت الدولة التي نشأت وتبلورت خلال حركة التحرر الوطني ، والتي صهرت وذوبت قبائل السودان في بوتقة واحدة ، عاملا آخر من العوامل المساعدة على تكوين القومية السودانية .

وساهم التهديد المستمر بالتدخل الأجنبي وخشية انهيار نزيف الدماء من جراء الالتزام بالدفاع عن الوطن ، في تشكيل الأوضاع والخطط السياسية الخاصة المحلية ، التي اتبعتها دولة المهدية الجديدة للتغلب على روح الانفصام القبلي ، وخلق سلطة مركزية قوية .

وبالرغم من كل الصعوبات الناشئة من الحروب الداخلية المستمرة ، استطاعت دولة المهدية المستقلة أن تطور الانتاج الزراعي والصناعي إلى مستوى أفضل وأكثر مما كانت عليه الحال في عهدي سلطنة سنار ، وسلطنة دارفور .

فلقد تطور اقتصاد السوق عبر الاقتصاد السائد للاكتفاء الذاتي ، لدى إنشاء كثير من الأسواق المحلية الجديدة في أرجاء البلاد المختلفة ، لكي تصبح فيما بعد أسواقاً كبرى في شتى المراكز .

وسوق أم درمان ، هو السوق المركزي ، الذي اتصلت به كل الأسواق الاخرى ، بما في ذلك الاسواق النائية .

وأدى انفصال المهن الحرفية عن الانتاج الزراعي ، إلى زيادة مستمرة في عدد سكان المدن .

وانهمرت سيول المهاجرين من الجهات النائية صوب وسط السودان ، للاقامة بأم درمان ، وغيرها من المدن القريبة .

وتركزت القوات العسكرية الكبرى ومنشآت الخدمات الحربية في المدن الكبرى . وتضاءل مركز سنار ، كما تضاءل إلى حد كبير مركز دارفور .

ولم يجاوز تعداد سكان سنار في أوائل ١٨٩٠ بضعة آلاف .

وبالنظر إلى ما أصاب النظام الاداري من تغيير كامل ؟ أضحى الانتاج الصناعي والزراعي في خدمة احتياجات ومتطلبات الحروب المستمرة ، ومن ثم جُند آلاف من الرجال في صفوف الجيش وفقاً للتعاليم والمبادىء الجديدة ، وأدت الحروب المستمرة تدريجياً إلى إزالة بعض الفروق بين العشائر والقبائل .

واتبعت الدولة الجديدة اجراءات إدارية بحتة ، قصدت منها القضاء على الكيانات القبلية والعشائرية ، وأدى نشوء دولة مركزية موحدة إلى طمس الحدود بين القبائل المتداخلة ، وإلى كسر الحواجز بينها بقدر الامكان ، بغرض اندماج الاهالي وتركيز إقامة شتى القبائل في وسط البلاد .

وساهمت الاتصالات الاقليمية التي تمت باضطراد وقوة خلال حركة التحرر في انتشار اللغة العربية .

وأدت الهجرات المكثفة إلى محو الفوارق الطفيفة في اللهجات العربية لشتى القبائل واللهجات العامية أيضاً ، مما ترتب عليه تقارب اللهجات للغة المتداولة بين سكان أم درمان والابيض .

وأدت الحاجة إلى إدارة شؤون الدولة مركزياً إلى اتساع دائرة المراسلات والاتصالات بين كتبة الادارة المركزية والمديريات .

وتم طبع جميع المنشورات والرسائل والانذارات الصادرة من المهدي والخليفة باللغة العربية ، وهي اللغة الوحيدة للاجراءات القضائية .

وساهم اضطراد مركز الاسلام باعتباره رسالة جديدة في تيار حركة التحرر الوطني ، في انتشار وازدهار اللغة العربية ، وتخرج كثير من الطلاب من المعهد العلمي مما وفر المعلمين لدولة المهدية .

ولما وجد التعليم اقبالاً ، أضحى الحديث باللغة العربية هو الحديث باللغة القومية الحقيقية للمنطقة الوسطى بأسرها .

ترتب على هذا نشوء بعض الثقافات الروحية والمادية ، وتمثلت في ثقافة قومية للشمال .

وصهرت الأهداف المشتركة خلال الصراع المرير في سبيل التحرر الوطني ، القوميات المختلفة في بوتقة واحدة ، وأثارت حمية الوعي الوطني .

ووصفت الكتب الأولى التي ألفها المؤرخون السودانيون - اسماعيل عبد القادر الكردفاني وحسين ود الزهراء - بالفخر والزهو انتصارات دولة المهدية وتحقيق أهدافها وأغراضها .

وكان السودانيون على استعداد لتحمل أعظم التضحيات في سبيل النصر ، إذ يتعذر تصور أن يؤدي التعصب الديني وحده إلى إبراز

البطولات على النطاق الشعبي الواسع ، ومن ثم فـإنه تجدر الاشارة في هذا المقام إلى بطولة شعب السودان وخصائصه القومية الطبيعية .

ترتب على ما سبق ذكره ، نشوء قومية سودانيـة شملت صفوف القبائل الشماليه كافة ، سواء كانت بأم درمان أو الأبيض أو واد مدني أو بربر أو غيرها من المدن الكبرى .

وشملت القومية الجديدة قبائل الفونج ومعظم النوبيين والقبـــائل الرحل والقبائل العربية المستقرة ، وبعض قبائل البجة في الشرق .

وساهم بقدر محدود في هذا المضمار بعض قبائل الفور والزنوج .

الباب الحادي عشر

الصراع بين بريطانيا وبلجيكا على أرض الجنوب

عقب وفاة المهدي بأم درمان في ٢٢ يونيو ١٨٨٥ ، بعث عبدالله التعايشي رسائل إلى كبار القادة العسكريين والسياسيين طالباً منهم الحضور في ٢٨ سبتمبر ١٨٨٥ لاداء البيعة له باعتباره خليفة المهدي .

وكان من بين من حضروا البيعة كرم الله الكركساوي .

وفي أكتوبر من ذات العام ، وصل كرم الله الكركساوي على رأس جيش مكوّن من ٣٠٠٠ من الجنود الأقوياء إلى شكا ، بغرض أن يتلقى فقط أمر الخليفة بالبقاء في دارفور .

ورفضت قبيلة الرزيقات الخضوع لكثير من أوامر الخليفة ، ومن ثم

تطلبت الضرورة استمرار قوات كرم الله في دارفور .

بيد أن مـا دفع الخليفة إلى سحب قواته من بحر الغزال لم يزل سراً خفياً غامضاً .

وفي أواخر فبراير ١٨٨٦ وصل خطاب نوبار باشا المحرر بالقاهرة في ٢ نوفمبر ١٨٨٥ إلى لودلاي ، وجاء فيه أن جميع أرجاء السودان خضعت لحكم المهدية ، وأنه لا حول أو قوة لمصر لاتخاذ أية اجراءات فعالة للاحتفاظ بالاستوائية ، ومن ثمّ فوض أمين باشا القيام بكل ما في وسعه لاجلاء حاميته [١].

ولكن أمين رفض الانصياع لأوامر نوبار مدّعياً أن لديه سبباً كافياً لذلك. فلقد ذكر في خطاب له :

(أن معظم أفراد حاميتي ، وبوجه أخص الضباط ، ليس لديهم أدنى رغبة في مغادرة هذه البلاد) [٢].

بدون الافصاح عن سبب هذه الرغبة ، في حين أن حاميته افتقدت الوحدة النظـامية منذ أمد طويل ، لأنه كان للحوادث السياسية السائدة في أرجاء وادي النيل أثر فعـال في صفوف الجنود والضباط المصريـين .

فقد كانت الحاميات المصرية تضم كثيراً من المنـاضلين المخضرمين

---

(١) R. Wingate, p 293

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٣.

المؤيدين لحركة عرابي باشا ، الذين لم يخفوا كراهيتهم حيال البريطانيين وعملائهم مثل أمين باشا ، لكنهم على خلاف زملائهم الموالين للمهدية ، لم يكونوا على استعداد لاخلاء الاستوائية باعتباره اجراء خطيراً .

أمـــا بالنسبة للسودانيين العاملين في صفوف الجيش المصري ، فقد ظلوا متربصين لفرصة سانحـة لهجرة الخدمة فيه للانضواء تحت لواء المهـدية .

ولم يكن جنود الجهادية الذين استوعبوا في أرجاء الجنوب راغبين في هجرها ، حتى لو قدر لهم الخدمة في القاهرة .

ورغم أن أمين باشا لم يكن قادراً على سحب قواته من الاستوائية إلا أنه كان بمقدوره تركها مع ثلة من الجنود والضباط الأوفياء للخديوي لكنه لم يفعل ..

وفي مـــايو ١٨٨٦ ، جاء في خطاب له ما يسترعي الانتباه ، إذ قـــال :

(إنني سأبقى هنا .. طالما كان ذلك ممكناً . وإذا مـــا وصلتني معونة من أية جهة ، فإن هذا يكون أفضل)[١].

وتابع قائلاً : بأنه لم يبق بالجنوب قوات للمهدية ، ولا تجار شماليون من تجار الرقيق ... ثم قال ناصحاً :

---

(١) المرجع السابق ص ٢٩٥.

(إن إعادة فتح هاتين المديريتين – بحر الغزال والاستوائية – اللتين استسلمتا بصفة مؤقتة ، يمكن تنفيذه في سهولة شديدة)[1].

وذهب أمين إلى أبعد من ذلك للقول بأنه يمكن اعداد بعض الموانىء البحرية في شرق افريقيـــا ، مثل مومبسا ، بالمهمات الحربية ، باعتبارها نقاطاً استراتيجية للقوافل .

وبدا أن أمين لم يكن مستعجلاً الرحيل ، خدمة لأسياده في لندن ، لا في القاهرة ، ذلك لأنه ظل مقيماً بالاستوائية رغم استلامه خطاب خديوي مصر ، كسباً لمزيد من الزمن ، أمـــلاً في وصول حملة بريطانية لانقاذه ، وقد دأب على الكتابة لكل السياسيين المسؤولين في أرجاء أوروبا طالباً العمل على ذلك .

ورأي كيث Keith أن نداءات أمين المساعدة وجدت صدى عالياً في أرجاء أوروبا[2].

ففي يناير ١٨٨٧ ، وصل ف. ف. ينكر سالمـاً إلى مصر ، وما لبث أن غادرها إلى أوروبا .

وأثارت محاضراته العامة ومقـالاته الصحيحة ، الدوائر الاستعمارية

---

(١) المرجع السابق ص ٢٩٥.

(٢) A. B. Keith, The Belgian Gongo and the Berlin Act, Oxford, 1919, p 7

ية ، لاتخاذ إحدى الذرائع من أجل مزيد من التوسع الاستعماري .

كانت انجلترا أول من لبى النداء . ذلك أن خطط غردون في مستعمرات بريطانية في شرق أفريقيا وجنوب السودان لم تندثر تحطيم القصر بالخرطوم حيث لقي غردون مصرعه .

لم يكن ذلك أمراً عسيراً ، فقد كان لدى ليوبولد الثاني ، مؤسس الكونغو الحرة ، مصلحة في استعمار جنوب السودان ، لمد رقعة الحرة ، ولكي يضمن أيضاً موقعاً استراتيجياً لبلاده في أعـالي ، لو سمحت له الظروف بذلك .

بالنظر إلى كل ذلك ، شكلت لجنة لانقاذ أمين .

تحملت الحكومة المصرية جزءاً كبيراً من نفقـات البعثة ، وشارك البريطانيين بهبات خاصة .

يمكن القول في إيجاز بأن الأقطار الرئيسية التي ساهمت في الانفاق لحملة هي بريطانيا وبلجيكا ومصر .

كانت الحكومة المصرية أقلها اهتماماً بإنقاذ أمين باشا ، لكن كان ، كما هو الحال في كثير من المناسبات السابقة ، المساهمة في دفع ف التوسع الاستعماري لبريطانيا على حساب ميزانية مصر .

لدى إثارة مسألة قيادة البعثة ، اقترحت لجنة الانقاذ تعيين هنري ن ستانلي ، الرحالة المشهور والاستعماري النشط .

تبين أن جدلاً عنيفاً ثار بين انجلترا وبلجيكا حول الطريق الذي أن تسلكه البعثة .

فلقد أصرت انجلترا على أن تسير البعثة من النـــاحية الشرقية لافريقيـا ، وهو يتوافق مع مقترحات أمين ، لأنه يمكن من اختراق جنوب السودان والمناطق المجاورة لأوغندا ... وأصر ليبولد الثـــاني على اتخاذ الطريق الغربي ، ولم يخف غرضه في كشف حوض أرويمي -- Aruwimi Basin .

وأيدت المانيا – ذات المطامع في أوغندا وفرنسا – مـا ذهب اليه ليوبولد الثاني .

وبذلت فرنسا جهداً مضنياً كي تحظى بمدخل لها في أعالي النيل ، بالرغم من أن اضطراد نفوذ بريطانيا في شرق أفريقيا كان يمكن أن يحول دون توسع فرنسا في أثيوبيا والصومال .

وتبين جلياً أن ضعف موازين القوى الدولية لم يكن في صـالح انجلـترا .

ومن ثم استقر الرأي على اتباع الطريق الغربي .

وكان قيصر المانيا راغباً أيضاً في انتهاز الفرصة السانحـة لتحقيق مآربها في التوسع الاستعماري .

ولذلك ، تم تشكيل بعثة أخرى في برلين لانقـــاذ أمين باشا ، وأعدت أموال لهذا الغرض ، وعثر على قـائد للبعثة في شخص كارل بيلر ، وهو استعماري ذائع الصيت

وفي ٢١ يناير ١٨٨٧ ، غـادر ستانلي لندن ، وفي خلال إقامتـه القصيرة بالقـــاهرة ، وذكر أنه حظي بمقابلة الخديوي توفيق ورئيس

وزراء مصر .

وفي ٣ فبراير ١٨٨٧ ، غادر مصر إلى زنجبار ، حاملاً رسالة من الخديوي إلى أمين باشا ، وهناك استأجر ٦٠٠ جندي من المرتزقة .

وبعد مرور حملة ستانلي برأس الرجـــاء الصالح ، وصلت إلى نهر الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧ ، ثم أبحرت ضد التيار حتى مدخل نهر أرويمي Aruwimi .

ولم تصل الفصيلة القائدة برئاسة ستانلي نفسه إلا بصعوبة شديدة إلى الشاطىء الجنوبي لبحيرة ألبرت نيانزا ، وذلك في ١٤ ديسمبر ١٨٨٧ ، ووقفت عند قرية كافالي .

وبقي أمين في ودلاي ، على الشاطىء المقابل للبحيرة .

وفي ٢٩ أبريل ١٨٨٨ تمكن ستانلي من مقـابلة أمين في كافالي ، وكان قد حضر اليها بسفينته الخاصة ، وقـــام ستانلي بتسليمه جميع الرسائل ، وفرمان الخديوي ، والأوراق المرسلة من نوبار باشا .

ودار حوار طويل بينهما ، ولكن تعذر على ستانلي ادراك ما كان يرمي اليه أمين وطرقه لمواجهه الموقف المتأزم

وكان فرمان الخديوي لأمين يعطيه خيـاراً بين مغادرة الاستوائية برفقة الضباط والجنود والموظفين إلى مصر ، مع تعهد حكومته على دفع مرتبات من يلتحق بخدمتها ، بما في ذلك أمين باشا نفسه ، أو أن يبقى الضبـاط والجنود هناك على مسؤوليتهم الخاصة دون توقع أدنى مساعدة من الحكومة المصرية .

وكان الفرمان المذكور موافقاً تماماً للمصالح البريطانية والبلجيكية ، فإن غادر أمين باشا السودان إلى القـــاهرة ، لم تعد الاستوائية — تلقـــائياً — أرضاً مصرية ، بل تكون أرضاً غير مملوكة لأحد كما ذهب الاستعماريون .

ولو بقي أمين باشا في الاستوائية ، فقد كان يتعين عليه الاستقالة من منصبه كمدير لها ، بل ترك خدمة الحكومة المصرية .

وعلى هذا تكون النتيجة في الحـــالتين واحدة بالنسبة لكل من بريطانيا وبلجيكا .

ومهد الفرمان الطريق لخدمة المصالح التجارية لبريطانيا العظمى وبلجيكا ، التي كان على ستانلي حملها إلى أمين . واقتصر مؤدى مـــا ورد في الفرمان على نقل الاستوائية ، أو ضمها إلى الشركة البريطانية لشرق أفريقيا ، أو « لدولة الكونغو الحرة » .

وفي كلا الحـــالين ، يجب أن يكون الحاكم في خدمة بريطـــانيا أو بلجيكا .

وأدرك أمين أنه سواء كان مـــآله خدمة بريطانيا أو بلجيكا ، فالخطر لا مفر منه إن بقي بالاستوائية ، لملاحقة قوات المهدية لأثره ، كما أنه كان راغباً عن الاقامة بالقاهرة .

وذكر لستانلي أنه قد يحظى في القاهرة بآيات الحمد والثناء ويقابل بالتجلة والاحترام لدى وصوله ، ولكنه لن يلبث أن يبقى بدون عمل سواء في القاهرة أو استانبول ، كي يمضي سريعاً إلى زاوية الاهمـــال والنسيان .

وكان من الواضح أنه كان لزاماً عليه أن يختار مما عرض عليه في الفرمان ، إلا أنه قرر كسب بعض الوقت ، لذلك وافق على مغادرة الاستوائية ، دون أن يذكر شيئاً عن خططه في المستقبل لستانلي . وكي يتمكن من اصدار الأوامر الضرورية لجلاء قواته ، تعيّن عليه العودة إلى ودلاي . وهناك حدث ما لم يكن متوقعاً ، مما جعل من تنفيذ خطة إنقاذ أمين ، التي وضعت بعناية ودقة أمراً بعيد المنال .

وراقب الخليفة عبدالله عن كثب نشاط وتحركات أمين . فقد علم بانتقاله إلى ودلاي ، حيث لم يعثر له على نشاط هناك ، كما لم تشكل إقامته خطراً على السودان .

بيد أن الأخبار التي شاعت قبيل وصول ستانلي إلى الاستوائية ، جعلت الخليفة يبادر بالثأر والانتقام

ففي صيف ۱۸۸۸ غادرت أم درمان قصبة مكونة من ۱۵۰۰ مقاتل بقيادة عمر صالح إلى الجنوب .

وفي ۱۱ أكتوبر ۱۸۸۸ ، وصلت إلى لادو ، ثم تخلت عنها Forsake .

وفي ۱۹ أكتوبر ، استولت قوات المهدية على الرجاف بعد معركة طاحنة ، وكانت خاضعة لسيطرة القوات البريطانية المصرية .

ولما رجع أمين إلى ودلاي لاعلان الجلاء العام ، انفجر لهيب التمرد في مواجهته في صفوف حاميته

وكان المحرضون على ذلك من الضباط المصريين ، من أتباع الثورة

العرابية ، ومن الجنود السودانيين من أبناء القبائل النيلية .

والقى المتمردون القبض على أمين ، وكونوا مجلساً حربياً ، وقاموا بتعيين حماد أغا بدلاً عن أمين ، كما عينوا سالم بك نائباً لحماد .

مهما يكن ، فإنه عندما وصلت أنباء سقوط الرجـــاف ، قرر المجلس العسكري – military council – مد يد العون للحـــامية المصرية ومحاربة قوات المهدية (١٠) .

وفي ١٢ نوفمبر ١٨٨٨ شن عمر صالح غارة مفــاجئة على فصيلة حماد أغا ، وذلك في طريق الرجاف ، وقتل في المعركة حماد أغـا وكثير من ضباطه .

وحاربت قبيلة الباري في صفوف المهدية .

وفي ١٤ نوفمبر ، وصلت أنباء النصر الجديد للمهديين إلى دوفلي .

وقام سالم بك – خلف حماد – بتجميع معظم قواته من المصريين ، الذين بلغ عددهم ١٢٠٠ مقاتل في دوفلي ، تاركاً وراءه النساء والأطفال والقي القبض على أمين في ودلاي .

وفي ٢٥ نوفمبر ، قامت قوات المهدية ، بعدد يربو قليــلاً على قوات سالم ، بهجوم عنيف شرس على الحصن المنيع الذي كانت بــه القوات المعادية ، ولكن بدون جدوى .

---

(١٠) R. O. Collins, p 63

ومن ثم ، قام عمر صالح بوضع خطة استراتيجية هادفة إلى سحب قواته المجهدة ، إلى موقع خلف حصن الرجاف . وأضحت الحامية المصرية في موقف لا تحسد عليه ، مهددة بقوات المهدية وقبائل الباري من الجهة الشمالية ، كما تم تهديد قوات ستانلي ، من الجهة الجنوبية .

واضطر سالم بك المبادرة بارسال أمين وتابعيه المقربين إلى أقصى الجنوب للاقامة بقرية تنقرو على شاطىء بحيرة البرت نيانزا .

وثارت مسألة الجلاء مرة أخرى . فلقد رفض معظم الجنود والضباط كلياً مغادرة السودان إلى مصر ، واستولوا على جميع الأسلحة والمهمات الكائنة بمخازن ودلاي وساروا غرباً صوب الجبال .

وتولى فضل المولى ، قائد ودلاي ، وهو رجل طاغ متكبر متجبر ، ومغامر أشر ، قيادة هذه الجماعة من القوات المصرية ، وقاد سالم بك الجزء الباقي من القوات التي قررت ترك الاستوائية[1] .

وفي ٢٦ فبراير ١٨٨٩ قام سالم برحلة حول المديرية لتجميع الفصائل المتفرقة وتحريكها صوب كافالي ، لاجلاء أكبر عدد من قواته ، ولكن ستانلي لم ينتظر رجوعه .

وفي ١٠ أبريل ١٨٨٩ ، غادرت حامية ستانلي ، المكونة من

---

(١) . Ibid p 69

١٥١٠ مقاتلين ، كافالي إلى زنجبار ، عبر يونيورو Uniyoro وتنجانيقا ماراً بأوغندا [١].

ولما كان سالم بك قد بحث عن أولئك الراغبين في الانضمام إلى صفوف ستانلي بدون جدوى ، إذ ترك معظمهم البلاد برفقة فضل المولى ، فقد رجع إلى تنقرو في ٢٢ أبريل ، ووجد أمين وقد غادرها بصحبة ستانلي .

ونجح أمين في انقاذ ٦٠٠ نسمة فحسب من الاستوائية ، بما في ذلك زوجات وأطفال الجنود والضباط والجهادية ، الذين استوعبوا من الجنوب ، فضلاً عن الخدم والحمالين ..

ولم يجاوز عدد الضباط والجنود الربع ، وقد قبل أكثرهم العودة على مضض خشية العقاب ، أو الاجراءات التأديبية التي قد يتعرضون لها لدى عودتهم .

وتضاءلت قوى الحامية خلال مسيرتها .

ففي ٢٤ مايو وحده ، ذكر ستانلي أن مجموعة من ٩٩ مقاتلا من المهدية هربوا في مواجهته ، لكنهم أمطروا مؤخرة حاميته بوابل من الرماح أثناء هروبهم [٢].

---

(١) F. R. Wingate p. 463

(٢) H. M Stanly, op. cit In Darkest Africa, London, 1890.

ولم يعد إلى القاهرة غير ٢١ ضابطاً فحسب .

واستغرقت المسيرة ثمانية أشهر .

وفي ٤ ديسمبر ١٨٨٩ ، وصلت مسيرة ستانلي إلى زنجبار . فعاد إلى أوروبا ، أمين الذي كتبت له النجاة ، فقدّر عليه أن ينتقل من خدمة سيد إلى آخر ، حتى التحق بخدمة الحكومة الالمانية ، وما لبث أن قتل بواسطة العرب في تنجانيقا .

وفي أوروبا ، نشر خبر وفاته عرضاً في الصحف دون أن يأسف عليه أحد تقريباً .

ويمكن القول بأن اليوم الذي غادرت فيه حامية ستانلي وأمين باشا كافالي إلى زنجبار (١٠ / ٤ / ١٨٨٩) ، هو اليوم الرسمي للتحرر الكامل لجنوب السودان من قهر القوات البريطانية المصرية .

ولما تم القضاء على كل منهما ، حصل الجنوب على استقلاله ، وتمتع بفترة سلام نسبية ...

وكتب أمين نفسه قائلاً بأن كل شيء ظل هادئاً عندما غادرت بحر الغزال القوات البريطانية المصرية وقوات المهدية (١).

---

(١) F. R. Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, p. 295

ولعل من العسير تصور ما كانت تتمخض عنه العلاقات بين المهدية والنيليين في المستقبل ، لو لم تقم حملة إنقاذ أمين بتهديد أمن الدولة المهدية المستقلة .

مهما يكن ، فقد كان اتجاه السياسة المهدية متسماً بالمرونة .

فقد أراد الخليفة في البداية توحيد الزعماء والسلاطين ، وشجب تجارة الرقيق ، وحظر السلب والنهب في الغزوات الحزبية ، لكنه لم يلتزم بشيء خلال الحروب والحملات المتصلة ، مما أدى إلى اضعاف صراع المعادين للاستعمار بوجه عام .

كان الهدف الرئيسي لعمر صالح طرد القوات البريطانية المصرية المتبقية من أرجاء الجنوب ، وصد حملات ستانلي المجهولية التي لم يكن بمقدور المهديين التنبؤ بمواقعها .

وفضلاً عن ذلك ، كان عليه تنفيذ النظم الادارية المهدية على القبائل النيلية .

ويعتبر خطاب عمر صالح المرسل إلى الخليفة في ٢٧ أكتوبر ١٨٨٨ ذا دلالة بالغة في هذا الخصوص ، إذ قال :

(لما كان مطلوبنا هو أمين ورجاله من الأعراب ، وأتباعه من المسيحيين ، فقد أجلت موضوع الأرقاء ، ولم أحصل على أي منهم إلا بالمقايضة .

وعندما نفرغ من محاربة أمين ، سنقوم بالاهتمام بالزوج بغرض تأديبهم ، وهو ما لم يتم حتى الآن ...)

وشدد عمر صالح على أن أمين « هو الغرض المطلوب »

وغادرت القوات المسلحة لأمين وستانلي البلاد ، وكان من العسير على قوات فضل المولى ، التي كانت ما تزال بالجنوب ، الصمود دون تأييد من جانب إحدى القوى الأوروبية .

وظلت مهمة عمر صالح الثانية – السيطرة على الادارة بالجنوب – دون نجاح يذكر .

ويجب ألا ينظر إلى اتجاه الخليفة باعتباره مجرد محـاولة لاخضاع النيليين للسلطة المركزية للمهدية واجبارهم على دفع الضرائب أسوة بالشماليين ، وتوريد جنود لجيوش المهدية ، بل يتمين اعتبـاره أنه اعتراف من جـانبه بمساهمة النيليين في الصراع الضاري في مواجهـة المستعمرين ، ومساواة النيليين في الحقوق والواجبات مع كافة المواطنين ، والرغبة في سريان قوانين دولة المهدية على أبناء الجنوب .

ويبدو أن عمر صالح استلم تعليمات مشددة من الخليفـة للمحـاولة لانشاء علاقات ودية مع الجنوبيين ، وقد بذل كل مـا في وسعه الوفاء بذلك .

فقد شرع بوصفه أحد الأنصار المخلصين ، في نشر مبادىء المهدية لكي يتشرب الجنوبيون تعاليم الاسلام وأفكار المهدية ، لكنه ما لبث أن عدل عن ذلك ، لما لم يجد أذنا صاغية .

ومهما يكن ، فقد التزم بالتنبيه على وجوب عدم النهب والسلب أثناء وبعد انتهاء الغزوات .

وتولى الأنصار دفع تكاليف الطعام ، وأعلاف الماشية ، وحصلوا على كميات من العاج نقداً ، أو عن طريق المقايضة في معظم الأحيان .

وفي إحدى خطابات عمر صالح إلى الخليفة ، طالب بإرسال بعض النقود بغرض شراء زوجات لجنوده[1] .

وكان من العسير جداً تجنيد صغار الجنوبيين في صفوف الجهادية :

(لم تكن هناك إمكانية . . لزيادة أفراد جيشنا ، كما هو الحال في الأقطار العربية الأخرى .

فالزنوج الذين تغلبنا عليهم ، ليس بمقدورهم أن يألفوا أعرافنا ، أو يطبقوا تعاليمنا ، فحياتنا غريبة بالنسبة لهم .

والدين الذي نؤمن به يصعب فهمه عليهم أو اتباعه ، لذلك فهم يبتعدون عنا)[2].

وبعد وصول عمر صالح للاستوائية بفترة وجيزة ، واجه نقصاً مريعاً في القوى العاملة ، ليس بسبب الخسائر الناشئة من غزواته وحملاته في مواجهة أمين وفي مواجهة مناوشات بعض الجنوبيين فحسب ، بل بسبب الخسائر التي لحقت بجنوده من جراء الأحوال الجوية غير

---

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan p. 77

(٢) المرجع السابق ص ٧٧ .

المألوفة أيضاً .

ودأب عمر صالح على الالتماس من الخليفــة تزويد جيوشه بالجنود المدربين والمسلحين بأسلحة جيدة أيضاً . .

وقال في هذا المنحى :

(بالنسبة لرداءة الجو ، فإن الرجال الذين نحتاج اليهم يجب أن يكونوا من الأشداء) .

واعتمدت وسائل النقل بين الاستوائية وأم درمــان ؛ على السفن والمراكب ، التي كانت وسط البلاد في أشد الحاجة إلى استعمالها .

وكانت الرحلة النهرية تستغرق بضعة أشهر ما بين أم درمان إلى الرجاف .

وظل المهديون في حــاجة مستمرة للأسلحة والمهمات والملابس والأطعمة . ونجح عمر صالح تدريجياً في تنظيم سلسلة من المحطـات الخارجية بين الرجاف وودلاي . ولدى استخدامها ، شق المهديون طرقاً داخلية في البلاد محاولين التغلب على القبائل النيلية .

وتدهورت العلاقات بين المهديين والنيليين من سيىء إلى أسوأ .

وعلى هذا ، فـإنه بعد المبادرة بإنشاء روابط ودية مع النيليين ، حدثت صدامات مسلحة مستمرة بين النيليين وقوات المهدية .

ولم تكن قوات عمر صالح مستعدة لتحمل مخــاطر ترك النقاط الخارجية تحت حماية فصائل صغيرة .

ورغم أن عمر كتب إلى الخليفة في أغسطس ١٨٩٠ ، قائلا أن جميع الزعماء والسلاطين حتى أقاصي حدود بحر الغزال ، خاضعون للمهدية ، إلا أن زعمه كان أبعد ما يكون عن واقع الحال .

ذلك أن المنطقة الوحيدة التي خضعت للمهديين كانت مجرى ضيقاً على شاطىء النيل ، بينما كانت فصيلة فضل المولى المكونة من ١٥٠٠ مقاتل محتلة ودلاي .

وفي أواخر ١٨٩١ ، وقعت معركة بين قوات المهدية المتجهة يميناً حتى ودلاي وقوات فضل المولى .

وكان الهجوم على حصن منيع بواسطة قوات ضئيلة مآله الفشل المحتوم ، ومن ثم لم يستطع عمر صالح الاستيلاء على ودلاي بل اضطر إلى الانسحاب إلى الرجاف .

وما لبث أن حدث شقاق في صفوف قوات فضل المولى ، إذ انضم ٨٠٠ جندي إلى فصيلة سالم بك في مارس ١٨٩٦ ، التي كانت مع بقية الحاميات المصرية مقيمة بكافالي ، خارج الاستوائية ..

ومن ثمّ ، فإن ما بقي من قوات فضل المولى لم يجاوز ٥٠٠ جندي لذلك انسحب من ودلاي إلى بور .

ولما وصلت أنباء عمر صالح إلى الخليفة ، استشاط الأخير غضباً ، وأرسل الحاج محمد عثمان أبو قرجة ، قائده المشهور ، لكي يحل محله . ووصل أبو قرجة الرجاف في ١٨٩٣ ، فقام بتعزيز الحصون هناك وتشييد الدور والمخازن .

وفي أغسطس ١٨٩٣ ، أرسل عصبة مكونة من ٤٨٠ مقاتلاً للقيام بزيارة ودية لمكركة .

وهناك علم المهديون لأول مرة بأخبار الحملة البلجيكية الحربية التي قامت بنهب بعض قبائل المكركة وانسحبت إلى منطقة الزاندي .

وقام أبو قرجة بتوجيه الدعوة إلى انعقاد المجلس الحربي ، على وجه السرعة ، ومن ثمّ قرر المجلس اقضاء البلجيكيين من جنوب السودان .

ولم يكن وجود قوات بلجيكية في ذلك الاقليم من القارة الافريقية أمراً مفاجئاً ، بأي حال من الأحوال .

ذلك أن مؤتمر برلين كان قد وافق على أن يقوم ليوبولد الثاني باحتلال بعض الأراضي المجاورة لنهر الكونغو في الشمال ، كما أن مساهمة البلجيكيين في إنقاذ أمين أكدت مصلحة بلجيكا في الشاطىء الأيسر لأعالي النيل الأبيض . بل أكثر من ذلك ، فقد تم اتفاق بين شركة شرق أفريقيا ودولة الكونغو الحرة ، في ٢٤ مايو ١٨٩٠ ، على تقسيم مناطق النفوذ البريطانية والبلجيكية في أفريقيا الوسطى ، وجعل النيل الأبيض حتى بحيرة البرت نيانزا ، الحد الفاصل بين مستعمرات بلجيكا وبريطانيا ، التي اشتملت على أوغندا والأراضي المجاورة .

ونصت الاتفاقية أيضاً على أن يعقب ذلك ، نقل الممر الممتد من الضفة الجنوبية لبحيرة ألبرت نيانزا إلى الضفة الشمالية لبحيرة تنجانيقا ، لصالح شركة شرق أفريقيا East African Company .

مهما يكن ، فإن الحكومة البريطانية والدوائر الاستعمارية التي نظرت إلى جنوب السودان على أن يكون مستعمرة بريطانية في المستقبل ، لم تعترف بتلك الاتفاقية على الاطلاق ، ورأت أن مطالب بلجيكا لا تعدو أن تكون مطلباً بعيد المنال Tall order ، ولكن ذلك لم يغضب أو يزعج ليوبولد الثاني .

وفي فبراير ١٨٩١ ، غادرت فصيلة بلجيكية بقيادة كركهوفن Kerckhoven ليوبولدفيل ، واتجهت صوب المديرية الاستوائية . وقتل كركهوفن أثناء الطريق ، وحل محله الليفتنانت ميلز .

وفي ١٧ أغسطس ١٨٩١ ، انضمت إلى فصيلته فلول حامية لفضل المولى .

وحظي ميلز برواية عن القدر الساخر والقائد الماهر .

وأصر ميلز على العثور على فضل المولى للاستفادة منه لصالح بلجيكا . وفي ٤ أكتوبر ١٨٩٢ ، تقابل الاثنان في نقطة خارجية لبور ، حيث اختفت فلول حامية أمين .

وأبرم فضل المولى ، المغامر حسن النية ، والضابط بالجيش البلجيكي نيابة عن ليوبولد ٤ اتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٨٢ ، تضمنت شرطاً نص على إلحاق فضل المولى وحاميته بخدمة الكونغو الحرة .

ولعله يجمل إيراد بعض مقتطفات منها لما اتسمت به من طرافة :

(والأشخاص المذكورون أعلاه - مثل فضل المولى ، وأحمد علي - كانوا فيما سبق موظفين بالحكومة المصرية ، فضلاً عن

التابعين لهم من المدنيين والعسكريين ، قبلوا بطوعهم واختيـارهم الانضمام إلى دولة الكونغو الحرة ، وتخصيص الأراضي باسم الدولة الحرة .

ووافقوا أيضاً على رفع علم الدولة الحرة والخضوع لقوانينهـا وتعاليمها ، وخدمتهـا بقلب مخلص ، في كل الظروف والأحوال ، والخضوع خضوعاً تاماً للحكومة المذكورة) .

ووقع ميلز على الاتفاق ... وبصم الأطراف الآخرون بأختامهم في ١٩ أكتوبر ١٨٩٢ .

وفضلاً عن الاتفاقية المذكورة ، وقع الطرفان على عقد تضمن حقوق وواجبات المواطنين لدولة الكونغو الحرة الجديدة .

وعين فضل المولى حاكماً على مديرية الاستوائية ، وإن كان ذلك بتفويض من الملازم ميلز .

وتم الاتفاق أيضاً على أن تقوم دوله الكونغو الحرة بدفع تكاليف جميع أفراد الحامية ، وأن يكون مرتب الحـاكم ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة ، يدفع على قسطين ، أحدهما يكون عيناً ، وأن تقوم الدولة الحرة بتوريد الأسلحة والمهمات للمواطنين .

وبدا الشرط الثاني للعقد ملائمـاً لرغبات ميلز ، فقد نص على موافقة جنود الحامية على البقاء في الأماكن التي يحددها البلجيكيون .

وكان أجل العقد الموقع من الجانبين لمدة عام واحد ، يبدأ من أول

نوفمبر ١٨٩٢ ، وينتهي في ٣١ أكتوبر ١٨٩٣ [١].

وتبين أن ميلز كان حصيفاً إلى حد كبير ، فقد أمد فضل المولى بمحرر اعترف بموجبه على أن الخلف الجديد لأمين باشا أضحى في خدمة الحكومة البلجيكية ، وأيد حق بلجيكا في المطالبة بالشاطىء الشمالي لأعالي النيل بالاشارة إلى معاهدة ١٨٩٠ بين الشركة البريطانية لشرق أفريقيا ودولة الكونغو الحرة .

وكان على فضل المولى تسليم الحزر لبريطانيا ، في حال استيلائها على الاستوائية . [٢]

وما أن وضعت الترتيبات الاقليمية في شكل قانوني ، حتى سخر معظم أفراد وفرق فضل الله في الحرب ضد المهدية . .

فقد صدرت الأوامر لها بصد قوات المهدية التي هددت أرجاء الجنوب . وتركت فرق من القوات الجديدة في كي Kibbi وغاندا Ganda ، وكوروب Korobe .

ووقعت مناوشات عدة في سبتمبر ١٨٩٣ بين القوات البلجيكية وقوات المهدية بالقرب من لابور .

---

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan p 184

(٢) المرجع السابق ص ٩٩ .

وارتكب فضل المولى اخلالاً جسيماً بالشرط الثاني للعقد ، إذ قام باجلاء قواته من النقاط الخــارجية في غاندا Ganda قرب حدود دولة الكونغو الحرة وأولى الخليفـة عبدالله اهتمامـاً كبيراً لجنوب السودان .

وفي صيف ١٨٩٣ ، غــادر أم درمان ، عربي دفع الله ، أحد الأقارب المقربين للخليفة ، الذي عُين عاملاً على الاستوائية ، بسلطــات واسعة . ووصل إلى الرجــاف في آخر أكتوبر ، واستولى على قيادة الحامية .

وبلغ عدد أفراد قوات المهدية في الاستوائية ، بمــا في ذلك الامدادات التي أرسلها الخليفة ١٥٠٠ مقاتل وشرع العامل الجديد في إعداد معسكر بالجنوب لدحر القوات البلجيكية .

وتلقى فضل المولى في منتصف يناير ١٨٩٤ تقريبا ، أمراً مشدداً من القيادة الحربية البلجيكية لتحريك قواته من غاندا إلى دافــل Daffle مرة أخرى ، ورفع علم الدولة الحرة ، وكان عليه أن يثبت أنه مستحق للمال والأسلحة التي تلقاها من ميلز .

وفي ذات الوقت ، لم يكن المهديون على علم بشيء من ذلك ، ودهشوا تمــاماً لما لم يعثروا على أي جندي من البلجيكيين لما اقتربوا من غاندا .

وشرعوا في المطاردة مفاجئين حــامية فضل المولى ، بالقرب من ودلاي ، فقضوا عليها تقريباً ، ولقي فضل المولى حتفه دون أدنى ضجيج . وما لبث أن انتشرت أخبار انتصارات دفع الله في أرجـاء

الاستوائية ، واتخذ البلجيكيون اجراءات سريعة لتحصين موندو .

ورغم أن هجوم المهديين على النقاط الخـــارجية قد فشل في ١٢ مارس ١٨٩٤ ، إلا أن القوات البلجيكية تقهقرت إلى عكا Akka ، ثم تركزت في دنقو Dungu على نهر يولا Uela .

وسنعود لبحث هذا الأمر لدى دراسة المصير الذي آلت اليه دولة المهدية المستقلة ...

ذلك أن طمع الملك ليوبولد الثاني أقلق الدوائر البريطـانية الحاكمة إلى الحد الذي جعل بريطانيا العظمى تدلي باعـلان رسمي لبلجيكا في أول مارس ١٨٩٣ تنذرها فيه بأن عـلى دولة الكونغو الحرة الالتزام بما تعهدت به في أول أغسطس ، من أن تكون حدود الجهـة الشمالية للدولة خط عرض ٤° شمالاً ، و ٣٠° شرقاً ، ومن ثم يكون جنوب السودان خارجاً عن حدود الدولة الحرة .

وحاول ليوبولد الثاني تبرير الاحتلال بالاشارة إلى اتفاقية مايو ١٨٩٠ ، لكن أثبت الدبلوماسيون البريطانيون دون عناء أنه لم يكن لبريطانيا يد في نشاط الشركة البريطانية لشرق أفريقيا .

مهما يكن ، فقد حـــدث أمر غير متوقع في مجرى الصراع الدبلوماسي ، جعل بريطانيا تعيد النظر تماما في اتجاهها حيال جنوب السودان .

ففي ٤ فبراير ١٨٩٤ ، تم توقيع اتفاقية بشأن الكاميرون بين فرنسا والمانيا . وتضمنت الاتفاقية وعداً من المانيا بعدم الاعتراض على

التوسع الفرنسي في أعالي النيل ، مقابل اعتراف فرنسا بمطالب ألمانيا تجاه الكاميرون .

ولما بذلت بلجيكا المساعي لاعادة المفاوضات مع بريطانيا ، أضحت بريطانيا أكثر ميلاً إلى الوصول إلى تسوية معها ، لأن بلجيكا تعتبر في نظر الدوائر البريطانية الحاكمة ، منافساً أقل خطراً من فرنسا القوية والأكثر عنفاً .

وكان من نتائج المفاوضات البريطانية البلجيكية توقيع اتفاقية بينهما في ١٢ مايو ، تم بموجبها أن أجرت بريطانيا الشاطىء الأيسر للنيل الممتد من بحيرة البرت نيانزا حتى فاشوده ، وجزءاً من حوض بحر الغزال ، الواقع على خط طول ١٠° شمالاً ، الملك ليوبولد الثاني ، لمدى حياته ، باعتباره سلطان دولة الكونغو الحرة ، والأراضي الواقعة فيما بين خط طول ٢٥° إلى ٣٠° شرقاً من جرينتش ، وشريط الأرض الممتد حتى ماهاشي – Mahachi – قد أجرت أيضاً لدولة الكونغو الحرة .

وفي مقابل ذلك ، أجر ليوبولد الثاني لبريطانيا ، شريطاً ممتداً من الأراضي عرضه ٢٥ كيلومتراً بحذاء الحدود الشرقية للكونغو من أقصى جنوب شاطىء بحيرة البرت نيانزا إلى أقصى جهة شمال شاطىء بحيرة تنجانيقا .

وقد رسمت الحدود بين النفوذ البريطاني بالنسبة لصالحه في شرق أفريقيا والكونغو ، بشكل جعل كانجا ، وهي مجال صراع ونزاع بين بريطانيا وبلجيكا خلال ١٨٩٠ – ١٨٩١ ، اقليماً معترفاً به ، باعتباره

أرضاً تابعة لدولة الكونغو الحرة [١] .

ووافق ذلك مصالح كل من بريطانيا وبلجيكا ، لكنه قصر عن تحقيق خطة بريطانيا الرامية لانشاء مستعمرات لها ممتدة من القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح .

واكتسبت بلجيكا أملاً عريضاً في امتداد رقعة الكونغو الحرة على حساب جنوب السودان ... ولم يكن لوجود دولة المهدية المستقلة أي أثر على المهندسين الذين قاموا بوضع وصياغة الاتفاقية ، بل لم يأبهوا بموقف الحكومة المصرية ، التي ظلت تعتبر جنوب السودان أرضاً تابعة لمصر .

مهما يكن ، فقد ثبت أن الاتفاقية كانت عائقاً خطيراً في طريق فرنسا صوب الشرق ، وعبر وادي النيل ...

ذلك أن فرنسا عارضت الاتفاقية بشدة ، وأيدتها في ذلك المانيا . وأخيراً ، تعين على بريطانيا وبلجيكا إعادة النظر في الجزء الرئيسي المتعلق بالمضيق الفاصل بين أوغندا ودولة الكونغو الحرة ، وفيما يتعلق « بمقابل تأجير جنوب السودان لبلجيكا » .

وفي ١٤ أغسطس ١٨٩٤ ، أصابت فرنسا نجاحاً سياسياً ، فقد

---

(١) A. Z. Zusmanovich. Imperialeschesky nagdel Basseina Kongo. (1876 - 1894) p 257

عقدت مع بلجيكا معاهدة ، أضحت بموجبها الحدود بين مستعمرات فرنسا ودوله الكونغو الحرة ، تمر علـى امتداد نهر أوبانجي ومولو ، ومن ثم على امتداد Watershed of the Nile ونهر الكونغو إلى خط ٣٠° شرقاً من جرينوتش .

وامتدت بموجب هذا النص الجديد في الاتفاقية حدود دوله الكونغو الحرة بعيـداً عن الخط الموازي لخـط الطول الشمالي . ومن ثم أعطت الاتفاقية البريطانية البلجيكية ، الموقعة في ١٢ مـايو ١٨٩٤ ... والاتفاقية الفرنسية البلجيكية ، الموقعة في ١٤ أغسطس ، ليبولد الثاني مركزاً مرموقاً .

لذلك كان له كل الحق في الاعتقاد بأن دوله الكونغو الحرة قـد تضم – على مر الزمن – جزءاً من جنوب السودان .

وكانت النقطـة الخـارجية لدنقو ، على الشاطىء الأيسر لنهر يولا – حيث يصب نهر كبالي – أقرب نقطة لحدود جنوب السودان في صيف ١٨٩٤ .

وكانت النقاط الرئيسية للمهدية ، واقعة في عكا بالقرب من دنقو ، وفي أول سبتمبر حاولت فصيلة بلجيكية بقيادة ميلارد طرد المهديين من عكا ، لكنها هزمت شر هزيمة .

وفي ١٠ ديسمبر ، وصل كابتن فرانكو إلى دنقو ، وصدر له الأمر بتحطيم مقاومة المهدية والتقدم صوب أعالي النيل . وكان فرانكو سعيد الحظ في البداية ، فقد انهزمت أمامه قوات المهدية مكونة من

٧٠٠ مقاتل ، ومؤيدة بقبيلة زانديه بزعامة رنزي ، بالقرب من عكا .

ويبدا لفرانكو أنه لن يجد صعوبة في الوصول إلى بحر الغزال ، فاتجه شمالاً عبر النيل ، لكن حدث ما لم يدر بخلده .

ففي ١١ ديسمبر ، عندما توجهت قصيلة بلجيكيـة إلى الشمال ، هوجمت وقضي عليها بواسطة بافوكا Bafuka ، وهي قبيلـة زاندية ، لذلك أسرع فرانكو بسحب باقي قواته إلى دنقو .

وتتلخص المصادمات التي أعقبت ذلك بين قوات المهدية والقوات البلجيكية منذ سبتمبر ١٨٩٤ ، حتى منتصف فبراير ١٨٩٥ ، في أنـه رغم تعثر حظ القوات المهدية أحياناً ، إلا أنها استطاعت صد زحف القوات البلجيكية صوب أعالي النيل .

ورغم افتقاد القوات المهدية للامدادات والمهمات والمعدات اللازمة ، إلا أنها قامت بالواجب الحربي الملقى على عـاتقها في تلك الحدود النـائية .

وفي خريف ١٨٩٦ مرت القوات المهدية بفترة عصيبة

ذلك أنه لم يبق للدفاع عن الرجاف غير ١٠٠٠ مقاتل ، ولم تتوفر لديها أسلحة أو مهمات كافية (١) .

ولم تكن قوات عربي دفع الله وقتئذ قادرة على مقاومة البلجيكيين

---

(١) R. O. Collins, The Southern Sudan, p. 134

الذين حشدوا قوة ضخمة في وادي أولو .

ولم يفت في عضد ليوبولد الثاني الفشل الذي أصاب فرنكو .

ففي صيف ١٨٩٥ ، أرسلت بعثة جديدة إلى جنوب السودان ، مكونة من حاميتين ، واتخذت حامية بارون وهانس الطريق الجنوبي من ستانليفيل إلى بحيرة البرت نيانزا متجهة صوب النيل .

واتجهت فصيلة الكابتن شالتن صوب نهر يولا Uela ، ثم إلى الشمال الشرقي صوب اللادو .

وفي ١٣ ديسمبر ١٨٩٦ ، غادرت فصيلة شالتن المكونة من ١٢٨٠ جندياً ، و ٢٢٠ من المرتزقة ، معسكرها ووصلت إلى بدن Bedden على بعد ٧٠ ميلاً من الرجاف[1] ، في ١٤ فبراير ١٨٩٧ .

وفي ١٧ فبراير ١٨٩٧ ، نشبت معركة حامية الوطيس بين القوات الرئيسية المهدية وقوات شالتن بالقرب من أحد الحصون ، فهزمت القوات المهدية ، واضطرت للتقهقر إلى بور .

واستولت القوات البلجيكية على الرجاف[2] . ومع ذلك لم تستسلم قوات المهدية إلى اليأس ... ولما استعادت قواها ، شنت هجوماً مفاجئاً في ٤ يونيو ، مقتحمة الحصن ، وكادت أن تطرد الحامية

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٦ – ١٥٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٨ – ١٥٩ .

البلجيكية .

كانت هذه هي المحاولة الجـادة الأخيرة لتحرير الجنوب من البلجيكيين (١) .

وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ، هزمت قوات الدولة السودانية المستقلة في مواجهة القوات البريطانية المصرية في موقعة كرري ،

واستدعى كرم الله قواته من بحر الغزال ، كما حـدث في عهد باكر في العـام ١٨٨٥ ، واتجه بها ، بناء على أمر الخليفة صوب دارفور .

وكانت شكا الواقعة في أقصى الجنوب ، بمثابة النقطة الامامية في حدود مديرية بحر الغزال .

وكانت هنـاك حامية مستديمة ، بينما كانت الوحدات المتحركة تجوب أرجاء المديرية بحثاً عن الرقيق .

وفي العام ١٨٩٢ تلقى الخليفة نبأ وصول القوات البلجيكية في أعالي نهر بورمـا . وفي أوائل ١٨٩٤ نظم البلجيكيون حملتين لغزو بحر الغزال ، إحداهمـا بقيادة الليفتنانت نيلز ، وصلت إلى حفرة النحاس الواقعة في جنوب دارفور ، واشتبكت في معركة مع قوات حسين قريب آخر سلطان لدارفور ، وكان قد أعلن نفسه سلطاناً لدارفور قبيل الغزو .

---

(١) المرجع السابق ص ١٧٠ .

وفي ١٨ مايو ١٨٩٤ أبرم في يسر اتفـاق مع نيلز نص على أن تسلم مناجم حفرة النحاس إلى ليوبولد .

وكانت الحـامية الثانية بقيادة الليفتنانت فايفز ، واتجهت في ٨ مارس من زيميو Zemio – لكنها ووجهت بمقاومة شديدة من جانب النيليين ، فاضطرت إلى النكوص على أعقابها ، دون أن تحقق هدفهـا للوصول إلى ديم الزبير .

ولما تلقى الخليفة خبر تحرك الحامية ، أرسل سرية مكونة من ٤٠٠٠ مقاتل كانت ببحر الغزال .

مهما يكن ، فإن قوات المهدية لم تشتبك في أية معركة على الاطلاق مع البلجيكيين الذين كان عليهم اجلاء المديرية في فبراير ١٨٩٥ طبقـاً للاتفاقية بين فرنسا وبلجيكا .

ومن الجائز أن يكون الخاتم عوض موسى ، قائد القوات المهدية ، قد خالف منشور الخليفة ، متحدياً القبائل النيلية .

ولا علم لنا بحقيقة ما حدث بين النيليين وقوات المهدية ، غير أن ٨٨٠ مقاتلاً من بين ٤٠٠٠ مقاتل عادوا إلى شكا ، ثم حافظت قوات المهدي فيما بعد على الحياد تجاه النيليين .

واتسمت العلاقـات بين المهديين والنيليين طوال فترة دولة المهدية بتعقيد شديد . فقد أدرك المهدي أولاً ، كما أدرك الخليفة أيضاً ، أن على جميع سكان السودان محاربة العدو المشترك في جبهة موحدة . ومن ثمّ نظر إلى النيليين باعتبارهم حلفـاء طبيعيين لاجـلاء الغزاة

المستعمرين .

وكان اتجاه السلطة المركزية يهدف إلى تقوية وتطوير علاقات الصداقة بين الشمال والجنوب . ولكن لم يتم تنفيذ هذه الخطة ، لسوء الحظ ، لعدة أسباب .

ذلك لأن الكراهية التي ترسبت في نفوس أبناء الجنوب من جراء ممارسة تجارة الرقيق عبر عقود طويلة ، في مواجهة الشماليين ، كان من العسير التغلب عليها .

ولما كانت دولة المهدية المستقلة بحاجة إلى جنود لشد أزرها في حروبها المتصلة ، فقد لجأت السلطة المركزية بأم درمان على ما جرى عليه العمل من قبل ، وهو طلب الرقيق من أرجاء الجنوب

وكان من أخطاء المهدية أنها حاولت تطبيق النظام الاداري السائد في الشمال على الجنوب ، وهو نظام لا عهد لهم به من قبل .

وأن أية غزوات أو حملات الردع ، حتى لو كانت في منطقة صغيرة نسبياً ، كانت تسبب إثارة ضارة

وبالرغم من خطأ بعض التصرفات والأوامر الصادرة من السلطة المركزية بأم درمان ، إلا أن علاقة المهديين اتسمت بالود والصداقة والتعاون مع النيليين .

ومهدت انتصارات المهدية في المناطق الشمالية الطريق لحروب ناجحة للنيليين ، ذلك أن قوات المهديين ساعدت النيليين كثيراً في حروبهم ضد لبتون وأمين باشا ، بل حتى عندما أضحت العلاقات بين المهديين

والنيليين بمنأى عن التآخي والصداقة ، فإن الطرفين وقفا جنباً إلى جنب في مواجهة القوات البريطانية المصرية .

ودلت الحوادث على أن النضال البطولي الجاد للنيليين هو الذي أعاد إلى البلاد استقلالهـا بالنسبة لمعظم أرجاء الجنوب . والحق أنه منذ ١٨٨٥ ، أضحت تجمعات الدينكا والشلك هي صاحبة السلطة في بحر الغزال .

ولما أبعدت قوات أمين باشا ، استطاعت قوات المهدية السيطرة على أراضي في محاذاة ضفتي النيل .

ولم تكن حركة تحرر النيليين حركة مهدوية على الاطلاق ، لكنها تطورت دائماً في موازاة لها ، كما كانت معادية في جوهرهـا للامبريالية الاستعمارية .

الباب الثاني عشر

دور الثورة المهدية

في حركة التحرر الوطني في الشرق

أثارت حركة التحرر الوطني السوداني في كثير من الأقطار المستعمرة وشبه المستعمرة بأفريقيا تعاطفاً عميقاً. فقد ذاعت أخبار الزعيم الديني الذي دفع الأهـالي للاستقلال ، وحارب بدون تردد ، حتى طبقت شهرته آفـاق مصر وإيران وتركيا والهند ، وأقطار الشرق الأقصى وآسيا الوسطى .

فقد نقلت أخبار الثورة بواسطة مبعوثين ومفوضين عن المهدي إلى الأقطار المجاورة ، كما نقلت بواسطة الحجيج والمسافرين والتجـار ، والجنود الذين شهدوا الوقائع الحربية لقوات المهدية ، وأخيراً بواسطة الصحف الرسمية التي لم تستطع أن تتغـاضى عن مثل ذلك الحدث

السياسي الخطير .

وأدركت الحكومة البريطانية أن انتصارات الثورة السودانية قد تثير موجة جديدة لحركة التحرر الوطني بمصر ، وكان لذلك أسباب جدية ، وبوجه أخص أثناء حصار الخرطوم .

ذلك أن آثار الحركة العرابية ، رغم انهزامها ، كانت ولا تزال ذات أثر فعال ، وقد يؤدي المثل الرائع الذي ضربه السودانيون إلى أن يتبع من جانب المصريين .

والحق أن جماهير العمال كانت ضد تعاون الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية ... وضد سياسة الارهاب والقهر للحركة المهدية الوطنية .

وكانت قيادة الجيش على حق تماماً في الخشية من القوات المصرية . ولم يكن مصادفة أنه قبل ١٨٨٥ ، وجدت وحدات من الجيش البريطاني لحماية حدود مصر ، وأضحى كل الضباط في الجيش المصري بالسودان من البريطانيين .

وساعد ذلك كرومر على القول :

(إذا حاول المهديون غزو مصر ، فإنه يجب القبض على أفراد الحملة ، لدى مواجهتها مع القوات البريطانية)[1].

---

(١) E. Cromer, Modern Egypt, p 552

ولم تثر الاشارة إلى القوات البريطانية دون إيماء إلى القوات المصرية ، خاصة القوات الأخيرة في المعارك التي نشبت مع قوات المهدية .

ويمكن أن نستدل من الاحصاءات الرسمية على صورة أقرب إلى الحقيقة مما ذكره المؤرخون البريطانيون دون تمحيص كاف .

ففي جانب المصريين ، ساهم ٥٣٠٠٠ من الأهالي في المعارك لصالح السودان ، وعاد إلى مصر ١١٠٠٠ ، وقتل ١٢٠٠٠ أثناء معركة هكس باشا ، وبقي بالسودان ٣٠٠٠٠ مقاتل .

ووفقاً لما أورده « ونجت » ، فإن أولئك إما أن يكونوا قد قتلوا أو انضموا إلى الأعراب ، ثم شقوا طريقهم إلى الأرجاء المختلفة في البلاد . ولقي ٤٠ ٪ مصرعهم خلال المعارك وهجر الباقي ، أي ما يبلغ ١٨٠٠٠ مقاتل قوات المهدية .

وكانت هناك حاميات مكونة من المصريين فحسب في صفوف تلك القوات ...

ولم يستطع المؤرخون ، مثل : سلاطين وأوهرلدر وونجت الذين لم يلتزموا جانب الموضوعية ، اخفاء واقعة أن بعض الجنود المصريين انضموا إلى قوات المهدية . ولم يكن أولئك راغبين في العودة إلى العمل تحت إمرة الضباط البريطانيين ، بل حاربوا في سبيل حرية مصر على أرض السودان .

ورفض كثير من العسكريين المصريين تكليفهم بالعمل ضد القوات

السودانية .

ونضرب مثلا على ذلك بقول أحد الجنود ، والنواب المصريين الذين أرسلوا إلى الخديوي في فبراير ١٨٨٤ :

(سمعت أن الضباط البريطانيين أخبروا سعادتكم أننا نرغب في الذهاب إلى السودان ، أو إلى أي بلد آخر مع البريطانيين)[١].

ونضرب مثلا ثانياً بقول جندي آخر :

(اختارنا البريطانيون – للعمل في السودان – دون أمر من جنابكم السامي ، ورغبوا في مرافقتهم بالقوة . ولما كان لمعظمنا أقارب وإخوة في السودان ، فنحن على ثقة أن سماحتكم وعدلكم لا يرضيان لنا بصحبة البريطانيين .)

كان للسودانيين شعور غامر لتأييد الحركة العرابية ، كما كان المصريين تعاطف مسائل حيال ثورة المهدية ، وفقاً لتقريرات شهود عيان ، وذلك لتضحية السودانيين من أجل الدفاع عن الوطن .

واستشاط المهدي غضباً عندما تلقى نبأ مصرع غردون أثناء حصار الخرطوم ، على خلاف أوامره في هذا الخصوص ، على حسب

---

(١) C — 3969, p 131

رواية سلاطين ، فقد كان يؤمل في فداء عرابي بغردون (١).

أما بالنسبة للحكومات الأوروبية ، فقد خشيت أيضاً على مصير مستعمراتها ، حيث أغلبية السكان من المسلمين .

وكتبت صحف روسية بورجوازية :

(إن خطر حركة المهدية يمكن في أن يكون بمثابة الشرارة التي تشعل فتيل الصحوة في العالم الاسلامي) (٢).

واتخذت إجراءات سريعة للتقليل من شأن سلطة المهدية .

« فقد أعلنت الحكومة العثمانية رسمياً بأن المهدي يدع النبوة » .

ومضت الصحف تقول

(أعلن الجامع الأزهر بأن المهدي دجال) .

مهما يكن ، فإن ذلك لم يمنع من أن يكتسب المهدي شعبية أكثر على مر الزمن . وجاوزت حركته حدود شرق السودان ، وامتدت إلى الأقطار المجاورة ، بل جاوزت سلطنات بورنو وسوكتو حتى بلغت شمال نيجيريا .

---

(١) R. Slatin; Fire and Sword in the Sudan; p 210

(٢) See N. P. Ostroumov, Sudänsky Makhdi Vozmiksheev. 1881 g

وهاجر رابح أحد المدعين النشيطين في التمرد الذي قاده سليمان ابن الزبير ، لدى إخماد تمرده ، إلى بورنو ، حيث تولى قيادة حركة مهدية في جوهرها .

وفي ١٨٩٣ أخذت قوات التمرد سوبو جيش الشيخ كيري محمد الأمين ؛ كما قهرت سلطنة بأكملها ، وجعلت دبكوا Dikoa عاصمة البلاد

(وأضحت بورنو دولة مهدية مثل السودان الانجليزي المصري ، خلال ست سنوات) (١).

وكان بعض ما جاء في صحف ذلك العهد دالا على انتشار أفكار المهدية :

(فاسم المهدي انتشر في جميع أرجاء السودان ومصر ، وشق الطريق إلى المملكة العربية السعودية حتى بلغ اليمن والحجاز وطرابلس ، وهاجر بعض الحجاج التونسيين إلى السودان عبر دنقلا للانضمام إلى ثوار المهدية)

وترددت أصداء المهدية حتى امتدت إلى الهند .

وظهر فقير في الهند وشرع في المناداة بانتصار الاسلام عالمياً ،

---

(١) R. Palmer, The Bornu Sahara and Sudan, London, 1936, p 269

ونجاح حركة المهدي ، وأن لواء الاسلام سيرتفع عالياً خفاقاً ، فوق الصليب المسيحي .

واستطرد قائلاً :

(إن أتباع دولة المهدية في الهند ، شرعوا في نشر وجهة نظرهم في الجرائد والمنشورات في أرجاء الولايات ، مما حدا بحكومة الهند إلى أن تعلق أهمية كبرى على ذلك ، ورأت أن من الضروري مصادرة المنشورات ، بل إن الطبقات الحاكمة في مكة ، اعتبرت المهدي زعيماً للمسلمين في مسائل العقيدة الاسلامية) .

وبناء على روايات الصحف ، ذكر أوستروموف :

(كان للمهدي المنتظر اتصال بالمتمردين المسلمين في تونس والجزائر ، حتى كانت أنباء انتصاراته على الكفار تقابل بالفرح والاستبشار إلى حد جعل الحكومة الفرنسية تعدل عن خطتها الرامية إلى إرسال معظم القوات الجزائرية إلى Tatkin) (١).

وتبادل المهدي الرسائل مع بعض الشيوخ المراكشيين ذوي النفوذ الذين اكدوا له استعدادهم للانضمام إلى حركة المهدية ، ملتمسين أن يكون محمد غالي مفوضاً عن أمير مراكش . وأيد المهدي اقتراحهم ،

N. P. Ostroumov, Sudansky Mahdi Voznikshet v 188 g. p 213, 218, 233

ثم أرسل في مايو ١٨٨٥ خطاباً إلى محمد غـــالي ومنشوراً إلى أهالي فـــيز .

ودأب المهدي أيضاً على تبادل الرسائل مع العناصر المناوئة لبريطانيا في القاهرة :

(فلقد كتب عدة رسائل لكبار الشيوخ والقـــادة بالقاهرة ، ولو لم تعاجله المنية فقد كان من الجائز أن يمتد نفوذه إلى أعماق مصر) [١].

ويمكن استظهـــار اتصالات المهدي بالقاهرة واستانبول والهند من رسائل غردون . ولم يكن المسلمون وحدهم هم الذين أيدوا تعاطفاً مع المهدية ، لأن طبيعة المهدية المعادية لبريطانيا جذبت اليها الايرلنديين إلى جعل (المهاجرين الايرلنديين بأمريكا المعادين لبريطانيا ، على وشك إرسال حامية وشحنات كبيرة من الأسلحة عوناً للمهديين) [٢].

ووجدت الثورة السودانية من أجل التحرر والاستقلال الوطني صدى شعبياً واسعاً في أرجاء العالم الشرقي .

ولكن ليس مما يتوافق مع المنطق اعتبار حركة المهدية في السودان ظاهرة استثنائية ذات قوة خارقة خاصة بها ، كما لا يجوز أن تعزى

---

(١) J. Ohrwalder: Ten Years Captivity p 259

(٢) N. P. Ostroumov p 244

انتصارات المهدية بمجرد انتشار أفكارها وحدها في الأقطار المجاورة .

ذلك أن من المسلم به، أنه عند نهاية القرن التاسع عشر ، شارف التوسع الاستعماري العالمي على نهايته ، فاتخذت حركات التحرر الوطني والمعادية للاستعمار الطابع الديني في كثير من أقطار آسيا وأفريقيا ، لتشابه الوعي الاجتماعي وقيامه على العلاقات الأبوية الاقطاعية السائدة وذيوع تعدد القبائل خلال المرحلة الجنينية لتكوين كل الدول العربية ، ولأنه كان للاسلام جذور راسخة في نسيج الأفكار السائدة لدى الجماهير الشعبية .

ففي مثل هذه الظروف ؛ كان الاسلام واقعاً منظماً فعالاً في إثارة ونشوء وتطوير كيان الدولة وتوحيد القومية في ظل راية الجهاد .

وقبل نشوء الأزمة العامة للرأسمالية ، قام الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين والزعماء الدينيون بالتصدي لقيادة حركات التحرر الوطني . ذلك لأنه لم يكن هناك طبقة عاملة وقتئذ في معظم أقطار أفريقيا ، كما كانت هناك عوائق كثيرة حالت دون اتصال أفراد الشعب وأكثرهم من المزارعين ، مع الحركات العمالية التقدمية في الدول الحديثة .

وكانت الحركة الوطنية المعادية في كل من ليبيا والصومال مترافقة مع الحركة التحررية السودانية ، وتكفي الاشارة في هذا السياق إلى السنوسي الذي ساهم كثيراً في النضال المسلح ضد الاستعماريين الايطاليين عامي ١٩١١ و ١٩١٢ ... وإلى صومالي الذي حارب بضراوة بقيادة ملاح محمد بن عبدالله حسن ، القوات البريطانية طوال أحد وعشرين عاماً (١٨٩٠ — ١٩٢٠) .

كانت حركة المهدية في السودان حركة تقدمية ، وحدت ملايين السودانيين للكفاح من أجل الاستقلال في مواجهة الاستعماريين .

وكان على السودانيين في خضم الثورة ، ومجرى الحروب الصعبة ، العمل باستمرار على الدفاع عن استقلال السودان ، وإثارة الوعي الوطني وتحقيق التطلعات السامية من أجل الحرية والتقدم .

ـ تمت ـ

الخرطوم ١٩٩٣

فهرس

ص